

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن

دراسة قياسية تحليلية (١٩٦٠-١٩٩٥)

اعداد

"محمد علي" محمد أحمد عبد القادر صباحين

إشراف

الدكتور وليد حميدات

كانون ثاني ١٩٩٨م

الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن

دراسة قياسية تحليلية (١٩٦٠-١٩٩٥)

إعداد

"محمد علي" محمد أحمد عبد القادر

بكالوريوس اقتصاد / جامعة اليرموك / ١٩٩٢

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد
جامعة اليرموك - اربد - الأردن

لجنة المناقشة

مشرفاً

عضواً

عضواً

.....
.....
.....

د. وليد حميدات

أ. د عبد الرزاق بني هاني

د. أنور القرعان

كانون ثاني ١٩٩٨

الإهداء

إلى:

روح والدي الطاهرة رحمة الله

والدتي... الحبيبة... أطال الله في عمرها

شقيقتي وشقيقتاتي

أحبائي وأصدقائي

إيهم جميعاً.....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أناقش هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بخالص المحبة والتقدير من أستاذي الفاضل الدكتور وليد حميدات رئيس قسم الاقتصاد والذي تكرم مشكوراً بالاشراف على هذه الرسالة حيث أثر على نفسه إلا أن يكمل عمل الأستاذ الفاضل الدكتور محمد الروابدة والذي بدأ معي مشرفاً ناصحاً منذ بداية عملي في هذه الرسالة، والذي كان لتوجيهاتهم الفضل الكبير في إخراج هذه الرسالة بشكلها ومضمونها الحالي. فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما ويسعدني أن أتقدم أيضاً بالموودة والامتنان والشكر الجزيل لأستاذي الفاضلين، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني والدكتور أنور القرعان على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، حيث أحاطوني ومنذ البدايا بالرعاية والاهتمام وكان ملاحظاتهم ومساعدتهم الفضل الكبير بإخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. ولجميع أساتذتي في قسم الاقتصاد كل المحبة والتقدير.

كما ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير من الدكتور سامي البطاينة على تفضله بمراجعة الرسالة لغوياً ولأهلي الاعزاء كل الموودة والامتنان على الرعاية والتشجيع طوال المرحلة السابقة، وأتقدم بشكر خاص من الأصدقاء، راتب أبو شريعة، لؤي جدعون، غيث صوالحة، م. جميل الأصفر، عماد عباينة ورائد خصاونة وأسرة مركز الهلال للطباعة: الأخوة نديم العمري وفاطمة رواشدة على مساهمتهم في إخراج هذه الرسالة لحيز الوجود.

الباحث، ١٩٩٧

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الاهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المحتويات
د	فهرس الجداول
ز	الملخص
ح	
	الفصل الأول
	تمهيد
	المقدمة
١	أولاً: أهمية الدراسة
٢	ثانياً: هدف وتسلسل الدراسة
٤	ثالثاً: فرضيات الدراسة
٥	رابعاً: منهجية الدراسة ومصادر المعلومات
٦	
	الفصل الثاني
	دور الضرائب في التنمية الاقتصادية
	تقديم
٧	(١-٢) البحث الأول: الدراسات السابقة
٨	(٢-٢) البحث الثاني: دور الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية
١٥	(١-٢-٢) تأثير الضرائب على الاستثمار
١٩	(٢-٢-٢) الضرائب المباشرة والتنمية
٢١	(٢-٢-٢) الضرائب غير المباشرة والتنمية
٢٢	(٣-٢) البحث الثالث: أهداف وخصائص النظم الضريبية في الدول النامية
٢٤	(١-٣-٢) أهداف الضرائب في الدول النامية
٢٥	(٢-٣-٢) خصائص واتجاهات الأنماط الضريبية في الدول النامية
٢٩	

فهرست المحتويات

الموضوع

الصفحة

٣١ (٤-٢) المبحث الرابع: العلاقة بين الهيكل الضريبي والتنمية الاقتصادية

الفصل الثالث

الهيكل الضريبي في الاقتصاد الأردني

٣٢	تقديم
٣٤	(١-٣) المبحث الأول: السمات الرئيسة للهيكل الضريبي في الأردن
٤١	(٢-٣) المبحث الثاني: اتجاهات الضرائب في الأردن
٤١	(١-٢-٣) المرونة الدخلية للضرائب
٤٥	(٢-٢-٣) الضغط الضريبي الحدي
٤٨	(٣-٣) المبحث الثالث: العبء الضريبي في الأردن
٥٣	(٤-٣) المبحث الرابع: الضرائب وهيكل الموازنة العامة
٥٣	(١-٤-٣) الإيرادات الضريبية والنفقات العامة
٥٧	(١-١-٤-٣) الميل الحدي
٥٨	(٢-١-٤-٣) المرونة الدخلية
٥٩	(٣-١-٤-٣) دور الإيرادات الضريبية في تطور النفقات العامة
٦٦	(٢-٤-٣) دور الإيرادات الضريبية في تطور الإيرادات المحلية
٧١	(٣-٤-٣) الضرائب وعجز الموازنة العامة

الفصل الرابع

الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن

٧٥	تقديم
٧٦	(١-٤) المبحث الأول: الضرائب ومؤشرات التنمية في الأردن
٧٨	(١-١-٤) الضرائب ومعدل دخل الفرد

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٨١	(٢-١-٤) الضرائب ودرجة الانكشاف الاقتصادي
٨٦	(٣-١-٤) الضرائب وهيكل الناتج المحلي الاجمالي (الهيكل الصناعي)
٩٠	(٢-٤) المبحث الثاني: الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن
٩٠	(١-٢-٤) الإطار النظري
٩٢	(٢-٢-٤) الشواهد على وجود الروابط
٩٣	(٣-٢-٤) النموذج القياسي والنتائج الاحصائية
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
٩٧	النتائج
١٠٠	التوصيات
١٠٢	المراجع العربية
١٠٥	المراجع الأجنبية
١٠٨	ملحق رقم (١)
١١٥	الملخص باللغة الانجليزية

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(١-٣)	الاهمية النسبية للايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي	٣٥
(١-١-٣)	الاهمية النسبية لمركبات الضرائب المباشرة وغير المباشرة	٤٠
(٢-١-٣)	مكونات الايرادات الضريبية	٤١
(٢-٣)	معامل المرونة الدخلية للهيكل الضريبي في الاردن	٤٣
(٣-٣)	الضغط الضريبي الحدي في الاردن	٤٦
(٤-٣)	متوسطات العبء الضريبي لبلدان مختارة	٥٠
(٥-٣)	العبء الضريبي في الاردن	٥٢
(٦-٣)	النفقات العامة والايادات الضريبية (الميل الحدي والمرونة الدخلية)	٥٦
(٧-٣)	تقدير دور الايرادات الضريبية في تطور النفقات العامة	٦١
(٨-٣)	الاهمية النسبية للايرادات الضريبية في الايرادات المحلية	٦٤
(٩-٣)	معدلات نمو الايرادات الضريبية السنوي	٦٥
(١٠-٣)	دور الايرادات الضريبية في نمو الايرادات المحلية	٧٠
(١-٤)	تقدير العلاقة بين الايرادات الضريبية والهيكل الصناعي	٨٨
(٢-٤)	تقدير دالة النمو الاقتصادي	٩٤
(٣-٤)	مؤشرات التنمية الاقتصادية	١١٣
(٤-٤)	البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي	١١٤

الملخص

الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن

دراسة قياسية تحليلية (١٩٦٠-١٩٩٥)

اعداد

"محمد علي" محمد أحمد عبد القادر صباحين

إشراف

الدكتور وليد حميدات

هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة الضرائب بالتطور الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٥). وقد أوضحت الدراسة أهمية الضرائب في الأردن وذلك من خلال دراسة الهيكل الضريبي في الأردن، وقياس مؤشرات التغير فيه، ومدى انسجام هذا الهيكل مع الوضع القائم في الدول النامية والمتقدمة. وتم في هذه الدراسة تقييم النظام الضريبي في الأردن من خلال قياس مرونة الدخل للضرائب والضمان والمعبء الضريبيين. وتم التحقق بالطرق القياسية عن دور الضرائب في التنمية الاقتصادية من خلال قياس العلاقة بين الضرائب ومؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة والضرائب والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وقد بينت الدراسة أن اتجاهات الضرائب في الأردن متباينة بالنسبة لاتجاهاتها في الدول النامية والمتقدمة، ويميل الهيكل الضريبي فيها لصالح الضرائب غير المباشرة؛ نظراً لارتفاع أهمية قطاع التجارة الخارجية. وقد تبين أيضاً أن الهيكل الضريبي في الأردن مرن نسبياً ويستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج الاجمالي. وأشارت الدراسة أيضاً إلى قدرة الضرائب في الأردن على تعبئة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي وذلك من خلال القيمة الاتجاهية للضغط الضريبي والتي بلغت خلال فترة الدراسة (١٩٦٠-١٩٩٥). هذا وقد جاءت معدلات العبء الضريبي في الأردن مقاربة لما هي عليه في الدول النامية حيث وصلت خلال فترة الدراسة (١٢,٢). وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة بين الضرائب وهيكل الموازنة العامة.

وتشابهت نتائج هذه الدراسة مع كثير من الدراسات من حيث وجود علاقة قوية بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية خاصة ما يتعلق منها بدرجة الانكشاف الاقتصادي، ومن حيث التأثير الإيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وصياغة برامج جديدة تستهدف تقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وتخفيض معدل الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل قطاعات واسعة ينتج عنها زيادة الإيرادات الضريبية، وضرورة توجيه السياسة المالية العامة نحو النمو الاقتصادي وتوجيه الانفاق الحكومي نحو الاستثمار المنتج، والمحافظة على مرونة الهيكل الضريبي.

الفصل الأول

تمهيد

المقدمة:

تواجه البلاد المتخلفة اقتصادياً - أثناء تحولها من الركود والتخلف إلى التنمية والتقدم - مشكلات متعددة تختلف باختلاف ظروف كل بلد، وامكانياته، وطبيعته العصر الذي تتقدم فيه. وقد تنوعت وتعددت الأبحاث والدراسات التي انكبت على موضوع التخلف الاقتصادي والتنمية بوجه عام حيث نجدها متشعبة مما جعل الحلول النظرية منها والتطبيقية لا تستجيب إلى آمال البلاد النامية.

وإذا كان موضوع التنمية الاقتصادية قد احتل مركزاً هاماً في الفكر الاقتصادي المعاصر، فإن تمويل التنمية قد استأثر بالجانب الأكبر من هذا الاهتمام، فلا يخفى علينا أن قدرة الدول على زيادة معدل النمو الاقتصادي، إنما يتوقف بصفة أساسية على ما يتاح لها من موارد مالية لتمويل استثماراتها، ومن هنا كانت أهمية البحث في الآثار الاقتصادية للضرائب ودورها في التنمية الاقتصادية.

وقد أدى تطور دور الدولة في الاقتصاد إلى تطور دور الضرائب، فلم يعد يقتصر دور الضرائب على الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات العامة فحسب بل أصبحت أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في يد الدولة، ويمكن للنظام الضريبي بصورة عامة باعتباره من أدوات السياسة المالية أن يساهم في تحقيق العديد من الأهداف التمويلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذا وتستخدم الدولة الضرائب كأداة من أدوات توجيه الانتاج والاستثمار والادخار أو تنظيم الانتاج القومي؛ وذلك بالتحكم في العرض والطلب من السلع والخدمات المحدودة. ولما كانت الاموال التي تنتقل من الأفراد إلى خزينة الدولة عن

طريق الضرائب تؤثر في الانتاج والاستهلاك والادخار الخاص بهؤلاء الأفراد فإن هنا الاجراء يؤثر في الدخل القومي. وهناك مهمة اخرى للضرائب تستخدمها الدولة وهي محاربة التضخم المالي والانكماش الاقتصادي؛ فعندما تواجه الدولة ظروف التضخم المالي تلجأ الدولة لتخفيف الآثار السلبية لهذا التضخم عن طريق الحد من الارتفاع في الطلب، وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية المتوافرة لدى افراد المجتمع بواسطة الضرائب الجديدة. كما تلجأ الدولة إلى عكس ذلك عندما يواجه الاقتصاد ظروف الانكماش، فإذا كان العرض يفوق الطلب تقوم الدولة بزيادة القوة الشرائية لدى افراد المجتمع وذلك عن طريق تخفيض الضرائب لكي تنقذ الاقتصاد من حالة الركود او الكساد. وخالصة القول أن الدولة تحاول عن طريق الضرائب المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتوازن بحدود تراها منسجمة وطبيعية مع معطيات اقتصادها.

أولاً: أهمية الدراسة:

إن اعتماد الاقتصاد الأردني على المساعدات الخارجية قد ساهم وبأشكال عديدة، على تخطي الأردن كثير من الأزمات والاختناقات، التي ليس بوسع الأردن بأي حال من الأحوال مواجهتها بالاعتماد فقط على موارده المحلية. إلا أن سوء إدارة هذه المساعدات، سواء كانت بشكل منح أو قروض قد ساهم في زيادة حجم المشكلات الاقتصادية والتي تمثلت في زيادة أعباء المديونية الداخلية منها والخارجية. وتطلب ذلك البحث عن وسائل تمويل داخلية تشكّل المنطلق والإطار للتطور الاقتصادي.

وقد تكون الضرائب من بين وسائل التمويل المتاحة، حيث من الممكن أن تساهم وتؤثر في التنمية الاقتصادية من خلال -على سبيل المثال لا الحصر- الوسائل التالية:⁽¹⁾

(1) نجم عبد الله، السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، تنمية الرفادين، العدد ٨، ١٩٨٢، ص ١٢٦.

- * تمويل مساهمة الحكومة المباشرة في الانتاج.
- * تمويل الاستثمارات الخاصة عن طريق القروض التي تقدمها الحكومة والمنح والمساعدات والاعفاءات الضريبية.
- * ايجاد الحوافز للاستثمار والادخار والعمل.
- * تخفيض ومنع التفاوت في الثروات ومستويات المعيشة.

وعليه ينبغي أن توضع السياسة الضريبية لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: (1)

- تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك برفع معدلات الاستثمار وضبط الاستهلاك.
- استخدام الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة، وذلك بتشجيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية المرغوبة من وجهة نظر المجتمع.
- تحقيق الاستقرار في الأثمان (ضبط التضخم).
- توزيع الدخل وبشكل عادل.

وتستطيع السياسة الضريبية بوجه خاص المساهمة في تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق اسلوب المزايا الضريبية التي تجذب المستثمرين، بالإضافة إلى ضمان استقرار ومرونة النظام الضريبي، وذلك لحشد الموارد المحلية اللازمة لعمليات التكوين الرأسمالي. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الاجراءات الضريبية توجه بصفة خاصة في بعض الاحيان للاستثمار الاجنبي، بهدف التخفيف من آثار عدم كفاية رؤوس الاموال الوطنية، وجذب تكنولوجيا الدول المتقدمة باعتبارها لها علاقة بالنمو الاقتصادي.

إنه في الوقت الذي كانت تمثل فيه مسحوبات القروض أحد ركائز التنمية الاقتصادية، أصبحت الآن مشكلة المديونية وخدمة الدين العام من أهم المعوقات التي

(1) المرجع السابق، ص ١٢٧.

تبدو كتحدٍ جديدٍ على طريق التنمية الاقتصادية ليس فقط في الاردن ولكن في أغلب الدول النامية، مما انعكس على شكل بروز حاجة ماسّة وملحة لمزيدٍ من الاعتماد على الموارد المالية الذاتية لهذه الدول.⁽¹⁾

ثانياً: أهداف وتسلسل الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف ويمكن أن نوجزها بما يلي:

- ١- دراسة الهيكل الضريبي في الاردن، من خلال بيان انواع الضرائب في الاردن والاتجاهات العامة لها.
 - ٢- قياس وتحليل اثر الإيرادات الضريبية بأنواعها على هيكل الموازنة العامة باستخدام الأسلوب التحليلي القياسي.
 - ٣- تقييم النظام الضريبي في الاردن من خلال دراسة وقياس:
 ١. المرونة الداخلية للضرائب.
 ٢. الضغط والعبء الضريبيين.
 - ٤- التحقق من دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاردن. وسيتم ذلك من خلال دراسة دور الضرائب في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق استخدام نموذج قياسي، تم اشتقاقه لهذه الغاية، هذا من ناحية، ودراسة العلاقة بين الضرائب ومؤشرات النمو الاقتصادي من ناحية اخرى.
- وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى خمسة فصول، بالإضافة لهذا الفصل، تحدث الفصل الثاني عن الضرائب من الناحية النظرية والدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع. اضيف إلى ذلك اتجاهات الضرائب في الدول النامية والخصائص التي تتميز بها هذه الدول في محاولة لمعرفة اثر تطور الدولة ونظامها الضريبي على أدائها الاقتصادي. كما تم الإشارة إلى أهداف الضرائب كما تعرفها النظم الضريبية العالمية.

(1) عبد الله المالكي وآخرون، السياسة المالية في الاردن، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٠، ص ٢٧.

وتناول الفصل الثالث الهيكل الضريبي في الاقتصاد الاردني وقياس مؤشرات التغير فيه. ومدى انسجام هذا الهيكل مع الوضع القائم في الدول النامية، وذلك من خلال الإشارة للسلمات الرئيسية للهيكل الضريبي في الاردن من حيث الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، والأهمية النسبية لأنواع الإيرادات الضريبية في الإيرادات المحلية. وعن اتجاهات الضرائب في الأردن، تحدث هذا الفصل عن المرونة الدخلية للضرائب، وباستخدام النماذج القياسية. وتناول أيضاً موضوع الضغط الضريبي الحدي والعبء الضريبي. وقد تم التحقق بالطرق القياسية عن علاقة الضرائب بهيكل الموازنة العامة من خلال تأثير الضرائب على النفقات العامة والإيرادات المحلية، وعجز الموازنة العامة.

أما الفصل الرابع فقد خصص للحديث عن دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في الاردن. وتم تقسيمه إلى مبحثين، تحدث المبحث الأول عن علاقة الضرائب بمؤشرات التنمية الاقتصادية في الاردن، باستخدام النماذج القياسية. أما المبحث الثاني فكان عن علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي في الأردن وتم استخدام نموذجاً قياسياً لبيان الأثر غير المباشر للإيرادات الضريبية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ويعرض الفصل الأخير النتائج التي توصلت لها الدراسة وتوصياتها.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: وجود علاقة ايجابية ومباشرة بين الضرائب ومؤشرات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: وجود علاقة بين الضرائب ومعدل النمو الاقتصادي.

رابعاً: منهجية الدراسة ومصادر المعلومات:

في سبيل الوصول إلى أهداف البحث، عمد الباحث إلى استخدام الأسلوب النظري الوصفي، والأسلوب العلمي التطبيقي. فمن خلال استخدام الأسلوب النظري الوصفي قام الباحث بإبراز دور الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية ومن ثم طرح الأفكار التي ارتبطت بالمحاولات التطبيقية لتفسير أهمية الدراسة؛ من خلال نتائج الدراسات السابقة. ومن خلال الأسلوب العلمي التطبيقي عمد الباحث إلى توصيف النماذج القياسية التي تم استخدامها لقياس علاقة الضرائب بالمتغيرات الاقتصادية في الأردن، خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥) ومن ثم يخلص البحث إلى النتائج والتوصيات.

واعتمدت هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع الانجليزية والعربية، احتوت مجموعة الكتب والمجلات والبحوث والمقالات؛ التي ركزت على الجانب النظري لهذه الدراسة. واعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من المنشورات، والتقارير الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتي تم التركيز عليها بشكل رئيس، بالإضافة لتقارير وزارة المالية، ودائرة الجمارك العامة ودائرة ضريبة الدخل.

الفصل الثاني

دور الضرائب في التنمية الاقتصادية

تقديم:

باتت مشكلة التخلف الاقتصادي تثير اهتمام كثير من الدراسات، والتي بحثت في مفهوم التخلف والتنمية الاقتصادية، وأهميتها واستعرضت هذه الدراسات أسباب وخصائص التخلف الاقتصادي، ونظريات التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾ وقد بينت هذه الدراسات مدى اهتمام تلك النظريات، وتركيزها على عنصر رأس المال؛ الذي اعتبر أهم وأخطر جزء في حلقة الفقر/ لذلك احتل عنصر رأس المال مكاناً بارزاً بين أهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية على اعتبار أن نقص رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار تمثل إحدى الخصائص الهامة للتخلف الاقتصادي⁽²⁾ وفي نفس الوقت يعتبر عنصر رأس المال من أدق المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو، طالما أن تكوين رأس المال هو أحد العوامل الرئيسية المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي.

إن مواجهة مشكلة تكوين رأس المال في البلدان النامية تقع على حكومات هذه الدول في تنمية اقتصاداتها وضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها من جهة، وضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميول الحدية للاستهلاك السائدة بسبب انخفاض الدخل من جهة أخرى. وأصبح من الضروري على هذه الدول ذات الاقتصادات القليلة النمو قيامها بوضع وتنفيذ خطط وبرامج شاملة متكاملة على أساس مبادئها الخاصة وانتهاج سياسة مالية فعالة لاستخلاص مدخرات كافية من دخولها المتاحة لتمويل عملية التنمية⁽³⁾.

(1) محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠.

(2) وديم شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٠٥.

(3) Chelliah Raja, Fiscal Policy in Underdeveloped Countries, London, Routlind Ltd, 1964, PP. 21-23.

ويتحقق تكوين رأس المال عن طريق السياسة المالية بزيادة الإيرادات العامة على النفقات الجارية⁽¹⁾؛ عن طريق زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم أو عن طريق ترشيد سياسات الانفاق واستخدام فائض الإيرادات في تمويل مشروعات التنمية.

وإذا جاز لنا أن نصف الدور الذي تلعبه الضرائب في اقتصادات الدول المتقدمة والخاص بإعادة توزيع الدخل وعلاج مشاكل الدورة الاقتصادية وتغذية الميزانية الحكومية على أنه دور علاجي أو اصلاحي فإن الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في الدول النامية دور انشائي بناء يتكفل عموماً بخلق معين مالي لتمويل التنمية مع الحفاظ على الموارد المالية المستحدثة من أن تضار أو تقل فاعليتها في التمويل.

(٢-١) المبحث الأول

الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تلعبها الضرائب في الاقتصاد الأردني، وفي اقتصادات الدول النامية إلا أن الدراسات التي تربط بين الضرائب والنمو، والتنمية الاقتصادية لا تزال قليلة، وإن كانت موجودة فهي معدة في الغالب من قبل صندوق النقد الدولي، أو أحد هيئاته. حيث أدرك الصندوق من أن استخدام سياسات مالية غير ملائمة يمكن أن يقف حائلاً أمام تحقيق التنمية بسبب ضعف إمكانات توجيه الموارد والجهود والإمكانات المتاحة.

فقد درس كيث مارسدن (Keith Marsden)^(٢) الروابط بين الضرائب والنمو الاقتصادي. واستعرضت الدراسة خبرة النمو والضرائب في (٢٠) بلداً تمثل كل أنواع

(1) عبد الحميد القاضي، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، دار المعارف، الاسكندرية، ط١، ١٩٦٩، ص ٢٢٨.

(٢) Keith Marsden, Links Between Taxes and Economic Growth, World Bank Staff Working Papers, No. 605, 1983.

الدخول العالمية، واستبعدت الدراسة البلدان الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط وغيرها من البلدان التي استخدمت ادوات غير الضرائب استخداماً واسعاً في اغراض تتصل باليرادات، وجمعت البلدان المختارة في عشرة أزواج تتشابه في دخل الفرد لكنها تختلف في مستويات الضرائب، وقورنت بمعدلات نموها خلال العقد الماضي. وهدفت الدراسة لمعرفة أثر الضرائب المرتفعة على الحوافز والنتائج في القطاعات الخاضعة للضرائب وعلى ما إذا كانت الحكومة تستخدم عائدات الضرائب استخداماً كفوئاً. واستخدم الباحث أسلوب التحليل القياسي، لاثبات افتراضه القائل بأن الاداء الاقتصادي الأفضل يكون في البلدان منخفضة الضرائب، مفترضاً أيضاً من الشواهد التجريبية بأن هناك علاقة سببية بين الضرائب والنمو الاقتصادي، ومحددات النمو الرئيسية بالنسبة للإستثمار، الصادرات والعمالة.

واستخدمت الدراسة النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$GGDP = \beta_0 + \beta_1(T/GDP) + \beta_2GK + \beta_3GL$$

وتشير

GGDP : إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

T/GDP : إلى نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

GK : إلى معدل النمو في اجمالي الاستثمار.

GL : إلى معدل النمو في القوى العاملة.

β 's : المعلمات المراد تقديرها.

وتم تقدير النموذج ثلاث مرات، الاولى لكامل العينة من الدول، اما الثانية فكانت للدول ذات الدخل الفردي المنخفض، وكانت المرة الثالثة على الدول ذات الدخل المرتفع، وشارت النتائج الاجمالية إلى علاقة سلبية بين الضرائب والناتج المحلي

الاجمالي، فقد ارتبطت زيادة قدرها (١٪) في نسب الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي بنقص في معدل النمو الاقتصادي قدره (١٢.٠) في المائة. وبينت نتائج المقارنة بين اثار الضرائب على بلدان الدخل المنخفض والمرتفع، بأن للضرائب أثراً كبيراً في البلدان ذات الدخل المنخفض فزيادة قدرها (١٪) في نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي تُخفّض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣٠.٠) في المائة و (٨٥.٠) بالمئة في البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل وعلى التوالي. وأشارت النتائج الأخرى بأن الاستثمار الاجمالي قد نما بمعدلات أعلى في البلدان منخفضة الضرائب وبمعدل بلغ بالمتوسط (٨.٩٪) سنوياً، مقابل انخفاض سنوي يبلغ (٠.٨٪) في البلدان مرتفعة الضرائب. كما أن القوى العاملة قد انخفض معدل نموها في البلدان مرتفعة الضرائب نتيجة الضرائب على الأجور والمبيعات والتي زادت من تكاليف العمل، خاصة فيما يتعلق بالعمال المؤهلين والمدربين (التقنيين).

وتستخلص الدراسة بأن السياسة الضريبية في البلدان موضع الدراسة قد أثرت على الأداء الاقتصادي بطريقتين: الأولى أن إنخفاض الضرائب أدى إلى ارتفاع العائدات الحقيقية (بعد الضريبة) للمدخرات والاستثمار والابتكار مما شجع زيادة العرض الكلي لعوامل الإنتاج وزاد مجموع الناتج الإجمالي، والثانية أن تركيز انواع الحوافز الضريبية التي تقدمها البلدان منخفضة الدخل قد أدى على ما يبدو إلى تحويل الموارد من القطاعات الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية. ولم يُشر الباحث إلى أن التغييرات الضريبية تؤدي إلى نتائج عاجلة، فربما كان توقيت الإصلاح الضريبي أمراً مهماً. حيث إنه من المشكوك فيه أن تصلح التخفيضات الضريبية كعلاج سريع لاقتصاد متخلف وربما كان النهج السليم للبلدان مرتفعة الضرائب ومنخفضة النمو هو السعي لإجراء تحسينات في نوعية الهيكل الضريبي، فالحوافز قد تولد نمواً أسرع وعائدات أكبر في الاجل الطويل إذا تركزت على المجالات التي تدر زيادة أكبر في الدخل (مثل الصادرات).

وهدفت دراسة ل. جي هيلمز (L.Jay Helms, 1985)⁽¹⁾ لمعرفة وقياس تأثير الضرائب المحلية على النمو الاقتصادي. وأشارت هذه الدراسة عند تعرضها للدراسات السابقة أن هناك الكثير من الدراسات الاحصائية قد اثبتت انه لا يوجد علاقة بين الضرائب والنمو مقابل دراسات أخرى اثبتت بأن هناك علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي.

استنتجت الدراسة بأن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، يعتمد وبشكل كبير على الطريقة التي تنفق فيها الإيرادات الضريبية، بحيث تعمل الإيرادات الضريبية الموجهة نحو المدفوعات التحويلية؛ لتقليل النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن الإيرادات التي توجه نحو الخدمات المنتجة، وتمول المشروعات العامة (البنية التحتية)، ستعمل على تحييد الأثر السلبي للضرائب، وتكون كموجة ومنشط لعملية النمو الاقتصادي.

أما دراسة روبن بيرجس ونيوكلاس ستيرن (Robin Burgess and Nicholas Stern, 1993) والتي تحدثت عن الضرائب والتنمية، فقد اعتمدت الاسلوب الوصفي للربط بين النظرية والتطبيق للضرائب في الدول الفقيرة. حيث حددت اهداف الضرائب، وبينت انه من الضروري أن تتشابه هذه الأهداف ما بين الدول النامية والمتقدمة؛ بحيث تستخدم الإيرادات من الضرائب بطريقة كفوءة ومجدية، واعتبرت الادارة الضريبية عنصراً مهماً للتمييز بين الدول النامية والمتقدمة. وتحدثت في الجزء الاخر عن العلاقة بين الضرائب والنفقات حيث اعتبرت الدراسة أن اتخاذ الضرائب لتمويل الانفاق خطأ كبيراً الامر الذي يدعو للبحث عن مصادر تمويل أخرى، مثل: الاقتراض والدين العام الداخلي والخارجي مع أنها ركزت على أنه لا يمكن الاستغناء عن الضرائب كمصدر مهم من مصادر التمويل.

- (1) L. Jay Helms, The Effect of State and Local Taxes on Economic Growth: A Time Series Cross Section Approach, *Review of Economics and Statistics*, 1985, No. 4, PP. 574-582.
- (2) Robin Burgess and Nicholas Stern, Taxation and Economic Development, *Journal of Economic Literature*, Vol. 31, 1993, PP.762-830.

وتحدثت الدراسة أيضاً عن الهيكل الضريبي في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة من حيث نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت هذه النسبة في الدول النامية ما بين (١٧-١٨٪) في حين وصلت في الدول المتقدمة ما بين (٢٠-٣٥٪)، علاوة على أن الجزء الأكبر من إيرادات الضرائب في الدول النامية يكون من الضرائب غير المباشرة، وعلى العكس من الدول المتقدمة. وخلصت الدراسة للقول بأن برامج التصحيح الاقتصادي في الدول النامية المعده من قبل صندوق النقد الدولي تعتبر أن الإصلاح الضريبي وضبط الانفاق العام هما من أهم ركائز استقرار السياسة المالية اللازمة لاستقرار والأمن الاقتصاديين. وقام الباحث في هذه الدراسة بدراسة مدى قدرة البلدان النامية على فرض الضرائب باستخدام النموذج التالي:

$$\text{Tax/GDP} = \beta_0 + \beta_1 \log(\text{GNP per Capita})$$

حيث تشير:

Tax/GDP : إلى نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 GNP per Capita : إلى الناتج القومي الإجمالي للفرد.
 β 's : إلى معاملات النموذج المطلوب تقديرها.

وعند تحليل هذه المعادلة اثبتت النتائج بأن قيمة (β_1) تساوي (1.84) وذات قيمة معنوية عند المستوى (٥٪)، وتشير الإشارة الموجبة لقيمة (β_1) إلى أن قدرة الحكومات النامية على فرض الضرائب تزيد بشكل أكبر من قدرتها على زيادة دخول أفرادها.

وفي دراسة عن السياسة المالية والنمو الاقتصادي قام بها وليام ايسترلي وسيرجيو ريبلو (William Easterly & Sergio Rebelo, 1993)^(١). قام الباحثان باستخدام الأسلوب التطبيقي لقياس مدى تأثير النمو، والتنمية الاقتصادية

(1) William Easterly and Sergio Rebelo, Fiscal Policy and Economic Growth, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 32, 1993, PP. 417-458.

بمتغيرات السياسة المالية. وافترضت الدراسة بأن متغيرات السياسة المالية هي من أهم محددات النمو الاقتصادي، وبالتحديد متغيري الضرائب والاستثمار العام.

واستخدمت الدراسة نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، للتعبير عن الإيرادات الضريبية، ومدى تأثير المتغير التابع، وهو معدل دخل الفرد الحقيقي بالانواع المختلفة للضرائب، وكانت نتائج التحليل أن هناك علاقة سلبية بين الانواع المختلفة للإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، وكانت ضرائب الدخل أهم العوامل التي تثبت هذه العلاقة وبإختصار يمكن اجمال النتائج القياسية كما يلي:-

١. إن الروابط الاحصائية بين متغيرات السياسة المالية والنمو ضعيفة؛ لأن معنوية هذه المتغيرات تعتمد على المتغيرات الأخرى التي لم تذكر في معادلة الانحدار، اصف إلى ذلك مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين متغيرات السياسة المالية.
٢. إن الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط ايجابياً مع معدل الدخل الفردي.
٣. إن زيادة الدخل تؤدي إلى تقليل حجم الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الإيرادات الحكومية.
٤. إن السياسة المالية تتأثر بحجم الاقتصاد (Scale of economy) معبراً عنه بعدد السكان.
٥. إن الاستثمار في قطاعي الاتصالات والنقل يرتبط بشكل مباشر مع النمو الاقتصادي.
٦. إن تأثير الضرائب وانواعها من الصعب قياسه بالطرق القياسية بمعزل عن المتغيرات المالية الأخرى.

وهدفت دراسة أخرى قام بها باول كاشن (Paul Cashin, 1995)⁽¹⁾ لقياس مدى تأثير النمو الاقتصادي بالانفاق العام، والضرائب، وافترضت الدراسة بأن الضرائب والنفقات العامة كمتغيرات للسياسة المالية، تؤثر على النمو الاقتصادي، وبينت الدراسة أن الإطار النظري لهذا الأثر لم يتبلور بعد في إطار النظرية الكلاسيكية الحديثة، وهدفت الدراسة لمعرفة آثار الانفاق العام والضرائب على النمو، باستخدام نموذج يكون فيه كل من الانفاق العام، والضرائب متغيرات مؤثرة على الإنتاج إضافة إلى الاستثمار العام، والتحويلات الحكومية كمتغيرات أخرى، تؤثر على النمو الاقتصادي. وبافتراض انتاجية المتغيرات المستخدمة، فإن أثر الضرائب على النمو يعتمد على كيفية استخدام الإيرادات الضريبية، فيما إذا كانت تستخدم لتمويل السلع الاستهلاكية، أو الاستثمارية. وكانت الدراسة قد اشارت إلى المتغيرات المالية الأخرى التي قد تؤثر على الإنتاج كالانفاق على الدفاع والتعليم والانفاق الاستهلاكي الحكومي، وخدمة الدين العام، على أنها متغيرات يمكن إضافتها لدالة الإنتاج. واستخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي:

$$Grwkr = \beta_1 \ln(Igov) + \beta_2 \ln(Socsec) + \beta_3 \ln(Currev) + \beta_4 \ln(Init)$$

حيث تشير:

- Grwkr : إلى معدل النمو السنوي في معدل الدخل الفردي الحقيقي.
- Igov : إلى نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- Socses : إلى نسبة تحويلات الحكومة (Transfer Payment) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- Currev : إلى نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- Init : إلى مستوى الدخل عند مرحلة النمو المضطرب (Steady State).

(1) Paul Cashin, Government Spending, Taxes and Economic Growth, *IMF Staff Papers*, Vol. 42, No. 2, 1995, PP. 237-267.

وكانت نتائج التحليل بالنسبة لتغير الضرائب، تفيد بأن معدل التغيير في الإيرادات الضريبية بنسبة (١٪) سيؤدي إلى تأثيراً سلبياً على النمو في معدل الدخل الفردي الحقيقي مقداره (٠.٠٠٢) في المائة، وعند مستوى معنوية مقداره (١٪) وتتشابه هذه النتيجة في دراسة باول مع الدراسة السابقة التي أجراها مارسدن (Marsden, 1983). وأشار باول كاشن في دراسته أن الإيرادات الضريبية إذا استخدمت لتمويل النشاطات الحكومية المنتجة، فإن تأثيراً موجباً قد تتركه هذه الضرائب على النمو الاقتصادي.

وكانت هذه الدراسة من أحدث الدراسات، التي أشارت إلى أن زيادة الانفاق الحكومي على المدخلات التي تدخل في إنتاج القطاع الخاص، تشجع النمو الاقتصادي، وخير مثال على ذلك الاستثمار العام، والمدفوعات التحويلية، مقابل أن حجم الحكومة الذي يعتمد الأنظمة الضريبية المشوهة، والذي بدوره يحبط رأس المال الخاص ويكرن عائقاً أمام النمو الاقتصادي.

وستقوم هذه الدراسة بإيجاد العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن، لنرى فيما إذا كانت الضرائب في الأردن -باعتبارها من مصادر تمويل التكوين الرأسمالي- تمارس تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام أسلوب التحليل القياسي، كما ذهبت في ذلك هذه الدراسات. حيث أشارت الدراسات السابقة أن الضرائب تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية، إلا أنها لم تستبعد التأثير الإيجابي للضرائب اعتماداً على طريقة انفاق الإيرادات الضريبية.

(٢-٢) البحث الثاني

دور الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية

إن عملية تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، لبلد ما تتطلب زيادة حجم وقيمة التكوين الرأسمالي الاقتصادي، والبشري. ويتم تحقيق هذه الزيادة

عن طريق إقامة المصانع، ومراكز التدريب، وتشبيد السدود وشق الطرق، وتحسين مستوى الانتاج ... الخ. ولا شك أنه للقيام بذلك لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده التي تمثل السلع، والخدمات المنتجة؛ لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما يعرف بالجانب المادي لعملية التمويل للتنمية الاقتصادية. ويمثل الجانب الآخر الأصول النقدية اللازمة للحصول على السلع والخدمات، اللازم استخدامها في عملية التكوين الرأسمالي.

وهذا يعني أنه إذا كان هدف الخطة الاقتصادية، استمرار التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي، عن طريق زيادة المدخرات، والاستثمار، فلا بد أن يبقى الاستهلاك ثابتاً نسبياً، أو أن تنقصه، وأن توجه الزيادة المتاحة إلى الاستثمار المنتج. وكذلك يجب تجميع الفوائض الاقتصادية من مختلف القطاعات واستثمارها لكي تعمل على زيادة حجم الصادرات، بحيث تزيد عوائد التصدير وتستغل هذه الزيادة لتمويل متطلبات التنمية من المستوردات السلعية الرأسمالية. لذلك لا بد أن تلعب الدولة دوراً مهماً في تجميع المدخرات المحلية الاختيارية، والاجبارية (الضرائب) وتوجه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

ويرى آرثر لويس (Arther Lewis)⁽¹⁾ أن اقتصادات البلدان النامية، تتسم بعدم القدرة على الادخار، بسبب انخفاض الدخل، ولصغر القطاع الرأسمالي الحديث، الذي ينسب إليه النمو في الاقتصاد الوطني. ويرى خبراء الأمم المتحدة أن معدل الادخار الفعلي في البلدان النامية غير النفطية لا يتجاوز (7%) من الدخل القومي، في الوقت الذي يجب أن تتجاوز هذه النسبة (15%)، إضافة إلى أن البلدان النامية لا تستطيع تحقيق معدل النمو المطلوب، إلا إذا بلغ معدل التكوين الرأسمالي ما لا يقل عن (20%) من الدخل القومي.⁽²⁾

(1) Arthur Lewis, Theory of Economic Growth, Hovne Wood Illinois, Richard -Irwin Inc, 1981, P 53.

(2) David Newbery and Nicholas Stern, The Theory of Taxation for Developing Countries, A World Bank Research Publications, 1987, P 120-121.

ولذلك تبقى امكانيات الادخار الحر في البلدان حديثة النمو - ماعدا الدول المصدرة للنفط - ضعيفة، كوسيلة تمويلية ولا بد من تدعيمها بوسائل تمويلية أخرى، كالضرائب، التي تعتبر شكلاً من اشكال الادخار الاجباري. وإذا كانت أهداف الضرائب في الدول الصناعية علاجية تساعد في معالجة مشاكل الدورة الاقتصادية، إلا أن دورها في البلدان النامية يتعدى ذلك، وتعتبر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، في تلك البلدان، وبهذا تعتبر وسيلة فعالة في تجميع الفوائض الاقتصادية. والضرائب باعتبارها إحدى مصادر التنمية الاقتصادية فإنها تمثل مشكلة ذات وجهين، يتمثل الاول في اعتماد البلدان حديثة النمو على الضرائب لتمويل المشاريع التنموية وهذا وضع خطير وذلك بسبب أن الإيرادات الضريبية في تلك البلدان قليلة وغير كافية، ولكي تكون من مصادر التمويل تحتاج إلى مرحلة أعلى من التقدم الاقتصادي يزيد من الدخل، وكذلك إلى أوعية ضريبية جديدة. أما الوجه الآخر للمشكلة فيتمثل في تدهور المستوى المعيشي لأغلب البلدان النامية، بحيث لا يحتمل هذا المستوى المزيد من الضغط الضريبي.

ويكمن الحل المناسب لهذه المشكلة بتركيز الضرائب على الفوائض في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإختيار أنواع الضرائب التي تحقق أكبر إيراد دون الحاق ضرر كبير بانواع الاستهلاك الضروري، أو بالدوافع الاستثمارية، ولقد اتفق الخبراء على أنه يمكن استخدام الضرائب للحد من الاستهلاك غير الضروري وتحويل الموارد من الاستهلاك إلى زيادة الاستثمار.⁽¹⁾

وتعتبر الضرائب في البلدان النامية أداة فعالة لرفع صافي الاستثمار، أكثر منها مجرد وسيلة لتمويل الخدمات الحكومية، لا سيما وأن حجم الخدمات الحكومية يتوقف على معدل الاستثمار، والمرحلة الاقتصادية التي وصلتها البلاد، خلال تطورها.

(1) David Newbery and Stern, op. cit., P. 123.

لذلك قسم الاقتصاديون الاستثمارات المتعلقة بالنظام الضريبي من حيث نظامها والقائمين بها إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

أولاً: استثمارات القطاع العام، باعتبارها عاملاً مساعداً في النشاط الانتاجي الذي يزاوله رجال الاعمال في القطاع الخاص، وتشتمل هذه المشروعات على خدمات البنية التحتية، لأن القطاع الخاص لا يستثمر في هذا النوع من المشروعات لتأخير عائدها، وكثرة تكاليفها بحيث لا يستطيع الافراد القيام بها، وتلعب هذه المشروعات اهمية كبرى باعتبارها تشكل القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية.

ونظراً لاهمية مشروعات البنية التحتية فإنه ينبغي على الحكومة أن تأخذ على عاتقها مهمة اقامتها بحيث تمول من حصيلة الضرائب وخاصة عند استحالة الحصول على القروض الداخلية والخارجية.

ثانياً: الاستثمارات الخاصة والتي يمولها القطاع الحكومي، حيث تشكل اهمية اقتصادية واجتماعية بالغة، إلا إنها تصطدم بقلّة المدخرات القومية، وبقلّة رؤوس الأموال المتاحة لدى الافراد، مما يهيب بالحكومة أن تضع بين ايدي المنظمين (Entrepreneures) تكاليف التمويل في صورة قروض مصرفية او اعانات مالية ومثال هذه الاستثمارات شركات الطيران والملاحة البحرية.

ثالثاً: الاستثمارات الخاصة التي يمولها القطاع الخاص والتي ترى الحكومات في هذه المشاريع ضرورة حيوية للتنمية الاقتصادية، لذلك تقوم بمساندتها عن طريق تحقيق الظروف الاقتصادية والمالية المناسبة لتشجيع هذه الاستثمارات ورعاياتها، مستخدمة في ذلك انظمتها الضريبية وخاصة فرض الضرائب التصاعديّة على الدخل وتمويل تدفقات الدخل من الانفاق الاستهلاكي المرتفع إلى المجالات الانتاجية.⁽²⁾

(1) وديم شرايحة، مرجع سابق، ص ١١١.

(2) وديم شرايحة، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢-٢-١) تأثير الضرائب على الإستثمار

حظي موضوع الاستثمار، وما يزال، بأهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية، حيث اعتبر العنصر الأساسي والمحرك الأول للتنمية، فقد اشارت نظريات التنمية إلى أن حجم الاستثمار وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية، والتكنولوجيا المستخدمة فيها لهما أثر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. فهو العامل الأساسي في زيادة الناتج وتخفيض معدلات البطالة، واشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وتخفيض العجز في الميزان التجاري. إضافة إلى دوره في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد.^(١)

وتعتبر الضرائب من العوامل غير المباشرة التي تؤثر على حجم الاستثمار^(٢)، ولا يتفق الاقتصاديون فيما يتعلق بالآثار التي تتركها الضرائب على الاستثمار، فالبعض يذهب إلى القول بأن الضرائب حتى لو كانت كبيرة، من حيث العبء فإنها تحرك نشاط الافراد وتدفعهم إلى زيادة الاستثمار والانتاج^(٣). بينما يقرر البعض الآخر ان الضرائب وعلى الاخص المبالغ في مقدارها، تنتهي بشل نشاط الافراد بالتأثير في كم ونوع الاستثمار^(٤). والواقع أن آثار الضرائب في هذا المجال تتوقف إلى حد كبير على نوع الضريبة، ومقدارها من جهة، وعلى الاوجه التي تستخدم فيها من جهة أخرى.

فضريبة الدخل والتي تعد من اهم مكونات الضرائب المباشرة من حيث حجمها والآثار التي تتركها تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري من خلال تأثيرها

- (1) Michael Todaro, Economic Development in The Third World, Longman Inc, New York, 1985, PP. 63-64.
- (2) عادل العلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٩.
- (3) John Shoven, Applied General Equilibrium Tax Model, *IMF Staff Papers*, Vol. 30, No. 1, June 1983, P. 350.
- (4) Robert Corker and Others, Tax Policy and Investment in United States, *IMF Staff Papers*, Vol. 36, No. 1, March 1989.

على الاستهلاك والادخار، ويتجلى هذا التأثير في أن هذه الضريبة في تقليلها من دخول المستهلكين تدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وبخاصة السلع الكمالية فيقل طلبهم عليها، على أن الطلب على هذه السلع لا يقل بنسبة واحدة فأصحاب الدخل المرتفعه، حيث أن الميل الحدي للاستهلاك لديهم منخفض فإن ضريبة الدخل لا تقلل من استهلاكهم بشكل كبير لأنهم يدفعون الجزء الأكبر من هذه الضريبة من مدخراتهم، بينما اصحاب الدخل المنخفضة حيث الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع فإن ضريبة الدخل تنقص المقدرة الاستهلاكية لهذه الطبقة، والتي تمثل الكثرة البالغة من السكان، وبالتالي فإن النتيجة النهائية لفرض ضريبة الدخل هو تقليل الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة وهذا يدفع المنتجين إلى الاحجام اوالتقليل من استثماراتهم في انتاج هذه السلع والخدمات. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن انخفاض الطلب الاستهلاكي يقلل المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض فرص الربح للقائمين على الانتاج وبالتالي التأثير العكسي على الاستثمار⁽¹⁾.

كما أن الضرائب غير المباشرة، واهمها الضرائب الجمركية تؤثر على الاستثمار من عدة وجوه، فالضرائب الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة تؤدي إلى ارتفاع اسعار هذه السلع محلياً، وفي حالة وجود بدائل محلية سيتحول المستهلكين إلى شراء السلع البديلة. وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع المنتجين على زيادة انتاجهم لمواجهة زيادة الطلب على السلع التي ينتجونها. الامر الذي يدفعهم إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من الآلات والمعدات اللازمة للانتاج. اما اذا كانت السلع الاستهلاكية التي فرضت عليها الضريبة ليس لها بدائل محلية فإن زيادة اسعارها يدفع ويشجع المستثمرين على القيام بمشاريع لانتاج هذه السلعة. وبالمقابل فإن الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للانتاج تؤدي إلى

(1) Wan Soon Kim, and K.Y. Yan, Fiscal Policy and Development in Korea, *World Development*, Vol. 16, No. 1, 1988, PP. 65-83

زيادة تكاليف الانتاج وتقليل فرص الربح وتمارس تأثيراً عكسياً على الاستثمار والخاص منه بشكل خاص⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن الآثار النهائية للضرائب على الاستثمار، يتوقف على استخدامات الدولة لحصيلة الضرائب، فإذا استخدمته في الانفاق الاستهلاكي، فإن الأثر العكسي الذي تتركه الضريبة على الاستثمار، يمكن تعويضه عن طريق زيادة الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة، وذلك تحت شروط مرونة التامة للجهاز الانتاجي الوطني. أما إذا استخدمت حصيلة الضرائب في تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي فإن الأثر النهائي يتوقف على مدى التأثير الذي يتركه الانفاق الاستثماري الحكومي على الاستثمار الخاص⁽²⁾.

(٢-٢-٢) الضرائب المباشرة والتنمية

من الممكن الاعتماد على الضرائب المباشرة لتمويل التنمية الاقتصادية، ولكن يواجه تطبيقها في الدول النامية صعوبات عملية منها انخفاض متوسط الدخل بوجه عام، خصوصاً وأن غالبية عظمى من السكان في الدول النامية، دخولهم منخفضة، لا تصلح كأوعية ضريبية غنية، وفي الناحية الثانية قلة من أصحاب الدخل المرتفعة، وهم في أغلب الأحيان متسلطون على أجهزة الحكم، بحيث يعرقلون إدخال أو رفع أسعار الضرائب المستهدفة دخولهم⁽³⁾.

وعن دور مكونات الضرائب المباشرة، فإن ضرائب الدخل سواء أكانت على الأشخاص، أو الشركات تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة في عملية توزيع الدخل والذي

(1) Maurice Scott, A New View of Economic Growth, Glendon Press, Oxford, 1989, P. 393.

(2) - Steen Fazari and Others, Tax Policy and Investment, *American Economic Review*, Vol. 78, No. 1, May 1988, PP. 200-205.
- Robert Corter, op. cit, P. 260.

(3) محمد مبارك حجبر، مرجع سابق، ص ١٢٥.

يعتبر مؤشراً هاماً من مؤشرات التنمية الاقتصادية. وتستخدم الضرائب المباشرة لايجاد نوع من التوازن بين ما تتطلبه الاعتبارات الانسانية من مشاركة أكثر عدالة في الرفاهية الاقتصادية، وما تقتضيه اعتبارات الكفاية من كفاءات كافية في الجزاء كحافز اقتصادي للجهود والمهارات الخاصة. وقد تكفل الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل التصاعدي في الدول النامية تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين الافراد وفي ذلك تحقيق هدف السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل⁽¹⁾.

وإذا أخذنا الضرائب على الدخل لوجدناها غير صالحة لتهيئة تمويل كاف في الدول النامية، حيث تعيش غالبية السكان قريباً من مستوى الكفاف، وحيث لا يتدفق جانب كبير من الدخل إلى القنوات التجارية، وإنما يستهلكه المنتج مباشرة. بالإضافة إلى صعوبة التحصيل الناجم عن الجهل وافتقاد الإدارة الضريبية السليمة، مما يفسح المجال أمام الصور المختلفة للتهرب الضريبي⁽²⁾.

(٢-٢-٣) الضرائب غير المباشرة والتنمية

تعتبر الضرائب غير المباشرة تلك التي تفرض على استعمال أو انفاق الدخل في صورة ضرائب على التداول أو على الاستهلاك أو على الانتاج والمبيعات⁽³⁾. ولما كانت هذه الضرائب تفرض على استخدام الدخل، ونظراً لأن هذه الاستخدامات تتناسب غالباً مع مقدارها، فإن هذه الضرائب تشابه الضرائب المباشرة. وهي تساندها من حيث إنها تساعد على تدارك من اعفيت دخولهم أو تهربوا من الضرائب المباشرة، مما يساعد على اتساع نطاق توزيع الأعباء المالية، هذا فضلاً عن أنها تعتبر وسيلة تمويلية سهلة التشكيل، وفقاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية، كما أن تحصيلها يتسم بسهولة إدارية تميزها عن الضرائب المباشرة⁽⁴⁾.

(1) عبد الحميد القاضى، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(2) Somachia Richupan, Determinants of Income Tax Evasion, *IMF Staff Papers*, 1987.

(3) Richard Musgrave and Peggy Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice*, 5th Edition, 1989, McGraw-Hill Inc., P. 216.

(4) محمد مبارك حجير، مرجع سابق، ص ٤٥.

ولكي نرى الدور الملحق على كاهل الضرائب غير المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نرى أن نتذكر حقيقتين هامتين:

الأولى خاصة بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والثانية تتعلق بإنخفاض الميل الإدخاري في هذه الدول⁽¹⁾. ومن هنا يبدأ عمل الضرائب غير المباشرة، فمن وجهة نظر التمويل الوظيفي تستهدف الضرائب غير المباشرة، الحد من الاستهلاك في الدول الأخذة بأسباب التنمية الاقتصادية، غير أن هذا القول يحتاج إلى تفصيل وتخصيص؛ تفصيل من حيث النظرة الثابتة (Static) أو المتحركة (Dynamics) وتخصيص من حيث أوعية الضرائب المباشرة⁽²⁾.

فمن حيث النظرة الثابتة، يمكن القول عموماً بأنه لا يوجد عنصر فائض في دخول شعوب مثل هذه الدول، بحيث ينطوي فرض الضرائب غير المباشرة، على مجافاة للعدالة الضريبية، ولا يمكن الاحتجاج بأن هذه الضرائب ضرورية للمحافظة على تحقيق الخدمات الحكومية الضرورية، نظراً لأن فرض الضرائب غير المباشرة لهذا الغرض شيء واستخدامها لتمويل زيادة النمو الاقتصادي شيء آخر. ولكن إذا كان فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية، التي تستهلكها الطبقات ذات الدخل المحدود، مجافياً للعدالة فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى السلع الكمالية ونصف الكمالية التي يعنى في استهلاكها أصحاب الدخل المرتفعة في هذه الدول، ونكون هنا قد لمسنا نقطة الفائض الاقتصادي الممكن، والفائض الفعلي. ولا شك أن استنزاف الفرق بينهما من أهم ما يلقيه التمويل الوظيفي على عاتق الضرائب غير المباشرة لخدمة التنمية الاقتصادية.

أما في اقتصاد متحرك (Dynamic) في سبيل التنمية الاقتصادية، فإن وظيفة الضرائب غير المباشرة، تتمثل في منع الاستهلاك أن يرتفع بمقدار الزيادة في

(1) - Newbery and Stern, op. cit, P. 167.

- Sayed Nimeri, op. cit, P. 61.

(2) Newbery and Stern, op. cit., P. 170.

الدخول الناتج عن استثمار سابق. فلقد سبق القول بأن الميل الحدي للإستهلاك مرتفع عند اصحاب الدخل المحدودة، بحيث إن الزيادة في دخولهم اثناء التنمية وبسببها يمكن أن تُمتص امتصاصاً كاملاً في الاستهلاك مما يجعل ثمار التنمية تضيع بدءاً.

ويتضح مما تقدم أن الاهداف الأساسية العامة للضرائب غير المباشرة من وجهة نظر التنمية، هي استقطاع الفائض الاقتصادي الممكن عند بدء وخلال التنمية، وتوفيره للاستثمار العام، وكذلك رفع نسبة الاستثمار في الاقتصاد القومي عن طريق ضغط استهلاك الكماليات ورفع نسبة الادخار.

(٢-٣) المبحث الثالث

أهداف وخصائص النظم الضريبية في الدول النامية^(١)

إن مشاكل النظام الضريبي في الاقطار النامية، قد لاقت انتباهاً خاصاً في السنوات الحديثة، في سياق اهتمام العالم بتعجيل خط نموها الاقتصادي، في ظروف مستقره. فالكثير من العمل النظري التطبيقي، له علاقة بوظائف انظمة البناء الانتاجي، والضريبة المناسبة التي تلائم اقتصاد معين، وظروف اجتماعية سائدة في اقطار نامية مختلفة. في حين أن التأكيد على القطاع العام، قد اختلف بين الاقطار النامية، فالرغبة العامة في التطور الاقتصادي، والاجتماعي السريع، قد قادت معظمها لتوسيع دور النشاطات الحكومية، واعطاء اهتمام بكميات الموارد المحدودة نسبياً، والتي يكون من الممكن والمعقول الحصول عليها عن طريق الاقتراض الخارجي أو من المصادر المحلية والعوائد المعفاة من الضرائب.

(١) أنظر في ذلك:

- ⌘ Chelliah Raja, Trends in Taxation in Developing Countries, *IMF Staff Papers*, Vol. 18, No. 2, July 1971, P. 227.
- ⌘ Richard Bird and Oliver Oldman, Readings on Taxation in LDCs, 3rd edition, 1975, The John Hopkins University Press, London, PP. 105-127.
- ⌘ Newbery and Stern, op. cit, P. 102.
- ⌘ Sayed Nemiri, op. cit, P. 55-59.

ولتحقيق خطط التنمية وبرامج الاستقرار فإن سؤالاً رئيساً يطرح دائماً وهو ما مقدار الزيادة في عائد الضريبة الذي يمكن للإقتصاد أن يتوقعه وبشكل معقول؟ ومن أي المصادر؟ بالعلاقة مع برامج الاستقرار فإن جواب هذا السؤال يضع أهمية كبيرة على الدور الذي لا بد أن تلعبه عناصر السياسة المالية الأخرى وغالباً على النجاح المحتمل للبرنامج كله. إن الموجودات الفعلية و المحتملة للضريبة المنفذه لأي بلد هي مسألة التزام، لا بد أن تستند على اعتبار مرحلة التطور، والبنية الاقتصادية ويجب أيضاً الإخذ بالحسبان الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة.

(٢-٣-١) أهداف الضرائب في الدول النامية

لقد رأينا أن نستعرض أهداف النظم الضريبية بشكل عام، كما تعرفها معظم النظم الضريبية العالمية، قبل أن نتعرض إلى أهداف الضريبة في الأردن. وسيمكننا هذا الاستعراض من مقارنة أهداف النظام الضريبي الأردني، مع تلك الأهداف الكبرى نرى فيما إذا كان الأردن يسعى لتحقيق نفس الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها الدول الأخرى.

الهدف الأول: الحصول على الإيرادات الضريبية

إن هدف الحصول على إيرادات لتغطية نفقات الدولة، من أهم وأقدم الأهداف الضريبية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، والغاية من الحصول على الإيرادات هي تغطية الانفاق على الخدمات، التي تؤديها الدولة إلى المقيمين فيها. ويلاحظ جميع الدارسين في حقل المالية العامة أن نفقات الدولة تتسارع بمعدلات كبيرة نسبياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين.

ويمكن تصنيف نفقات الدولة إلى نوعين: نفقات جارية، ونفقات رأسمالية، والدولة الحديثة تواجه متطلبات متزايدة من كلا النوعين من النفقات، فاحتياجات:

التعليم والدفاع، والعناية الصحية مثلاً، تتطلب زيادة مستمرة في النفقات، بسبب انتشار وعي المواطنين واحساسهم بضرورة هذه الخدمات واقبالهم عليها. بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة الحديثة أصبحت تلعب دوراً ناشطاً في بناء الاقتصاد القومي، جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص، بحيث أصبحت تتحمل جزءاً من المخاطرة عن طريق تمويل وإدارة المنشآت الانتاجية، لهذا لا بد للدولة الحصول على وفرة من الحصيلة الضريبية لتغطية كلا النوعين من النفقات.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق فإنه كثيراً ما تلجأ الدول إلى استحداث ضرائب جديدة، أو زيادة الضرائب الحالية من أجل زيادة الإيرادات الضريبية، لتمويل التوسع الطبيعي في نشاطات الدولة. لذا نلاحظ أن التعديل في التشريع الضريبي لأي دولة لجعله أكثر عدلاً يأتي بطيئاً، بسبب ما ينتج عن ذلك من انخفاض في الحصيلة الضريبية.

الهدف الثاني: النمو الاقتصادي

إن من أهم أهداف النظم الضريبية في الدول النامية والمتقدمة تشجيع النمو الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية اللازمة لتحضير هذا النمو، والوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. ومنذ أن كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفاً رئيساً للسياسة المالية في الدول المتقدمة، اتجهت الدول النامية لتأكيد هدف النمو الاقتصادي اللازم لزيادة الدخل القومي، ومعدلات الدخل الفردية، وكان المفتاح الأساسي لذلك، هو زيادة المدخرات، والاستثمارات. ولأن المعدل الحدي للإدخار متدنٍ في الدول النامية بسبب ارتفاع المعدل الحدي للإستهلاك فإن التراكمات الرأسمالية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي قليلة، وبالتالي لا بد من الاعتماد على الضرائب - الادخارات الاجبارية - في توفير هذه التراكمات.⁽²⁾

(1) هاني أبو جبارة، ضريبة الدخل في الأردن، أهدافها وانجازاتها، مجلس البحث العلمي الأردني، ١٩٧٩.

(2) Sayed Nimeri, op. cit., PP. 90-92.

الهدف الثالث: وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات

تعتبر الضرائب من الوسائل المهمة لضبط استهلاك القطاع الخاص من السلع، والخدمات، إذ قد تهدف الدولة إلى تشجيع أو تقليل إستهلاك سلع، أو خدمات معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة على تلك السلع والخدمات⁽¹⁾، ولا يخفى علينا أن هذا الهدف يساعد على تحقيق هدف الحصول على الإيرادات الضريبية. فبالرغم من أنه قد تفرض ضريبة ما لغرض الحد من الطلب على سلعة معينة، إلا أن تلك الضريبة ستخلق بالضرورة إيراداً للخزينة، وهكذا نجد أن الضريبة التي تفرض لحماية إنتاج سلعه منتجة محلياً، وتنافس أخرى مستوردة، قد تحقق هدف الحد من الطلب على تلك السلعة، إلا أنها تكون مصدراً إيرادياً في نفس الوقت. ويجب أن نتذكر هنا أنه لكي يتحقق هدف ضبط الاستهلاك من سلعة معينة يجب أن يكون الطلب على تلك السلعة مرناً، وإذا لم يكن الطلب مرناً فإن الهدف المتوقع تحقيقه من فرض الضريبة هو الحصول على الإيرادات فقط.⁽²⁾

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المرونة الداخلية بالنسبة للضرائب من المحددات الرئيسية للحكم على مدى فاعلية النظام الضريبي، وأهميته في التنمية الاقتصادية⁽³⁾. وهذا يعود إلى أن الهيكل الضريبي المرن يؤدي إلى تخصيص الدخل، وتوجيهه نحو النمو الاقتصادي. وإذا تكامل هذا الهدف مع هدف الحصول على الإيرادات فإننا نصل إلى الإنتاجية المثلى لهذه الإيرادات.

الهدف الرابع: توجيه الادخار وتشجيع الاستثمار

بالإضافة إلى أن الضرائب تعمل على توفير حصيلة الإيرادات الضريبية، فإن الهياكل الضريبية في الدول النامية تُستخدم كوسيلة لحشد المدخرات من أجل حشد

(1) Richard Musgrave and Peggy Musgrave, op. cit., P. 251.

(2) Sayed Nimeri, op. cit., P. 65.

(3) Ved-Ghandi, Relevance of Supply-Side Tax Policy to Developing Countries, IMF Publications, 1987, P. 29.

التراكمات الرأسمالية، وتوجيهها نحو الاستثمارات. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الحوافز الضريبية التي تمنحها الدول النامية لتشجيع الاستثمار، كإعفاءات الضريبية (Tax Exemptions) والتي تكون موجهة نحو المناطق الأقل نمواً في الدول، وذلك لتحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية على الأقاليم، أو استخدام أسلوب العطلة الضريبية (Tax Holiday)⁽¹⁾. وقد بينت بعض الدراسات أن السياسات الضريبية تؤثر على نمط الاستثمار، ويقدر أن التخفيضات الضريبية على أرباح الشركات مثلاً سيزيد الاستثمار التجاري ورأس المال زيادة كبيرة⁽²⁾.

الهدف الخامس: وسيلة لتنظيم الانتاج القومي

إن هذا الهدف مستمد من الأهداف السابقة، حيث إنه أكثر شمولاً، إذ تُستعمل الضرائب هنا كوسيلة للتحكم في مستوى الدخل القومي بمجموعة. وبما أن الأموال تنتقل من حوزة الجمهور إلى حوزة الدولة عن طريق الضرائب، فإن هذه الطريقة بالتالي ستحدث تغييراً في انماط استهلاك واستثمار القطاع الخاص، وهذا يؤثر على مستوى الدخل القومي.

ومن هنا يمكن القول بأن الضريبة قد تفرض لعدة أهداف منها: أهداف مالية، أو سياسية، أو اقتصادية. وعليه يكون الغرض من الضريبة مالياً إذا قصد من فرضها تحقيق إيراد للدولة وقد كان هذا هو الهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض الضريبة في النظرية التقليدية.

غير أن الضرائب في النظريات الحديثة، أصبحت تعتبر أداة رئيسة في تحقيق أهداف الدولة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. فقد تستخدم لتسهيل التجارة مع

- (1) Moh'd Yaqub, The Elasticity of Taxes in Developing Countries, A Case Study of Pakistan, Pakistan Institute of Development Economics, Karachi, 1967, P. 3.
- (2) Kieth Marsden, op. cit., P. 12.

بعض الدول أو للحد منها تحقيقاً لأغراض سياسية، عن طريق خفض الرسوم على الواردات من هذه الدول، أو حتى الإعفاء منها لتسهيل التجارة أو زيادتها في حالة الرغبة في الحد من التجارة.

ومن ناحية الأهداف الاقتصادية، فتستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق تخفيض الضرائب في حالات الانكماش لزيادة انفاق الأفراد، ورفعها لانقاص القوة الشرائية، لدى الأفراد بواسطة الضرائب في حالة التضخم، أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء هذا النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط أو إعفاء المواد الأولية المستوردة واللازمة للقيام بهذا النشاط.

ومن ناحية الأهداف الاجتماعية، فقد تستخدم الضريبة في تحقيق أهداف اجتماعية، مثل تخفيف عبء الضريبة على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، وهذا هو هدف إعادة توزيع الثروة بين الأفراد، والمقصود من هذا هو تصنيف أو تقريب طرفي الفجوة بين ذوي الدخل المرتفع وذوي الدخل القليلة، وإذا حاولت الدولة أن تجعل من الضريبة وسيلة توزع من خلالها الثروات بين الأفراد بالتساوي، فإنها تقلل من حافزي العمل والاستثمار الجديين. وتقضي الدولة بذلك في المدى البعيد على أهداف الضريبة الأخرى.⁽¹⁾

(٢-٣-٢) خصائص وإجاهات الأنظمة الضريبية في البلدان النامية

يمكن أن نجمل الخطوط العريضة لخصائص الأنظمة الضريبية في البلدان النامية

بما يلي:-

(1) هاني أبو جبارة، مرجع سابق، ص ١٨.

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي:

وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض المداخيل الفردية، وندرة الأوعية الضريبية، وبالتالي أصبحت هذه الخاصية من السمات الملازمة لأغلب هياكل الضرائب في الدول النامية. ففي الدول المتقدمة، شكلت الإيرادات الضريبية ما بين (٢٥-٢٠٪) من الناتج القومي الإجمالي، في حين تنخفض هذه النسبة إلى (٨-١٥٪) في الدول النامية^(١). وقد بينت الدراسات^(٢) أن الدخل الفردي محدود رئيساً لهذه النسبة ولكنه ليس المتغير الوحيد، حيث إن هذه الدول تفتقر إلى وجود الوسائل المالية لإقامة إدارة ضريبية ذات مستوى رفيع، كما أن علاقة الضرائب بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ذات تأثير مهم فدرجة الانفتاح الاقتصادي وحجم القطاع غير النقدي (الانتاجي) من العوامل المهمة في تحديد هذه النسبة.

- ارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة:

البلاد النامية في أكثرها بلاد مستوردة أكثر مما هي مصدرة، لذلك تجد سهولة في فرض الضرائب على الاستيراد، وإذا كانت هذه الدول مصدرة فإن أغلب صادراتها مواد أولية يكون لدى الدولة ميلاً لفرض ضرائب جمركية عالية عند التصدير لتجني أقصى ربح ممكن من مواردها الأولية، وإلى فرض رسوم عالية على المستوردات لحماية صناعاتها الوطنية. فقد شكلت ضرائب التجارة الخارجية، وضرائب المبيعات، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (٢٢٪) و(٢٦٪) من إيرادات الضرائب في هذه الدول على الترتيب. في حين أن الضرائب المباشرة -ضرائب الدخل على الأشخاص والشركات- ذات أهمية قليلة بسبب العوامل المذكورة سابقاً فقد كانت الضرائب على الأشخاص (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي و(١١٪) من الإيرادات الضريبية وحققت ضرائب الشركات ما معدله (١٨٪) من مجمل الإيرادات الضريبية^(٣). بالمقارنة

(1) Sayed Nimeri, op. cit., P. 72.

(2) Ibid, P. 73.

(3) Vito Tanzi, Quantitative Characteristics of the Tax System of developing Countries, A World Bank Research Publication, P. 205.

مع الدول المتقدمه التي حققت (٤٣٪) من ايراداتها الضريبية من الضرائب المباشرة وتصل نسبة الضرائب الجمركية فيها إلى حوالي (١٠٪) من الايرادات الضريبية^(١).

(٢-٤) المبحث الرابع

العلاقة بين الهيكل الضريبي والتنمية الاقتصادية- تجربة الدول النامية^(٢)

لمعرفة مدى تأثير خصائص الدول النامية على إمكانية رفع الضرائب أو خفضها لا بد من دراسة الهيكل الضريبي وعلاقته بالتنمية. وقد قام كل من هيرنشز (Hinriches, 1966) و موسيقريف (Musgrave, 1969) وأيضاً تيت وقراتس وايشينجرين ((Tait, Gratz, Eichengreen, 1971)، بدراسة هذه الظاهرة. وقد بين (Musgrave) أن ندرة الأوعية الضريبية تعتبر من أهم العوائق أمام التحصيلات الضريبية، مع سيطرة الدخل المتدنية على هذه الدول، في حين أشار إلى أن هذه المحددات لا بد أن تقل مع تطور الدولة. ومن ناحية مساهمة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي، فإن محاولات عديدة تمت في هذا المجال لحساب هذه النسبة، وكانت أهم النتائج التي استخلصها (Tait) بأن نسبة الضرائب تتناسب طردياً مع حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي وحصة الصادرات غير المعدنية (Non minerals) في الناتج القومي الاجمالي. وقد وجد أن نسبة الضرائب في الناتج المحلي تعتمد على الدخل الفردي في الدول التي يقل فيها الناتج القومي الاجمالي عن (١٠) مليار دولار ودخلاً فردياً يقل عن (٧٥٠) دولاراً، ومن العينة التي اجريت عليها الدراسة كان هنالك (٥١) دولة من (٦٣) يقل فيها الانتاج القومي والدخل الفردي عن الارقام المذكورة سابقاً.

(1) Sayed Nimeri, op.cit., P. 75.

(2) أنظر في ذلك:

* David Newbery and Nicholas Stern, op. cit, P. 193.

* Jane Leuthold, Tax Shares in Developing Economies, A Panel Study. *Journal of Development Economics*, 35 (1991), PP. 173-185.

ومن نتائج دراسة (Tanzi)⁽¹⁾ أن الضرائب تعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية. حيث إن ضرائب الدخل ترتبط ارتباطاً ضعيفاً مع الدخل الفردي خصوصاً ضرائب الدخل على الأشخاص حيث لا تتجاوز (٢٪) من الناتج القومي الاجمالي و(١١٪) من مجمل الإيرادات الضريبية. وعلى مستوى جميع الدول النامية حققت ضرائب الدخل على الأشخاص اقل من (٥٪) من الناتج القومي الاجمالي. في حين أن ضرائب الشركات كانت ذا أهمية أكبر حيث حققت (١٨٪) من مجمل الإيرادات الضريبية. وبالنسبة للضرائب غير المباشرة فقد حققت ضرائب المبيعات وضرائب التجارة الخارجية (٢٦٪) و(٣٣٪) من إيرادات الضرائب بشكل عام وعلى الترتيب.

(1) Vito Tanzi, op. cit, P. 205.

الفصل الثالث الهيكل الضريبي في الاقتصاد الاردني

تقديم:

يُعبّر الهيكل الضريبي عن مجموعة الضرائب المطبقة في وقت معين في بلد ما، وتكاد تتفق الهياكل الضريبية في جميع الدول من حيث تعدد الضرائب المكونة لها، إلا أنها تختلف في مكوناتها، والأهمية النسبية التي يمثلها كل مكون، وذلك بحسب تأثيرها بالعديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والادارية، والفنية.

وبذلك يمثل الهيكل الضريبي واقعة اجتماعية، وسياسية، يتشكل من نفس البيئة التي يطبق فيها، فهو إذن ينبثق من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.⁽¹⁾

وتمثل دراسة الهياكل الضريبية أهمية خاصة في نطاق الدراسات المالية في جميع الدول ولكنها تبرز بشكل ملح في الدول النامية، بسبب كون هذا الهيكل واحداً من أكثر الأدوات الفعّالة، التي تستعين بها الدول لتنقل اقتصاداتها من الاوضاع الحالية للتخلف إلى أوضاع التنمية الاقتصادية.

ومن هذه الأهمية لدراسة الهياكل الضريبية، يحاول هذا الفصل تسليط الضوء على الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة (٧٠-١٩٩٥) وقياس مؤشرات التغيير فيه، ومدى انسجام هذا الهيكل مع الوضع القائم في الدول النامية. ولتحقيق هدف هذا الفصل تم تقسيمه لعدة أجزاء:-

(1) طلال كداوي، الهيكل الضريبي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٨، مجلة المالية، م ١٢، ص ١٦٦.

- أولاً: السمات الرئيسية للهيكل الضريبي في الاردن.
ثانياً: اتجاهات الضرائب في الاردن.
ثالثاً: العبء الضريبي في الاردن.
رابعاً: الضرائب وهيكل الموازنة العامة.

(١-٣)؛ المبحث الأول

السمات الرئيسية للهيكل الضريبي في الاردن

من المسلم به أن الهيكل الضريبي في الاردن، يشترك إلى حد ما في سماته مع تلك الموجودة في الدول النامية. ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي إلى تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وانعكاساتها على الهياكل المالية القائمة.

ويمكن تحديد السمات الرئيسية للهيكل الضريبي في الاردن من خلال المؤشرات الإحصائية المحتسبة في جدول رقم (١-٣)، و جدول رقم (١-٣-١) و جدول رقم (٢-١-٣) وكالاتي:

١- الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

بمعنى اعتماد الهيكل الضريبي على نظام الضرائب المتعددة، وليس نظام الضريبة الموحدة، أو الواحدة. ولغايات الدراسة اعتبرت الضرائب المباشرة تلك التي تدفع على الدخل والارباح، وأخرى تشمل ضريبة المغادرين، والضريبة الاضافية، وضريبة بيع العقار، وضريبة تذاكر السفر بالجو، وضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم، وضريبة الدفاع المدني^(١)، أما الضرائب غير المباشرة فتتضم كلاً من الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات. يضاف أن هذا الهيكل يجمع في اساسه بين الاسعار النسبية والتصاعدية للضرائب.

(١) تم اعتماد تصنيف البنك المركزي الأردني لسهولة الحصول على البيانات.

جدول رقم (١-٢)

الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي

مليون دينار

المؤشرات				الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات المحلية	الناتج المحلي الإجمالي (١)	السنة
٢/٥	٢/٤	٢/٣	١/٣	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٧٨.٥	٢١.٥	٥٩.٧	٧.٩	١٤.٢	٣.٩	١٨.١	٢٠.٢	٢٢٨.٤	١٩٧٠
٧٦.٨	٢٣.٢	٥٣.٦	٧.٨	١٤.٦	٤.٤	١٩.٠	٢٥.٨	٢٤٢.٢	١٩٧١
٧٦.٩	٢٣.٦	٥٣.٨	٨.٠	١٧.٣	٥.٢	٢٢.٥	٤٢.٦	٢٨١.٦	١٩٧٢
٧٥.١	٢٤.٠	٥٧.٠	٨.٥	٢٠.٠	٦.٣	٢٦.٣	٤٦.٢	٣١٠.١	١٩٧٣
٧٠.٩	٢٤.٩	٥٢.٤	٨.٩	٢٥.٩	٨.٦	٣٤.٥	٦٥.٨	٢٨٥.٧	١٩٧٤
٧٤.٦	٢٩.١	٥٤.٠	١٠.٢	٣١.٦	١٣.٠	٤٤.٦	٨٢.٦	٤٣٥.٩	١٩٧٥
٧٦.٧	٢٥.٤	٦١.٠	١٢.١	٤٩.١	١٦.٧	٦٥.٨	١٠٧.٦	٥٤٧.٤	١٩٧٦
٧٠.٨	٢٣.٣	٦٨.٠	١٤.٣	٧٣.٩	٢٢.٤	٩٦.٣	١٤٢.٣	٦٧٦.٤	١٩٧٧
٦٩.٨	٢٩.٢	٦١.٠	١٢.٤	٦٨.٤	٢٨.٢	٩٦.٦	١٥٨.٥	٧٧٩.٣	١٩٧٨
٦٧.٠	٢٠.٢	٦٣.٠	١٢.١	٨٣.٦	٣٥.٨	١١٨.٤	١٨٧.٩	٩٨١.٠	١٩٧٩
٦٤.٨	٢٣	٦٠.٠	١١.٥	٩١.٢	٤٥.٠	١٣٦.٢	٢٢٦.١	١١٨٠.٣	١٩٨٠
٦٦.٨	٢٥.٢	٥٥.٤	١١.٧	١١١.٠	٦٠.٣	١٧١.٣	٢٠٩.٢	١٤٦٩.٣	١٩٨١
٧٢.٧	٢٣.٢	٥٥.٠	١٢.٨	١٣٣.٨	٦٦.٥	٢٠٠.٣	٢٦٢.٢	١٧٠١.١	١٩٨٢
٦٦.٩	٢٧.٣	٦٤.٠	١٤.٠	١٥٥.٩	٦٩.٩	٢٥٥.٨	٤٠٠.٦	١٨٢٨.٧	١٩٨٣
٦٦.٤	٢٣.٦	٥٦.٠	١٢.٠	١٥٥.٢	٧٧.٠	٢٣٢.٥	٤١٥.٠	١٩٨١.٤	١٩٨٤
٦٨.٨	٢١.٢	٥٦.٠	١٢.٢	١٦٣.٨	٨٢.٨	٢٤٦.٦	٤٤٠.٨	٢٠٢٠.٢	١٩٨٥
٦٨.٩	٢١.١	٤٦.٠	١١.٠	١٦٣.٦	٧٤.٣	٢٣٧.٩	٥١٤.٤	٢١٦٣.٦	١٩٨٦
٦٨.٩	٢١.١	٤٥.٥	١١.٠	١٦٦.٨	٧٥.٥	٢٤٢.٣	٥٣١.٥	٢٢٠٨.٦	١٩٨٧
٦٨.٨	٢١.٢١	٤٧.٠	١١.٢	١٧٨.٦	٧٧.٢	٢٥٥.٩	٥٤٤.٤	٢٢٦٤.٤	١٩٨٨
٦٦.٢	٢٣.٨	٤٨.٥	١١.٥	١٨١.٤	٩٢.٦	٢٧٤.٠	٥٦٥.٥	٢٣٧٢.١	١٩٨٩
٥٣.٩	٤٦.١	٥١.٦	١٤.١	١٠٧.١	١٧٦.٨	٢٨٣.٩	٧٤٤.٠	٢٦٦٨.٣	١٩٩٠
٥٧.٨	٤٢.٢	٤٨.٤	١٤.١	٢٣٢.٢	١٦٩.٣	٤٠١.٥	٨٢٨.٨	٢٨٥٥.١	١٩٩١
٦٦.٤	٢٣.٦	٥٤.٧	١٨.٣	٤٢٤.٨	٢٦٤.٥	٦٣٩.٣	١١٦٨.٩	٢٤٩٣.٠	١٩٩٢
٦٤.٠	٣٦.٠	٥٤.٠	١٧.٠	٤١٢.٠	٢٣١.٤	٦٤٣.٤	١١٩١.٥	٢٨١١.٤	١٩٩٣
٦٤.١	٣٥.٩	٥٣.٢	١٦.٦	٤٤٤.٩	٢٤٩.٥	٦٩٤.٤	١٣٠٦.٤	٤١٩٠.٦	١٩٩٤
٦٣.٥	٣٦.٥	٥٤.٦	١٧.٠	٤٩٩.٠	٢٨٧.٥	٧٨٦.٥	١٤٤٠	٤٦٢٠.٨	١٩٩٥
٦٨.٥	٣١.٠	٥٥.١	١٢.٢	متوسط الفترة ٧٠-٩٥					

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤، ١٩٩٥)، أيار ١٩٩٦، عدد خاص، ص ٢١-٢٢.

٢- انخفاض نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي والايرادات المحلية.

فمن الناحية النسبية، نلاحظ من الجدول رقم (٢-١) انخفاض النسبة التي تشكلها ايرادات الضرائب، في كل من الايرادات المحلية والناتج المحلي الاجمالي. إذ شكلت كمتوسط عام خلال الفترة (٧٠ - ١٩٩٥) حوالي (٥٥٪) من الايرادات المحلية، و (١٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وهي بهذا الاتجاه لا تتباين مع اتجاهاتها في الدول المتقدمة فحسب، وانما ايضاً بالنسبة للدول النامية. فقد وصلت ايرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٠ حوالي (٢١٪) في كل من مصر والمغرب وهي بالتالي أعلى من المتوسط في الاردن. وفي الولايات المتحدة الامريكية وصلت هذه النسبة عام ١٩٩٥ مثلاً إلى (١٩٪) وفي اسرائيل وصلت إلى (٣٤٪) عام ١٩٩٢. اما بالنسبة للايرادات الضريبية كنسبة من الايرادات المحلية فقد تجاوزت (٧٨٪) في الهند لعام ١٩٩٠ و (٨٠٪) في المغرب و (٦١٪) بالنسبة لمصر وفي الدول المتقدمة كانت في اسرائيل (٨٥٪) لعام ١٩٩٢ و (٩٠٪) في الولايات المتحدة الامريكية^(١).

وذهبت العديد من الدراسات^(٢) في تفسير سبب انخفاض حصيلة الضرائب وكذلك نسبتها في الناتج الاجمالي فيما بين الدول النامية والمتقدمة، إلى التباين في مستويات الدخل الفردية، وانخفاضها في الدول النامية. غير انه قد لا يكون الدخل الفردي هو السبب الرئيسي الذي يحكم التباين في حصيلة الضرائب، ونسبتها في الناتج الاجمالي، بدلالة ان دخل الفرد الاردني في المتوسط يزيد عما هو عليه في كل من المغرب ومصر، في حين أن هذه الدول تحصل على ايرادات ضريبية تفوق ما هي عليه في الاردن. ومن هنا نرى أن تفسير التباين في ايرادات الضرائب بين الدول (بغض النظر عن درجة التقدم الاقتصادي)، يكمن في مجموعة من العوامل، تتمثل اساساً في الفلسفة السياسية للدولة،

(1) Government Financial Statistics Yearbook, op. cit. P. 98.

(2) ملال كداوي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

ومدى استجابة المكلفين، وكفاءة الادارة الضريبية ومدى تكامل الادارات الضريبية^(١).

٣- الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة وانخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة.

اذ يلاحظ من الجدول (١-٢) أن الضرائب غير المباشرة احتلت اهمية نسبية وصلت في المتوسط خلال الفترة موضوع الدراسة إلى (٦٩٪) من اجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية، في حين أن الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، بلغت (٣١٪). هذه الخاصية يشترك فيها الهيكل الضريبي في الاردن مع غالبية الهياكل الضريبية في الدول النامية. فقد وصلت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة في سنة ١٩٧٧ (٩٠.٤٪) في الأرجنتين و (٨٦.٧٪) في الباكستان و (٧٤.٧٪) في الهند و (٦٨.٣٪) في سوريا و (٦٢.٦٪) في مصر، على عكس الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة حيث الاعتماد الكبير على الضرائب المباشرة ولا تشكل الضرائب غير المباشرة إلا اهمية نسبية منخفضة إذ وصلت النسبة في المتوسط في العالم، لعام ١٩٩٠ حوالي (٤٪)، بينما كانت نسبة الضرائب المباشرة كمتوسط للعالم حوالي (٣٨٪)^(٢)، ومن الملاحظ أنه حسب المعيار الذي ذكره توي^(٣) (Toye) في قياس ملائمة النظام الضريبي أنه ركز على انخفاض دور الضرائب غير المباشرة وارتفاع اهمية ضرائب الدخل (المباشرة)، وفي الدراسة التي اجراها الخبير الضريبي شيليا (Chelliah) على اقتصاديات الدول النامية، وجد أن ثلث الإيرادات الضريبية في هذه الدول تعود للضرائب المباشرة فقط^(٤).

هذا التباين في تركيب الهياكل الضريبية وميله لصالح الضرائب غير المباشرة في الدول النامية، ومن ضمنها الاردن، يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل اهمها:

(١) طلال كداوي، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٢) Government Financial Statistics Yearbook, different issues.

(٣) J.F. Toye, Taxation and Economic Development, Frank Cass Ltd, 1978, P. 33.

(٤) Chelliah Raja, Trends in Taxation in Developing Countries, IMF Staff Papers, Vol XVIII, March 1971, P. 261.

١- ارتفاع أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد إذ تعد اقتصاديات غالبية الدول النامية اقتصاديات مفتوحة للخارج حسب المعايير التي وضعها (Hinrichs)⁽¹⁾ حيث يعتبر (Hinrichs) اقتصاد الدولة منفتحاً للخارج اذا شكلت المستوردات نسبة تزيد على (٢٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وبما أن المستوردات في الاردن تزيد عن (٥٠٪) من اجمالي الناتج المحلي لذا لا بد أن تكون ايرادات الضرائب غير المباشرة أكبر بكثير من الضرائب المباشرة.

٢- ارتفاع الميول الحدية للاستهلاك، ونجد أن أغلب الدول النامية وبسبب انخفاض مستوى الدخل فيها هي دول استهلاكية بالدرجة الاولى، حيث إن نطاق ضرائب الدخل ضيقة، والأوعية الضريبية فيها قليلة. فقد سجل الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاردن عام ١٩٩٥ نمواً بنسبة (٦.٤٪) مقابل (٣.١٪) في عام ١٩٩٤. وجاء هذا النمو الملحوظ، محصلة لارتفاع معدل نمو كل من الانفاق الاستهلاكي العام والخاص في عام ١٩٩٥ بواقع (١.٦ و ٣.٧) نقطة مئوية، عن مستوييهما في العام الماضي تبعاً، وشكل الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (٦٢٪) عام ١٩٩٥.

لكن هذا الوضع يشكل خطورة كبيرة على الهيكل الضريبي ذاته، بسبب أن جُلّ الضرائب غير المباشرة يتأتى من الضرائب الجمركية (جدول رقم ١-١-٣)، وفي الاردن شكلت الضرائب الجمركية ما نسبته (٦٤٪) من مجموع الايرادات الضريبية غير المباشرة عام ١٩٧٠، و (٥٠٪) من الايرادات الضريبية، و (٢٠٪) من مجموع الايرادات المحلية، وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت مساهمتها إلى (٨٥٪) من الضرائب غير المباشرة، ووصلت (٥٧٪) من مجمل الايرادات الضريبية، وساهمت بـ (٣٤٪) من مجمل الايرادات المحلية، وفي عام ١٩٩٥، وصلت هذه النسب إلى (٤٢٪، ٢٨٪ و ١٥.٢٪) على الترتيب، ويعود هذا الانخفاض إلى الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية، واعادة النظر بالقوانين المتعلقة بالجمارك، والضرائب الاخرى، ورغبة الحكومة في تبني

(١) طلال كداري، مرجع سابق، ص ١٧٢.

سياسات التنمية الاقتصادية، التي تقتضي الكثير من الاعفاءات، والتخفيض في الرسوم الجمركية لكثير من المواد الاولية، والسلع الرأسمالية لحفز الاستثمار، وحشد التراكمات الرأسمالية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي، فضلاً عن الاتفاقيات التي يعقدها الاردن مع كثير من الدول، وما تنص عليه من تخفيضات تدريجية في الرسوم الجمركية على معظم السلع، والخدمات المستوردة من هذه الدول، اضافة إلى ذلك الاتجاه الدولي لتخفيض الرسوم والضرائب وما تقتضيه اتفاقية التجارة الحرة ضمن منظمة التجارة العالمية (WTO).

أما بالنسبة للضرائب المباشرة، فتدل احصائيات الجدول رقم (٢-١) بأنها ساهمت بـ (٢١٪) من مجمل الايرادات الضريبية، وبـ (١٣٪) من مجمل الايرادات المحلية عام ١٩٧٠، وهي نسبة منخفضة مقارنة بما هي عليه في الدول النامية الاخرى، و مقارنة مع الايرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة. وارتفعت مساهمتها عام ١٩٨٠ لتصل (٢٢٪) من اجمالي الايرادات الضريبية، و (٢٠٪) من اجمالي الايرادات المحلية، وكانت هذه النسب في عام ١٩٩٥ (٢٤٪ و ٢٠٪) على التوالي.

ولاختلاف الهياكل الضريبية في معظم دول العالم باختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية، (من حيث التقدم الاقتصادي وحالة توزيع الدخل)، والسياسية اختلفت الدول فيما بينها، في مدى التجاؤها إلى كل من الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، فمن ناحية الظروف الاقتصادية، ففي الدول التي تتركز فيها الثروات، ومستوى المعيشة فيها مرتفع نسبياً، تلعب ضريبة الدخل، باعتبارها إحدى مكونات الضرائب المباشرة دوراً رئيساً في النظام الضريبي كما هو في الولايات المتحدة، وبريطانيا، بينما نجد أن ضريبة الدخل في الاردن شكلت ما نسبته (٢٠٪) فقط من اجمالي الايرادات المحلية في الاردن لعام ١٩٩٥. (أنظر الجدول رقم ٢-١-١).

جدول رقم (١-٢-٣)

الأهمية النسبية لمركبات الضرائب المباشرة وغير المباشرة

الأهمية النسبية لمركبات الضرائب غير المباشرة					الأهمية النسبية لمركبات الضرائب المباشرة			
***	ضرائب المبيعات (١)	**	ضرائب جمركية	الضرائب غير المباشرة	*	ضرائب الدخل والأرباح	الضرائب المباشرة	السنة
٣٥.٩	٥.١	٦٤.١	٩.١	١٤.٢	٦٤.٠	٢.٥	٣.٩	١٩٧٠.
٤٧.٠	٦.٩	٥٣	٧.٧	١٤.٦	٦٤.٠	٢.٨	٤.٤	١٩٧١
٤٥.٠	٧.٨	٥٥	٩.٥	١٧.٣	٦٢.٠	٣.٢	٥.٢	١٩٧٢
٣٩.٠	٧.٨	٦١	١٢.٢	٢٠.٠	٦٠.٣	٣.٨	٦.٣	١٩٧٣
٣٤.٧	٩.٠	٦٥.٣	١٦.٩	٢٥.٩	٦٣.٠	٥.٤	٨.٦	١٩٧٤
٣٣.٩	١٠.٧	٦٦.١	٢٠.٩	٣١.٦	٧١.٥	٩.٣	١٣.٠	١٩٧٥
١٨.٥	٩.١	٨١.٥	٤٠.٠	٤٩.١	٥٦.٣	٩.٤	١٦.٧	١٩٧٦
١٥.٤	٩.٩	٨٦.٦	٦٤.٠	٧٣.٩	٥٩.٠	١٣.٢	٢٢.٤	١٩٧٧
١٠.٣	٧.٠	٨٩.٧	٦١.٤	٦٨.٤	٦٦.٠	١٨.٦	٢٨.٢	١٩٧٨
١٢.٨	١٠.٦	٨٧.٢	٧٢.٠	٨٢.٦	٦٣.٠	٢٢.٤	٣٥.٨	١٩٧٩
١٤.٥	١٣.٢	٨٥.٥	٧٨.٠	٩١.٢	٦٠.٠	٢٦.٨	٤٥.٠	١٩٨٠.
١٥.٣	١٦.٩	٨٤.٧	٩٤.١	١١١.٠	٦٦.٣	٤٠.٠	٦٠.٣	١٩٨١
١٨.٠	٢٤.١	٨٢.٠	١٠٩.٧	١٣٣.٨	٦٥.٧	٤٣.٧	٦٦.٥	١٩٨٢
٢٢.٦	٣٥.٣	٧٧.٤	١٢٠.٦	١٥٥.٩	٦٦	٤٦.٠	٦٩.٩	١٩٨٣
٢٤.٠	٣٧.٢	٧٦.٠	١١٨.٠	١٥٥.٢	٦٣.٣	٤٨.٧	٧٧.٠	١٩٨٤
٢٨.٠	٤٥.٨	٧٢.٠	١١٨.٠	١٦٣.٨	٦٩.٠	٥٤.٤	٨٢.٨	١٩٨٥
٣١.٠	٥١.٦	٦٩.٠	١١٢.٠	١٦٣.٦	٦٤.٥	٤٧.٩	٧٤.٣	١٩٨٦
٣٥.٠	٥٨.٣	٦٥.٠	١٠٨.٥	١٦٦.٨	٦٠.٠	٤٥.٣	٧٥.٥	١٩٨٧
٣٤.٣	٦١.٢	٦٥.٧	١١٧.٤	١٧٨.٦	٥٦.٠	٤٣.٣	٧٧.٣	١٩٨٨
٤٣.٠	٧٧.٥	٥٧.٠	١٠٣.٥	١٨١.٤	٥٥.٥	٥١.٤	٩٢.٦	١٩٨٩
٤٤.٠	٩٠.٤	٥٦.٠	١١٦.٧	٢٠٧.١	٦٤.٥	١١٤.٠	١٧٦.٨	١٩٩٠.
٤٢.٠	٩٦.١	٥٨.٠	١٣٦.١	٢٣٢.٢	٥٤.٨	٩٢.٨	١٦٩.٣	١٩٩١
٣٢.٥	١٣٨.٤	٦٧.٥	٢٨٦.٤	٤٢٤.٨	٥١.٠	١٠٩.٥	٢١٤.٥	١٩٩٢
٤٢.٣	١٧٤.٣	٥٧.٧	٢٣٧.٧	٤١٢.٠	٥١.٣	١١٨.٨	٢٣١.٤	١٩٩٣
٥٠.٠	٢٢٢.٥	٥٠.٠	٢٢٢.٤	٤٤٤.٩	٥٥.٠	١٣٦.٦	٢٤٩.٥	١٩٩٤
٥٦.٢	٢٨٠.٠	٤٣.٨	٢١٩.٠	٤٩٩.٠	٥٤.٣	١٥٦.٠	٢٨٧.٥	١٩٩٥

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ايار ١٩٩٦، عدد خاص، ص ٢٢، وجدول رقم (١-٢)

١- كانت تسمى قبل عام ١٩٩٤ بضريبة الاستهلاك.

* نسبة ضرائب الدخل والأرباح إلى اجمالي الضرائب المباشرة.

** نسبة الضرائب الجمركية إلى اجمالي الضرائب غير المباشرة.

*** نسبة ضرائب المبيعات إلى اجمالي الضرائب غير المباشرة.

جدول رقم (٢-١-٢)

مكونات الإيرادات الضريبية

المؤشرات (%)				ضرائب المبيعات	ضرائب الجمركية	ضرائب الدخل	الإيرادات الضريبية	السنة
١/٤	١/٣	١/٢	أخرى					
٢٨.٢	٥٠.٣	١٣.٨	١.٤	٥.١	٩.١	٢.٥	١٨.١	١٩٧٠
٣٦.٣	٤٦	١٤.٧	١.٦	٦.٩	٧.٧	٢.٨	١٩.٠	١٩٧١
٣٤.٧	٤٢.٢	١٤.٢	٢.٠	٧.٨	٩.٥	٣.٢	٢٢.٥	١٩٧٢
٣.٠	٤٩.٤	١٤.٥	٢.٥	٧.٨	١٢.٢	٣.٨	٢٩.٣	١٩٧٣
٢٦.١	٤٩	١٥.٧	٣.٢	٩.٠	١٦.٩	٥.٤	٣٤.٥	١٩٧٤
٢٤	٤٧	٢١	٣.٧	١٠.٧	٢٠.٩	٩.٣	٤٤.٦	١٩٧٥
١٤	٦٠.٨	١٤.٣	٧.٤	٩.١	٤٠.٠	٩.٤	٦٥.٨	١٩٧٦
١٠.٣	٦٦.٥	١٣.٧	٩.٢	٩.٩	٦٤.٠	١٣.٢	٩٦.٣	١٩٧٧
٧.٣	٦٤	١٩.٣	٩.٦	٧.٠	٦١.٤	١٨.٦	٩٦.٦	١٩٧٨
٩	٦١	١٩	١٣.٤	١٠.٦	٧٢.٠	٢٢.٤	١١٨.٤	١٩٧٩
١٠	٥٧.٢	١٩.٧	١٨.٢	١٣.٢	٧٨.٠	٢٦.٨	١٣٦.٢	١٩٨٠
٩.٨	٥٥	٢٣.٣	٢٠.٣	١٦.٩	٩٤.١	٤٠.٠	١٧١.٣	١٩٨١
١٢.١	٥٥	٢١.٨	٢٢.٨	٢٤.١	١٠٩.٧	٤٣.٧	٢٠٠.٣	١٩٨٢
١٤	٤٧	١٨	٢٣.٩	٣٥.٣	١٢٠.٦	٤٦.٠	٢٥٥.٨	١٩٨٣
١٦	٥١	٢١	٢٨.٣	٣٧.٢	١١٨.٠	٤٨.٧	٢٣٢.٥	١٩٨٤
١٨.٦	٤٨	٢٢	٢٨.٤	٤٥.٨	١١٨.٠	٥٤.٤	٢٤٦.٦	١٩٨٥
٢١.٧	٤٧	٢٠.١	٢٦.٤	٥١.٦	١١٢.٠	٤٧.٩	٢٣٧.٩	١٩٨٦
٢٤.١	٤٥	١٩	٣٠.٢	٥٨.٣	١٠٨.٥	٤٥.٣	٢٤٢.٣	١٩٨٧
٢٤	٤٦	١٧	٣٤.٠	٦١.٢	١١٧.٤	٤٣.٣	٢٥٥.٩	١٩٨٨
٢٨.٣	٣٨	١٩	٤١.٢	٧٧.٥	١٠٣.٥	٥١.٤	٢٧٤.٠	١٩٨٩
٢٣.٦	٣٠.٤	٣.٠	٦٢.٨	٩٠.٤	١١٦.٧	١١٤.٠	٣٨٣.٩	١٩٩٠
٢٤	٣٣.٨	١٩	٧٦.٥	٩٦.١	١٣٦.١	٩٢.٨	٤٠١.٥	١٩٩١
٢٢	٤٤.٧	١٦.٣	١٠٥.٠	١٣٨.٤	٢٨٦.٤	١٠٩.٥	٦٣٩.٣	١٩٩٢
٢٧	٣٧	١٧.٥	١١٢.٦	١٧٤.٣	٢٣٧.٧	١١٨.٨	٦٤٣.٤	١٩٩٣
٢٢	٣٢	١٦.٣	١١٢.٩	٢٢٢.٥	٢٢٢.٤	١٣٦.٦	٦٩٤.٤	١٩٩٤
٢٦	٢٨	١٦.٧	١٣١.٥	٢٨٠	٢١٩	١٥٦	٧٨٦.٥	١٩٩٥

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (٦٤-١٩٩٥)، أيار ١٩٩٥ م، عدد خاص، صفحة ٢٢.

والجدول رقم (١-٢).

(٣-٢) المبحث الثاني اتجاهات الضرائب في الأردن

مما لا شك فيه أن تحديد اتجاهات ومسارات الضرائب، في فترة زمنية معينة لدولة ما، يكون من خلال معرفة مستوياتها والتغيرات التي تصيبها.

ومستوى الضرائب يمكن الوقوف عليه من خلال ايجاد العلاقة النسبية بين إيرادات الضرائب، وبعض مؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي، كالدخل القومي أو الناتج القومي الاجمالي. غير أن الناتج القومي الاجمالي، يعد من أكثر المؤشرات استخداماً.^(١)

وسنركز في دراسة اتجاهات الضرائب في الأردن على النقاط التالية:

(٣-٢-١) المرونة الداخلية للضرائب

تشير فكرة المرونة إلى علاقة بين متغيرين، الأمر الذي يستوجب دراسة هذه العلاقة من خلال المقاييس الإحصائية، وبخاصة الارتباط والانحدار. وبالنسبة للهيكل الضريبي، فإن المرونة الداخلية له تتمثل في قياس العلاقة بين النسبة المئوية للتغير في إيرادات الضرائب، والنسبة المئوية للتغير في الناتج القومي الاجمالي.

ويقيس معامل المرونة الداخلية للهيكل الضريبي، مدى استجابة الضرائب للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي. فإذا كان المعامل أكبر من الواحد الصحيح، فإنه يعني أن الهيكل الضريبي مرن. أما إذا كان المعامل أقل من الواحد الصحيح فإنه يعتبر غير مرن^(٢).

- (1) Musgrave R.A and Musgrave P.B: Public Finance in Theory and Practice, 3rd Ed., McGraw-Hill, Tokyo, 1980, P. 190.
- (2) Sayed Nimeri, Taxation and Economic Development, A Case Study of The Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, 1974, P 119-120.

وهناك طرق عديدة لاحتساب معامل المرونة⁽¹⁾، غير أن أفضلها والتي تعطي نتائجها مباشرة، هي المعادلة الاسية (Exponential equation) والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$TR_i = AY^\beta \quad (3-1)$$

حيث:

- TR_i : تشير إلى نسبة التغير في إيرادات الضرائب من النوع i
 Y : تشير إلى نسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي
 A : ثابت
 B : معامل المرونة الداخلية.

ولاغراض التحليل الاحصائي يمكن تحويل هذه المعادلة إلى معادلة خطية لوغاريتمية كالآتي:

$$\text{Log } TR_i = \text{Log } A + \beta \text{ Log } Y \quad (3-2)$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢-٣).

(1) أنظر في ذلك

- * Sayed Nimcri, op.cit., PP. 181-184.
- * Nader Mrayan, Taxation and Economic Development in Jordan, *Dirasat*, Jordan University, Vol. 16, No. 1, 1989, P. 85.
- * Robin Burgess and Nicholas Stern, Taxation and Economic Development, *Journal of Economic Literature*, June, 1993, Vol. 31, P. 775.

جدول رقم (٢-٣)

معامل المرونة الدخلية للهيكل الضريبي في الاردن الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥)

D.W	R ²	القيمة التائية (t)	معامل المرونة الدخلية (β)	نوع الضريبة	D.W	R ²	القيمة التائية (t)	معامل المرونة الدخلية (β)	نوع الضريبة
				الضرائب غير المباشرة					اجمالي الضرائب
**1.7	.89	*19.6	1.18	٩٥ - ٧٠	**1.99	.99	*14.2	1.2	٩٥ - ٧٠
**1.3	.87	*10.6	1.14	٨٢ - ٧٠	**1.08	.90	*12.3	1.20	٨٢ - ٧٠
1.8	.94	*112.8	1.5	٩٥ - ٨٢	1.76	.95	*13.5	1.56	٩٥ - ٨٢
				الضرائب الجمركية					ضرائب مباشره
**1.5	.96	*5.7	1.06	٩٥ - ٧٠	**1.9	.92	*15.4	1.35	٩٥ - ٧٠
**2.02	.73	*7.7	1.32	٨٢ - ٧٠	1.96	.99	**1.5	0.89	٨٢ - ٧٠
**2.5	.11	0.18	0.10	٩٥ - ٨٢	1.65	.93	*6.8	1.70	٩٥ - ٨٢
				ضرائب المبيعات					ضرائب الدخل والارباح
**1.5	.17	*5.6	1.16	٩٥ - ٧٠	**1.93	.95	*21.0	1.35	٩٥ - ٧٠
1.7	.47	*4.3	0.6	٨٢ - ٧٠	1.9	.96	*19.0	1.47	٨٢ - ٧٠
1.94	.96	*19.1	2.2	٩٥ - ٨	1.86	.82	*7.7	1.56	٩٥ - ٨٢

ملاحظات:-

(*) تعني أن المعطى المقدر ذات دلالة احصائية وبمعنوية مقدارها (%).

(**) تم التعديل لشكل الارتباط المتسلسل.

يتضح من معاملات المرونة المحتسبة في جدول رقم (٢-٣) أن الهيكل الضريبي في الاردن مرن، ويستجيب بشكل سريع للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي، نظراً لكون معامل المرونة الدخلية لحصيلة الضرائب الاجمالية خلال فترة الدراسة أكبر من الواحد صحيح، إذ بلغ خلال الفترة (٧٠ - ١٩٩٥) بحدود (١.٢). وهذا المعامل ينسجم مع ما توصل اليه شيليا^(١) (Chelliah) في معرض دراسته لاتجاهات الضرائب في (٥٠) دولة نامية. ويتفق مع دراسة مريان^(٢) (Mrayyan) الذي درس الضرائب،

(1) Chelliah, op.cit, P. 264.

(2) Mrayyan, op. cit, P. 88.

والتنمية الاقتصادية في الاردن، حيث وجد في دراسته أن معامل المرونة الدخلية للضرائب في الاردن بلغت (١ و ٢٨) للضرائب المباشرة، وغير المباشرة على التوالي. ومع ما جاء في دراسة (Al - Dabas)^(١) عندما قدر المرونة الدخلية للضرائب المباشرة وكانت بحدود (١.٢٨) للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٠).

ومن الملاحظ أن ازدياداً ملحوظاً طرأ على معامل المرونة، خلال السنوات المختلفة، إذ ازداد اجمالي الضرائب من (١.٢) في الفترة (٧٠ - ١٩٨٢) إلى (١.٥٦) في الفترة (٨٣ - ١٩٩٥). وتعزى الزيادة بشكل رئيس إلى زيادة مرونة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وهذا الاتجاه بشكل عام يتفق مع ما هو مألوف في العديد من الدول النامية، إذ يلاحظ ارتفاع معامل المرونة لهماكلها الضريبية كما هو الحال في الاردن. فعلى سبيل المقارنة بلغ معامل المرونة الدخلية للضرائب في الهند (٢.٤). وفي المغرب (٢.٢) وفي تشيلي (١.٩)، وفي تونس (١.٧)، وفي الفلبين (١.٦)، وفي كل من جامايكا والباكستان (١.٥)، وفي كل من تايلند وتركيا (١.٢)، وفي اندونيسيا (١.٢)، وفي لبنان (١.٠)^(٢).

ويعتبر معامل المرونة الدخلية للضرائب، مقياساً جيداً، يأخذ بالإعتبار كل تغير يحدث في إيرادات الضرائب، بغض النظر عن مصدر هذا التغير. كما يمكن من خلاله إيجاد النسبة المئوية للتغير في إيرادات الضرائب بالنسبة إلى تغير (١٪) في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فإن معامل المرونة الدخلية للضرائب يعبر عن انتاجية الضرائب للايراد^(٣). وبالتالي يمكن استخدام معامل المرونة، عند تخطيط النمو الاقتصادي. وتعد الايرادات الضريبية ذات مرونة دخلية مرتفعة، ومنتجه للايراد إذا كان المعامل أكبر من الوحدة.

(1) Nader Mrayyan, op.cit., P. 88.

(2) Chelliah Raja, op. cit., P. 265.

(3) Sayed Nimeri, op. cit, P. 181.

وهذا يجعلنا نقول عند تقييم النظام الضريبي من خلال المؤشرات السابقة، كون هذا النظام مرن بشكل عام في الاردن، بأن النظام الضريبي قد حقق أداءً جيداً خلال فترة الدراسة. ويتضح ذلك من خلال تحقيقه لمزونة جيدة، بلغت خلال فترة الدراسة (١.٢٥)، وهي اكبر من الوحدة لذلك يمكن القول بأن الضرائب في الاردن منتجة للايراد وذات مرونة عالية مقارنة بما هي عليه في الدول النامية^(١)

(٣-٢-٢) الضغط الضريبي الحدي.

يعبر الضغط الضريبي الحدي عن ذلك الجزء من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي، الذي تستقطعه الدولة على شكل ضرائب. فهو إذاً عبارة عن قياس للعلاقة بين الزيادة (مقدار التغير وليس نسبة التغير)، في إيرادات الضرائب والزيادة في الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق^(٢).

وبمقدورنا التوصل إلى الضغط الضريبي الحدي في الاردن، من خلال ايجاد مقدار التغير في حصيلة الضرائب خلال الفترة موضوع الدراسة، وقسمته على مقدار التغير في الناتج القومي الاجمالي، غير أن هذا الاسلوب المبسط لا يعطي صورة واضحة عن شكل العلاقة الاحصائية، الموجودة بين إيرادات الضرائب، والناتج القومي الاجمالي، وكذلك لا يبين نتائج المعالم الاحصائية. وعليه تعتبر العلاقة الخطية بين إيرادات الضرائب، والناتج القومي الاجمالي، أفضل العلاقات تمثيلاً، حيث تأخذ الصيغة التالية^(٣):

$$TR_i = \beta_0 + \beta_1 Y \quad (3-3)$$

(1) Sayed Nimeri, op.cit., P. 66.

(2) منيس عبد الملك، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية، مجلة المالية، العدد الثالث، السنة الرابعة ١٩٧٧، ص ٢٥.

(3) طلال كداوي، مرجع سابق، ص ١٧٢.

حيث:

TRi : الإيرادات الضريبية من النوع i.

Y : الناتج القومي الإجمالي.

β_0 : ثابت.

β_1 : القيمة الاتجاهية للضغط الحدي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ظهرت النتائج كما هي

موضحة في جدول رقم (٢-٣)

جدول رقم (٢-٣)

الضغط الضريبي الحدي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥)

D.W معامل درين واتسون	R ² معامل التحديد	القيمة التائية (t)	الضغط الضريبي الحدي (B ₁)	نوع الضريبة والفترة
1.59	.95	*16.7	0.14	اجمالي الضرائب ٧٠ - ٨٢
1.75	.96	*17.3	0.272	٨٢ - ٩٥
**2.3	.78	*9.4	0.21	٧٠ - ٩٥
2.05	.99	*8.2	0.0049	الضرائب المباشرة ٧٠ - ٨٢
1.89	0.93	*13.1	0.01	٨٢ - ٩٥
**2.1	.73	*8.2	.075	٧٠ - ٩٥
**1.56	.90	*11.5	0.089	الضرائب غير المباشرة ٧٠ - ٨٢
**1.86	.94	*13.2	0.17	٨٢ - ٩٥
**1.94	.97	*9.5	0.13	٧٠ - ٩٥
**2.00	0.59	*5.9	0.042	الضرائب الجمركية ٧٠ - ٩٥
**2.35	0.86	*12.2	0.051	ضرائب المبيعات ٧٠ - ٩٥
**1.27	0.94	*19.4	0.033	ضرائب الدخل والأرباح ٧٠ - ٩٥

ملاحظات:-

(*) تعني أن المعلمة المقدرة ذات دلالة احصائية وبمستوى معنوية مقدارها ١٪.

- تم التعديل لمشكلة الارتباط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة.

يلاحظ من الجدول رقم (٣-٢)، أن الضغط الضريبي الحدي خلال الفترة (٧٠-١٩٩٥) بلغ (٠,٢١)، أي أن زيادة الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١) دينار ترتب عليه زيادة إيرادات الضرائب بمقدار (٠,٢١) من الدينار. أي أن النسبة تساوي تقريباً (٤:١) وهي نسبة مقبولة، وتشير إلى قدرة الضرائب في الاردن على تعبئة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي لصالح الدولة^(١). وتجدر الاشارة إلى أن تغييراً ملحوظاً طرأ على الضغط الضريبي الحدي خلال الفترة موضوع الدراسة، فقد كان (٠,١٤)، خلال الفترة من (٧٠-٨٢)، وتضاعف خلال الفترة من (٨٣ - ١٩٩٥)، ويعود السبب إلى تحديث الاجهزة الضريبية واتساع اوعية الضرائب، من خلال نمو حجم التجارة الخارجية، وإحلال ضريبية المبيعات، محل ضريبة الاستهلاك، ونموها بمعدلات كبيرة، وصلت خلال هذه الفترة حوالي (٢١,٤ ٪)، وزيادة نسبتها العامة من (٧-١٠) ٪، كما أن نمو ضرائب الدخل كان له اثر واضح، حيث حقق معدل نمو بلغ بالمعدل خلال الفترة ذاتها (١٤) ٪، أنظر الجدول رقم (٣-٩). وهذه الزيادة توحى إلى اهمية الإيرادات الضريبية في الاقتصاد، ودورها في تمويل نفقات الدولة، وتعبئة المدخرات لاغراض انشاء وتحسين البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

ومن خلال المؤشرات المحتسبة في جدول رقم (٣-٢)، بخصوص الانواع المختلفة للضرائب، يلاحظ أن ضغط الضرائب غير المباشرة الصدي خلال الفترة موضوع الدراسة، كان يعادل ضعفي نظيره بالنسبة للضرائب المباشرة. إذ بلغ بالنسبة للأول (١٣,٠)، وللثاني (٧٥,٠)، وقد طرأ على كلا الضغطين تطورات كبيرة، خلال الفترة موضوع الدراسة، حيث تضاعف بالنسبة للضرائب غير المباشرة، والمباشرة، على حد سواء، من (٨٩,٠) إلى (١٧,٠)، ومن (٤٩,٠) إلى (٠,٠١)، وعلى الترتيب. وهذا الاتجاه يؤكد تشدد الدولة في فرض الضرائب وخاصة غير المباشرة منها، واهمية الضرائب كعنصر مهم من عناصر تمويل الانفاق بشقيه الجاري والرأسمالي.

(١) طلال كداوي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٣-٣) المبحث الثالث العبء الضريبي في الأردن

من المعروف ان فرض الضرائب المختلفة، يحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية، تختلف عمقاً واتساعاً تبعاً لمعدل الضريبة ونوعها. وهذه التغيرات، تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع، وذلك التأثير يعبر عنه بما يسمى بالعبء الضريبي.

معايير قياس العبء الضريبي

يقاس العبء الضريبي (Tax Burden)، إما على أساس نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإما على أساس نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات المحلية، وإما على أساس معدل الدخل الفردي.

وتعددت المحاولات في سبيل اختيار المعيار المناسب، واجتمعت معظم الدراسات^(١) التي تمت حول موضوع قياس العبء الضريبي، على أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي من أنسب المعايير وأسهلها، ولكن يعيب على هذا المعيار صعوبة تحديد دقيق لهذين المتغيرين، فهل يقتصر مفهوم الضرائب على الضرائب بالمعنى المتعارف عليه، أم يشمل هذا المفهوم الرسوم والرخص وغيرها من إيرادات الدولة التي تتميز بطابع الاكراه. وهذا يصدق بالنسبة لتحديد مفهوم الناتج المحلي. وإذا افترضنا توحيد مفاهيم كل من الضرائب والانتاج، تبقى صعوبة أخرى وهي اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي، وطبيعة الهيكل الاقتصادي والسكاني، كل ذلك يؤدي للوصول إلى دلالات متفاوتة لمعايير العبء الضريبي.

(١) أنظر على سبيل المثال:

- فيصل مراد، مبادئ الإدارة المالية واقتصادياتها، الجزء الأول، عمان، ١٩٨٠، ص ٩٠.
- طلال كداوي، مرجع سابق، ص ١٨٠.

وعن تحديد حد أعلى للطاقة والعبء الضريبي الأمثل، بحيث تستقر عند هذا الحد الإيرادات الضريبية، فقد جرت محاولات عديدة في هذا المجال، فقد نادى بعض الاقتصاديون بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي ما نسبته (٢٠٪) من دخل المالك^(١)، كما رأى بعض الاقتصاديين التقليديين، أن الدولة لا يمكنها أن تقتطع من الدخل القومي بواسطة الضرائب أكثر من (١٠٪)، استناداً إلى أن النفقات الحكومية الممولة عن طريق الضرائب تؤثر على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وعلى دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد. أما الاقتصاديون المحدثون فقد نادوا بأن لا تتعدى نسبة الاقتطاع من الدخل القومي، بوساطة الضرائب أكثر من (٢٥٪)^(٢). وعليه يمكن الاستنتاج أن الحدود القصوى للعبء الضريبي، هي التي إذا تجاوزتها الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تعيق نشاط الاقتصاد القومي أو تؤدي إلى تراجعها^(٣)، وقد أثبتت التجربة والواقع عدم وجود حدود مادية معينة لكل من الاقتطاع الضريبي وغيره من الاقتطاعات العامة، الأمر الذي أدى إلى تصور بعض المفكرين إمكانية اقتطاع الدخل القومي برمته على شكل ضرائب، شريطة أن تتكفل الدولة بتقديم جميع السلع والخدمات إلى المجتمع بالمجان، كما أشار بعضهم إلى إمكانية الاستمرار في الاقتطاع الضريبي، طالما أن الناتج القومي لا ينخفض بفعل هذا الاقتطاع^(٤).

ويبين الجدول رقم (٢-٤) معدلات العبء الضريبي في بعض الدول المختارة، وذلك للفترة (٨٥-١٩٩٤)، حيث يتبين أن العبء الضريبي للاقتصاد القومي جاء متناسقاً وضمن النسبة التي يحددها الاقتصاديون، تبعاً لكون الدولة نامية أو متقدمة. حيث أشارت الدراسات إلى أن متوسط العبء الضريبي في الدول النامية

- (١) يونس البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٩٠.
- (٢) عبد المنعم فوزي ويونس البطريق، النظم الضريبية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١، ص ١٥٣.
- (٣) حامد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٣٦.
- (٤) محمد أبو حمور، تحليل الإيرادات الضريبية وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والإحصاء، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩، ص ٥٤.

يكون ما بين (٧-١٥٪)، بينما تكون هذه النسبة في الدول المتقدمة ما بين (١٥-٢٥٪)، وترتفع إلى (٣٥٪) فيما لو اضيفت مساهمات الضمان الاجتماعي لها.^(١)

جدول رقم (٣-٤)

متوسطات العبء الضريبي لبلدان مختارة للفترة (١٩٩٤-٨٥)

العبء الضريبي		الدولة
١٩٩٤	١٩٨٥	
١٦.٦	١٢.٢	الأردن
١٨.٦	١٧.٦	سوريا
٢٣.٥	٢٤.٧	تونس
٢٢	٢٢.٢	مصر
٩.٧	١١	الهند
١٣.٣	١٣.٥	الباكستان
٢١.٤	٢٢	ماليزيا
٢٩.١	٢٨	ألمانيا
٢٥.٣	٢٨.٣	فرنسا
١٨.٦	١٧.٦	الولايات المتحدة
٢١.٧	٢٢.٧	المملكة المتحدة
٢٥	٢٧.٥	إسرائيل

Source: Government Finance Statistics Yearbook, 1995, IMF.

$$\text{* العبء الضريبي} = \frac{\text{مجموع الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وعند دراسة العبء الضريبي في الأردن، من خلال جدول رقم (٣-٥) لفترة الدراسة، يلاحظ أن متوسط العبء الضريبي خلال هذه الفترة كان حوالي (١٢.٢٪)، حيث كان يساوي حوالي (١٠.٢٪) خلال فترة السبعينات وارتفع إلى (١١.٨٪)، خلال

(1) Wael Al Rashed, Kuwait's Tax, Kuwait University, 1992.

فترة الثمانينيات، ووصل (١٦.١٪)، خلال الأعوام الخمسة من التسعينيات وهذا يدل على اهتمام الحكومة بتحسين نوعية الإيرادات، وزيادة كميتها من خلال تحسين كفاءة الإيرادات الضريبية، والتركيز على أنواع الضرائب ذات الحصيلة الأوفر، بحيث لا يتنافى ذلك مع متطلبات قواعد الضريبة، ومن ذلك يتضح أن نسبة العبء مقارنة لمثيلاتها في الدول النامية.

وفي تقديرنا أن العبء الضريبي للفرد، يمكن قياسه من خلال مؤشر يستدل عليه من خلال نصيب الفرد من الضرائب، معبراً عنه بالوحدات النقدية. ومن خلال المؤشرات الإحصائية المحتسبة في الجدول رقم (٢-٥) نجد أن نصيب الفرد الأردني من الضرائب شهد تطوراً ملموساً، إذ ازداد من (٧.٨٦) دينار في سنة ١٩٧٠ إلى (٦٠.٨) دينار عام ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى (١٨٣) دينار عام ١٩٩٥. أي أن العبء النقدي، في سنة ١٩٩٥ بلغ (٢٤) مرة عما كان عليه في سنة ١٩٧٠، و (٣) مرة لعام ١٩٨٠. ويعزى ذلك إلى أن الإيرادات الضريبية في الأردن تعتمد بشكل كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة، والتي تشكل حوالي (٦٨٪) بالمتوسط من إجمالي حصيلة الضرائب، ومن المعروف أن الضرائب غير المباشرة، هي التي يستطيع دافعها أن ينقل عبئها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى شخص آخر^(١)، أي يقتصر دور دافعها على دور تحصيلها من يتحمل عبئها الفعلي وهو بالنهاية المستهلك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نطاق هذه الضريبة أوسع من غيرها بحيث تُفرض على الانتاج والاستهلاك المعاملات. بالمقابل فإن أهمية الضرائب المباشرة لا تساوي أكثر من (٣٠٪) من إيرادات الضريبة خلال فترة الدراسة أضف إلى ذلك أن الضرائب المباشرة هي تلك التي يتحمل عبئها الشخص الذي قام بدفعها، فهي الضريبة التي لا يستطيع من قام دفعها أن ينقلها إلى شخص آخر^(٢)

(١) عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ١٨٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٨٩.

جدول رقم (٥-٢)

العبء الضريبي في الاردن للفترة (٧-١٩٩٥)

السنة	الايادات الضريبية مليون دينار	عدد السكان مليون نسمة	حصة الفرد من الضريبة بالدينار	نسبة حصة الفرد من الضريبة إلى الدخل الفردي %	العبء الضريبي القومي %
١٩٧٠	١٨.١	٢.٣	٧.٨٦	٢.١	٧.٩
١٩٧١	١٩.٠	٢.٣٨	٧.٩٨	٢.٢	٧.٨
١٩٧٢	٢٢.٥	٢.٤٦	٩.١	٢.٤	٨.٠
١٩٧٣	٢٦.٣	٢.٥٤	١٠.٣	٢.٨	٨.٥
١٩٧٤	٣٤.٥	٢.٦٢	١٣.١	٣.٥	٨.٩
١٩٧٥	٤٤.٦	٢.٧	١٦.٥	٤.٥	١٠.٢
١٩٧٦	٦٥.٨	٢.٧٨	٢٣.٦	٥.٩	١٢.١
١٩٧٧	٩٦.٣	٢.٧١	٣٥.٥	٨.١	١٤.٣
١٩٧٨	٩٦.٦	٢.٧٧	٣٤.٨	٧.٥	١٢.٤
١٩٧٩	١١٨.٤	٢.٨٤	٤١.٧	٨.٤	١٢.١
١٩٨٠	١٣٦.٢	٢.٢٤	٦٠.٨	٨.٥	١١.٥
١٩٨١	١٧١.٣	٢.٣٢	٧٣.٨	٩.٨	١١.٧
١٩٨٢	٢٠٠.٣	٢.٤١	٨٣.١	١٠.٨	١١.٨
١٩٨٣	٢٥٥.٨	٢.٥١	١٠١.٩	١٣.٤	١٤.٠
١٩٨٤	٢٣٢.٥	٢.٦	٨٩.٤	١١.٩	١٢.٠
١٩٨٥	٢٤٦.٦	٢.٧	٩١.٣	١٢.٢	١٢.٢
١٩٨٦	٢٢٧.٩	٢.٨١	٨٤.٦	١٠.٨	١٢.٠
١٩٨٧	٢٤٢.٣	٢.٩	٨٣.٥	١٠.٨	١١.٠
١٩٨٨	٢٥٥.٩	٣.٠١	٨٥.١	١١.٧	١١.٣
١٩٨٩	٢٧٤.٠	٣.١٤	٨٧.٣	١٤.٥	١١.٥
١٩٩٠	٣٨٣.٩	٣.٤٦	١١٠.٩	٢٠.١	١٤.١
١٩٩١	٤٠١.٥	٣.٧	١٠٨.٥	٢٠.٥	١٤.١
١٩٩٢	٦٣٩.٣	٣.٩	١٦٣.٩	٢٨.٣	١٨.٣
١٩٩٣	٦٤٣.٤	٣.٩٩	١٦١.٣	٢٦.٩	١٧
١٩٩٤	٦٩٤.٤	٤.١٤	١٦٧.٧	٢٧.٥	١٦.٦
١٩٩٥	٧٨٦.٥	٤.٢٩	١٨٣.٣	٢٩.٣	١٧.٠

المصدر: - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

- الاعمدة (٥.٤.٣) احتسبت من قبل الباحث.

إن الاكتفاء بالمؤشر السابق يكون مضللاً إلى درجة كبيرة ، نظراً لعدم أخذه بعين الاعتبار التباين في مستويات الدخل، وبهدف استكمال التحليل فإن معرفة نسبة هذا العبء إلى متوسط دخل الفرد يكون ذا جدوى. ويلاحظ من جدول رقم (٣-٥)، أن هذه النسبة أخذت اتجاهاً تصاعدياً، حيث زادت من متوسط قدرة (٥ . ٤٪) خلال فترة السبعينيات إلى (١١ . ٥٪) خلال فترة الثمانينيات وارتفعت إلى (٤ . ٢٥٪) خلال السنوات الست من عقد التسعينيات. ويمكن ان يعزى السبب في هذه الزيادة إلى ان العبء الضريبي للفرد، كان يتجه نحو الزيادة خلال سنوات الدراسة، بعكس متوسط دخل الفرد الذي كان يأخذ اتجاهاً متزايداً، خلال فترة السبعينيات، وبداية الثمانينيات ثم تناقص في الفترة الباقية، نتيجة للآزمات الاقتصادية المستمرة، الامر الذي جعل نسبة هذا العبء إلى متوسط الدخل مرتفعة جداً في السنوات الاخيرة.

نخلص بذلك إلى أن العبء الضريبي للفرد الاردني مرتفع وأن هناك امكانية لخفضه ليس عن طريق خفض معدل الضريبية وانما برفع الدخل الفردية وتحسين مستوى معيشة الافراد.

(٣-٤) المبحث الرابع

الضرائب وهيكل الموازنة العامة

(٣-٤-١) دور الإيرادات الضريبية في تطور النفقات العامة

تمثل الإيرادات العامة والضريبية منها بشكل خاص أداة للسياسة المالية، تستطيع الدولة عن طريقها التأثير في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية للبلد. ويتمثل الهدف الأساسي للنظام الضريبي بتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الانفاق العام، وتمكين الدولة من تحقيق اهدافها التنموية، الامر الذي يدعو إلى ضرورة التعرف على مدى مساهمة حصيلة الضرائب، كإيراد عام في تمويل الانفاق العام. ولا يفوتنا هنا أن

نشير إلى أن هناك مجموعة من السياسات تساهم في عملية التمويل، إلى جانب السياسة الضريبية كالسياستين النقدية والإئتمانية إلا أن جل اهتمامنا سينصب على دراسة أثر السياسة الضريبية على عملية تمويل الانفاق العام.

وارتبط ظهور الضرائب في الاردن مع تشكل الدولة، حيث أصبحت الشؤون المالية أكثر وضوحاً، كما هيأت الأنشطة الاقتصادية الجديدة مزيداً من المسؤوليات المالية، الأمر الذي دعا إلى اتباع سياسات اقتصادية ومالية مناسبة. غير أن المساعدات الخارجية الكبيرة التي بدأت تتلقاها المملكة، منذ ذلك الحين سواء مساعدات مالية أو اقتصادية أو فنية أو قروض خارجية، قد حدثت من وجود حاجة ماسة لانتهاج سياسة مالية صارمة، إذ اقتضت هذه السياسة على جباية الإيرادات وانفاقها في أوجه الانفاق المخصصة لها، دون أن يصاحب هذه الجباية والانفاق أي دراسة تبين مدى ملائمة حصيلة الضرائب للدخل القومي، أو مدى تأثير زيادة أو تخفيض الضرائب على الاقتصاد القومي.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة، إلى قياس وتحليل أثر الإيرادات الضريبية بأنواعها في تطور النفقات العامة في الاردن، للفترة (٧٠ - ١٩٩٥) باستخدام أسلوب التحليل المقارن والاسلوب الكمي.

ويوضح الجدول رقم (٢-٦) تطور الإيرادات الضريبية، والنفقات العامة لفترة الدراسة ويلاحظ منه ما يلي:-

نمو الإيرادات الضريبية بمعدلات أكبر من معدلات نمو النفقات العامة فقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية (١٧٪) مقابل (١٤٪) بالنسبة للانفاق العام، وكان متوسط معدل النمو خلال الفترة (٧٠ - ٨٢) من الدراسة (٢٢٪) بالنسبة للإيرادات الضريبية، و(٢٠.٣٪) بالنسبة للنفقات العامة، وللفترة الثانية

من (٨٣ - ١٩٩٥) (٤. ١٢٪) للإيرادات الضريبية و (٨٪) بالنسبة للنفقات العامة. ومع أن معدلات النمو السنوية في الإيرادات الضريبية أكبر منها بالنسبة للنفقات العامة إلا أنها لم تستطع أن تغطي أكثر من (٢. ٢٩٪) من إجمالي النفقات خلال فترة الدراسة. وبما أن الإيرادات الضريبية شكلت ما نسبته (٥٥٪) من إجمالي الإيرادات المحلية، خلال فترة الدراسة فإننا نتوقع عدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات العامة الأمر الذي سبب تراكم العجز في الموازنة العامة، في أغلب سنوات الدراسة. ويمكن تفسير انخفاض حصيله الضرائب، وعدم قدرتها في مواكبة التصاعد في النفقات العامة بالأرقام المطلقة، إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وخاصة في أنشطة الأعمال التجارية والصناعية، وأعمال المهن الحرة^(١) إلى جانب كثرة الإعفاءات الشخصية والإعفاءات الخاصة، بتشجيع الاستثمار. وأن عجز الإيرادات الضريبية عن تمويل الانفاق العام، لا يكمن في طبيعة النظام الضريبي، وقصور تشريعاته فحسب، بل يكمن في إدارة النظام الضريبي، بمعنى آخر الافتقار إلى الأجهزة الضريبية ذات الكفاءة العالية، مع أن عملية الإصلاح الضريبي في السنوات الماضية، بدأت تتجه نحو زيادة كفاءة الانظمة الضريبية سواء في دائرة الجمارك العامة، أو دائرة ضريبة الدخل.^(٢)

(١) محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وأثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص ٣٦.

(٢) محاضرة للسيد نظمي العبد الله، مدير عام دائرة الجمارك العامة حول الإصلاح الضريبي في الأردن، ندوة مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، الأردن، ١٩٩٦.

جدول رقم (٦-٢)

تطور النفقات العامة والايرادات الضريبية والميل الحدي والمرونة الدخلية للنفقات العامة بالنسبة للايرادات الضريبية

السنة	الايرادات الضريبية (١)	مقدار التغير السنوي (٢)	معدل النمو السنوي (٣)	النفقات العامة (٤)	مقدار التغير السنوي (٥)	معدل النمو السنوي (٦)	الايرادات الضريبية إلى النفقات العامة (٧)	الميل الحدي (٨)	المرونة الدخلية (٩)
١٩٧٠	١٨.١	-	-	٨٠.٧	-	-	٢٢.٥	-	-
١٩٧١	١٩	٠.٩	٤.٩	٨٣.٢	٢.٥	٣.١	٢٢.٨	٢.٨	٠.٦٣
١٩٧٢	٢٢.٥	٣.٥	١٨.٤	١٠١.٥	١٨.٣	٢٢	٢٢.٢	٥.٢	١.١٩
١٩٧٣	٢٦.٣	٣.٨	١٦.٩	١١٩.٥	١٨	١٧.٧	٢٢.٠	٤.٧	١.٠٥
١٩٧٤	٢٤.٥	٨.٢	٣١.١	١٤٦.٦	٢٧.١	٢٢.٧	٢٣.٥	٣.٣	٠.٧٣
١٩٧٥	٤٤.٦	١٠.١	٢٩.٢	٢٠٤.٩	٥٨.٣	٢٩.٨	٢١.٧	١.٩	١.٣٦
١٩٧٦	٦٥.٨	٢١.٢	٤٧.٥	٢٦٢.٥	٥٧.٦	٢٨.١	٢٥.١	٢.٧	٠.٥٩
١٩٧٧	٨٦.٣	٢٠.٥	٤٦.٤	٣٢٧.٩	٧٥.٤	٢٨.٧	٢٨.٦	٢.٥	٠.٦٢
١٩٧٨	٩٦.٦	٠.٣	١٢.٠	٣٦١.٥	٣٣.٦	٧	٢٧.٠	٧٨.٧	٠.٥٨
١٩٧٩	١١٨.٤	٢١.٨	٢٢.٦	٥١٥.٦	١٥٤.١	٤٢.٦	٢٣.٠	٧.١	١.٨٨
١٩٨٠	١٣٦.٢	١٧.٨	١٧.٨	٥١٣.٢	٤٧.٦	٩.٢	٢٤.٢	٢.٧	٠.٦١
١٩٨١	١٧١.٣	٣٥.١	٢٥.٨	٦٤٧.١	٨٣.٩	١٤.٩	٢٦.٥	٢.٤	٠.٥٨
١٩٨٢	٢٠٠.٣	٢٩	١٧	٦٩٣.٦	٤٦.٥	٧.٢	٢٨.٩	١.٦	٠.٤٢
١٩٨٣	٢٥٥.٨	٥٥.٥	٢٧.٨	٧٠٥.٣	١١.٧	١.٧	٣٦.٣	٠.٢١	٠.٠٦
١٩٨٤	٢٢٢.٥	٢٣.٣-	٩.١-	٨٢٠.٨	١١٥.٥	١٦.٤	٣٢.٣	-	-
١٩٨٥	٢٤٦.٦	٤٦.١	٦.١	٨٠٥.٧	٥١.١-	١.٨-	٣١.٠	-	-
١٩٨٦	٢٢٧.٩	٨.٧-	٣.٥-	٩٨١.٣	١٧٥.٦	٢١.٨	٢٤.٢	-	-
١٩٨٧	٢٤٢.٣	٤.٤	١.٩	٩٦٥.٩	١٥.٤-	١.٦-	٢٥.١	-	-
١٩٨٨	٢٥٥.٩	١٣.٦	٥.٦	١٠٥٤.٠	٨٨.١	٩.١	٢٤.٣	٦.٥	١.٦٣
١٩٨٩	٢٧٤.٠	١٨.١	٧.١	١١٠٢.٣	٤٨.٣	٤.٦	٢٤.٥	٢.٧	٠.٦٥
١٩٩٠	٢٨٣.٩	١٠.٩	٤.٠	١١٢٠.١	٣٤.٣	١.٦	٢٤.٣	٠.٤٤	٠.٠٤
١٩٩١	٤٠١.٥	١٧.٦	٤.٦	١٢٢٤.٣	١١٤.٢	١٠.٢	٢٣.٥	٦.٥	٢.٢
١٩٩٢	٦٢٩.٣	٢٢٧.٨	٥٩.٣	١٣٤٨.٧	١١٤.٤	٩.٣	٤٧.٤	٠.٤٨	٠.١٦
١٩٩٣	٦٤٣.٤	٤.١	٠.٦٤	١٦٤٧.٨	٢٩٩.١	٢٢.٢	٤٠.٠	٧٢.٩	٣٤.٦
١٩٩٤	٦٩٤.٤	٥١	٧.٩	١٥٨٠.٣	٦٧.٥-	٤.١-	٤٤.٠	-	-
١٩٩٥	٧٨٦.٥	٩٢.١	٣.٣	١٧٥٨.٨	١٧٨.٥	١١.٣	٤٥.٠	١.٩٣	٠.٨٥
المتوسط العام			١٧			١٤	٢٩.٢	٣.١	٢.٥
متوسط ٨٢-٧٠			٢٣			٢٠.٣	٢٤.٥	٣.٢٥	٠.٨٥
متوسط ٩٥-٨٢			١٢.٤			٨	٢٤.٠	٣.١	٥.٥٢

المصدر: الأعمدة (١ و ٤)، البنك المركزي الاردني، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة بقية الأعمدة احتسبت من قبل الباحث.

وعن العلاقة بين الإيرادات والنفقات، فقد اختلف الباحثون في آرائهم، حول بيان درجة العلاقة بين الإيرادات والنفقات بصورة عامة. ويمكن القول بأن الرأي الغالب هنا يؤكد على وجود علاقة قوية بينهما بصوره عامه⁽¹⁾. وتؤكد معظم الدراسات⁽²⁾ بأن هذه العلاقة اقوى في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، وذلك لاعتمادها على الإيرادات الضريبية خاصة غير المباشرة، وقد شكلت الضرائب غير المباشرة حوالي (٧٠٪) من اجمالي الإيرادات الضريبية، خلال فترة الدراسة، بحيث أصبحت وسيلة مهمة من وسائل تمويل الانفاق.

وسنقوم بدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية، والنفقات العامة من خلال مؤشري الميل الحدي والمرونة الداخلية. حيث يمكن دراسة العلاقة بينهما من خلال احتساب الميل الحدي والمرونة الداخلية، باعتبارهما من المؤشرات التي تدرس العلاقة بين متغيرين⁽³⁾. وسنستخدم هنا طريقة الميل الحدي، والمرونة الداخلية، لكل سنة على حده، ثم نقوم بإستخراج المتوسطات المطلوبة. وفيما يلي سوف نتناول المؤشرين المذكورين.

(٣-٤-١-١): الميل الحدي للنفقات العامة بالنسبة للإيرادات الضريبية.⁽⁴⁾
بلغ المتوسط العام للميل الحدي لفترة الدراسة (١، ٢)، (جدول رقم (٣-٦)) مما يعني ان زيادة الإيرادات الضريبية، بمقدار دينار واحد تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحدود (١، ٢) من الدينار، وبلغ متوسط الميل الحدي في الفترة الاولى (٧٠ - ١٩٨٢) (٣، ٣٥)، ثم انخفض إلى (١، ٢) في الفترة الثانية، مما يعني ان النفقات العامة كانت في الفترة الاولى اكثر تأثراً بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات الضريبية، من

(1) Blackly F.R., "Causality Between Revenue and Expenditure and The Size of The Federal Budget". *Public Finance Quarterly*, No. 2, 1986, P. 189.

(2) محمد البيطار، مرجع سابق، ص ٥٦.

(3) Nimeri, Sayed, op. cit., P. 182.

(4) تم احتسابه عن طريق قسمة مقدار التغير السنوي للنفقات العامة على مقدار التغير السنوي للإيرادات الضريبية.

الفترة الثانية ويرجع السبب إلى قلة الإيرادات الضريبية في الفترة الأولى من الدراسة، وذلك لاعتماد جانب الإيرادات، على المساعدات الخارجية، وخاصة العربية من الدول النفطية آنذاك، وأن أي زيادة في الإيرادات في تلك الفترة كانت تذهب لتمويل الازدياد المستمر في النفقات العامة غير المنتجة في أكثر الأحوال، وتعمل على تشجيع السلطات العامة، على التوسع في الانفاق العام. أما الفترة الثانية، فقد شهدت زيادات في الإيرادات الضريبية، بالنسبة للنفقات العامة، وأصبحت تغطي أكثر من (٢٤٪) من النفقات العامة، بالمقارنة مع (٢٤٪) خلال الفترة الأولى. أضف إلى ذلك عدم قدرة الحكومة على زيادة الضرائب إلى الحد الذي يغطي مقدار العجز في الموازنة العامة، الناتج عن زيادة النفقات، وبالتالي كان من الطبيعي أن يظهر الميل الحدي في الفترة الثانية، أقل مما هو عليه في الفترة الأولى من الدراسة.

ويتضح من الجدول (٦-٢) أن هذا الميل شهد أقصى قيمة له في عام ١٩٧٨، ويرجع السبب إلى أن النفقات العامة، زادت بمقدار كبير بالأرقام المطلقة مقارنة بالإيرادات الضريبية، حيث كان مقدار التغيير بالنسبة للنفقات يساوي (٢٣.٦)، بينما كان بالنسبة للإيرادات الضريبية يساوي (٠.٢) فقط، وكذلك الحال بالنسبة لعام ١٩٩٢. بينما شهد أدنى قيمة له في عام ١٩٨٣ حيث بلغ (٠.٢١)، نتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات الضريبية، مقارنة مع الزيادة في النفقات العامة، وتنطبق نفس الحالة على عام ١٩٩٠، ١٩٩٢ (انظر الجدول رقم (٦-٢)).

(٣-٢-١-٢): المرونة الداخلية للنفقات العامة بالنسبة للإيرادات الضريبية.

لغرض معرفة مدى استجابة النفقات للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الضريبية، أي مدى تأثر هذه النفقات بالتغيرات الحاصلة بالإيرادات الضريبية، فقد تم احتساب معامل المرونة الداخلية - وذلك بقسمة معدل النمو السنوي للنفقات على معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية - في الجدول (٦-٢)، والذي يمكن أن نورد بخصوصه ما يلي:

بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة لهذه المرونة (٢,٥) ، مما يُعني أن حساسية النفقات العامة، للتغيرات في الإيرادات الضريبية قوية، ويتضح ذلك لأن معامل المرونة أكبر من الواحد صحيح. وبلغ معامل المرونة الدخلية خلال الفترة الاولى (٠,٨٥) ارتفع إلى (٥,٥٢) في الفترة الثانية، مما يعني أن النفقات العامة كانت أكثر حساسية للتغيرات النسبية في الإيرادات الضريبية في الفترة الثانية، منها في الفترة الاولى.

ويلاحظ أن دور الضرائب في تطور الانفاق كان جيداً مع أنها لم تقم باستيعاب الزيادة في الانفاق بشكل كبير، كما لم تقم السياسة الضريبية في توجيه الانفاق العام على الشكل الصحيح، بحيث من الممكن القول بأن زيادة النفقات في الاردن كان تضخماً حسابياً في الأرقام لم ينتج عنه زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لاشباع الحاجات العامة.

(٣-٤-١-٣): تقدير دور الإيرادات الضريبية على تطور النفقات العامة

لدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة بشكل أكثر تفصيلاً، سنحاول في هذه الفقرة تقدير تأثير الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة على النفقات العامة. ونتوقع أن يكون للإيرادات الضريبية دورٌ في تطور النفقات العامة. وانطلاقاً من هذه الفرضية تم تكوين نموذج قياسي، لبيان مقدار التغيرات التي تحصل في النفقات العامة، بدلالة التغيرات الحاصلة في الأنواع الرئيسية للإيرادات الضريبية، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) أو ما يعرف بتحليل الانحدار المتعدد.

وقد تم استخدام النموذج القياسي التالي⁽¹⁾

$$PE = f (IT, FT, ST, OT, NTR) \quad (3-4)$$

حيث تشير:

PE : إلى النفقات العامة.

IT : إلى ضرائب الدخل والارباح

FT : إلى الضرائب الجمركية

ST : إلى ضرائب المبيعات

OT : إلى الضرائب الاخرى

NTR : إلى الايرادات غير الضريبية

وقد تم تقدير دالة خطية واخرى لوغاريتمية، وتبين من مقارنة النتائج المستخرجة، أن الدالة اللوغاريتمية تمثل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة بشكل افضل من الدالة الخطية، ومن هنا جاء تركيزنا على تحليل الدالة اللوغاريتمية التي كانت صيغتها على الشكل التالي:

$$\ln PE = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln IT + \beta_2 \ln FT + \beta_3 \ln ST + \beta_4 \ln OT + \beta_5 \ln NTR + \ln U \quad (3-5)$$

حيث أن $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ المعلمات المراد تقديرها، وكانت نتيجة تقدير الدالة خلال فترة الدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم (٣-٧):

(1) عادل فليح العلي، وعبد الحميد سليمان، أثر الإيرادات العامة على تطور النفقات الاعتيادية، دراسة تحليلية قياسية، تنمية الرفادين، ع ٢٥، ١٩٨٨، ص ١٤١-١٦٦.

جدول رقم (٧-٢)

تقدير دور الإيرادات الضريبية في تطور النفقات العامة

المتغير التابع: النفقات العامة

القيمة التائية (t)	المعلمة المقدرة β_j	المتغيرات المستقلة
-0.26	-0.03	ضرائب الدخل والأرباح
*1.6	0.17	الضرائب الجمركية
**2.2	-0.021	ضرائب المبيعات
**2.0	0.18	الضرائب الأخرى
**3.8	0.66	الإيرادات غير الضريبية
$R^2 = .98$		DW=1.83

(*) تعني أن المعلمة المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٠٪.

(**) تعني أن المعلمة المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

ويتضح من الجدول (٧-٢) أن للإيرادات الضريبية تأثيراً موجباً وقوياً على تطور النفقات العامة، خلال فترة الدراسة. وتدل قيمة المعلمة المقدرة بأن ضرائب الدخل والأرباح تؤثر سلبياً على النفقات العامة، حيث تشير قيمة (β_j) بأن تغير إيرادات ضرائب الدخل والأرباح بمقدار (١٪) كان يصاحبه تغير النفقات العامة بمقدار (٠.٢٠٠٢٪)، وكانت معنوية هذا المتغير متدنية جداً، مقارنة بالمتغيرات الأخرى حيث بلغت قيمة (t) حوالي (0.26)، وتفسير الإشارة السالبة، بأنه في الوقت الذي حدث فيه نمو متصاعد في إجمالي النفقات العامة فإن معدل نمو قيمة الإيرادات الضريبية من ضريبتي الدخل والأرباح كان يميل نحو الانخفاض، وهذا يتماشى مع واقع الحال، حيث انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وكثرة الإعفاءات والتخفيضات، وارتفاع معدل الاعالة في الأردن هذا مع العلم بأن هذا النوع من الضرائب لم يشكل أكثر من (٠.٢٠٠٢ - ٠.٠٠٧٪) من إجمالي النفقات العامة، خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للضرائب الجمركية، فإن تغيراً في هذه الإيرادات مقداره (١٪) يحدث تغيراً في

النفقات العامة نسبته (٠.١٧)، وبمعنويه مقدارها (١٠٪)، حيث إن قيمة (t) المحتسبه اكثر من (t) الجدولية. وعند دراسة اثر ضرائب المبيعات (الاستهلاك سابقاً) نجد أن تأثيرها سالباً، وأن تغير هذه الضرائب بنسبه (١٪) يؤدي إلى تغير النفقات العامة بمقدار (٢.١٪)، وبمستوى معنوية مقدار (٥٪)، وتفسير الاشارة السالبة بأن هذه الضريبة كانت قبل عام ١٩٩٤ ضريبة استهلاك، وكانت معدلات نموها اقل مما اصبححت عليه بعد احلال ضريبة المبيعات محلها، مما ادى إلى نموها خلال فترة الدراسة بمعدلات اقل بكثير من معدلات النمو في اجمالي النفقات العامة.

وبالنسبة للضرائب الاخرى (وتشمل على ضريبة المغادرين، والضريبة الاضافية، وضريبة بيع العقار، وضريبة تذاكر السفر بالجو، وضريبة مبيعات الفنادق، وضريبة الدفاع المدني) فإن تغيراً فيها بنسبة (١٪) يحدث تغيراً مقداره (٠.١٨٪) في اجمالي النفقات العامة، ومما يعزز ذلك هو اجتياز هذا المتغير لاختبار (t) الاحصائي إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة، والبالغة (2.0) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١.٧١٧) عند مستوى معنوية قدره (٥٪)، ودرجات حرية مقدارها (٢٢).

ويتضح ايضاً من الجدول رقم (٣-٧) ان للايرادات غير الضريبية^(١) دوراً قوياً وموجباً على تطور النفقات العامة، خلال فترة الدراسة، بدلالة قيمة المعلمة المقدرة التي بلغت (٠.٦٦)، مما يعني أن تغير الايرادات غير الضريبية بمقدار (١٪) كان يصاحبه تغير النفقات العامة بمقدار (٠.٦٦٪)، وكانت معنوية هذا المتغير عالية مقارنة بالانواع الاخرى من الايرادات الضريبية، وقد بلغت قيمة (t) المحتسبه (٣.٨) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (٢.٥) عند مستوى معنويه مقداره (١٪).

(١) تشمل الإيرادات غير الضريبية، الرخص والرسوم وإيرادات البرق والهاتف وفوائد القروض المستردة وإيرادات أخرى.

ويبين الجدول رقم (٢-٧) أن هناك علاقة قوية بين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والنفقات العامة، ويتضح ذلك من خلال معامل التحديد (R^2) الذي بلغت قيمته (٠.٩٨) أي ان حوالي (٩٨٪) من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة تجد تفسيرها في التغيرات التي تحدث أو تحصل في المتغيرات المذكورة. حيث شكلت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية حوالي ٧٥٪ من مجموع النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

أما قيمة اختبار D.W التي بلغت (١.٨٢)، وبمقارنتها مع القيمة الجدولية لكل من du , dl يظهر انها تقع بينهما، أي في منطقة عدم التأكد، ويشير هذا إلى احتمال وجود متغيرات أخرى تؤثر في النفقات العامة، لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه المعادلة وتتضمن هذه المتغيرات المساعدات الخارجية، والقروض، والزيادة السكانية، والناج القومي وعوامل اجتماعية، واقتصادية وسياسية أخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإيرادات غير الضريبية تساهم بشكل كبير في تمويل الانفاق العام حيث شكلت ما نسبته (٤٦.٨٪) و (٤٥.٤٪) من إجمالي الإيرادات المحلية مقابل (٥٢.٢٪) و (٥٤.٦٪) حققته الإيرادات الضريبية للعامين ١٩٩٤، و ١٩٩٥ وعلى التوالي. وساهمت الإيرادات غير الضريبية بتغطية ما نسبته (٣٧.١٪) من إجمالي الانفاق العام لعام ١٩٩٥، مقابل (١٥.١٪) في عام ١٩٧٠، مما يظهر الزيادة الواضحة في نمو الإيرادات غير الضريبية، وأهميتها في تمويل الانفاق العام.

جدول رقم (٨-٢)

الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في الإيرادات المحلية

%

السنة	الإيرادات الضريبية	ضرائب الدخل والأرباح	الضرائب الأخرى	الضرائب المباشرة	ضرائب المبيعات*	الضرائب الجمركية	الضرائب غير المباشرة
١٩٧٠	٥٩.٧	٨.٢	٤.٥	١٢.٨	١٦.٨	٣٠	٤٦.٩
١٩٧١	٥٣.١	٨	٤.٥	١٢.٣	١٩.٣	٢١.٥	٤٠.٧
١٩٧٢	٥٢.٨	٧.٥	٤.٧	١٢.٢	١٨.٣	٢٢.٤	٤٠.٦
١٩٧٣	٥٧	٨.٣	٥.٤	١٣.٦	١٦.٩	٢٦.٤	٤٣.٣
١٩٧٤	٥٢.٤	٨.٢	٤.٩	١٣.١	١٣.٦	٢٥.٦	٣٩.٣
١٩٧٥	٥٤	١١.٢	٤.٥	١٥.٧	١٢.٩	٢٥.٣	٣٨.٢
١٩٧٦	٦١	٨.٧	٦.٩	١٥.٥	٨.٤	٣٧	٤٥.٦
١٩٧٧	٦٨	٩.٣	٦.٥	١٥.٧	٦٩	٤٥	٥١.٩
١٩٧٨	٦١	١١.٧	٦.١	١٧.٨	٤.٤	٣٨.٧	٤٣.١
١٩٧٩	٦٣	١١.٩	٧.١	١٩.١	٥.٧	٢٨.٤	٤٤
١٩٨٠	٦٠	١٢.٣	٨.١	١٩.٩	٥.٨	٣٤.٥	٤٠.٣
١٩٨١	٥٥.٤	١٢.٩	٦.٥	١٩.٥	٥.٤	٣٠.٤	٣٦
١٩٨٢	٥٥	١٢	٦.٣	١٨.٤	٦.٧	٣٠.٣	٣٧
١٩٨٣	٦٤	١١.٥	٥.٩	١٧.٤	٨.٨	٣٠.١	٣٨.٩
١٩٨٤	٥٦	١١.٨	٦.٨	١٨.٥	٨.٩	٢٨.٧	٣٧.٤
١٩٨٥	٥٦	١٢.٨	٦.٥	١٨.٧	١٠.٣	٢٨.٧	٣٢
١٩٨٦	٤٦	٨.٩	٥.١	١٤.٥	١٠.١	٢١.٨	٣٠.٧
١٩٨٧	٤٥.٥	٩.٤	٥.٧	١٤.٢	١٠.٩	٢٠.٥	٣١.٣
١٩٨٨	٤٧	٧.٩	٦.٢	١٤.٢	١١.٢	٢١.٥	٣٢.٨
١٩٨٩	٤٨.٥	٩.١	٧.٣	١٦.٤	١٣.٧	١٨.٣	٣٢
١٩٩٠	٥١.٦	١٥.٣	٨.٥	٢٣.٧	١٢.١	١٥.٦	٢٨
١٩٩١	٤٨.٤	١١.١	٩.٢	٢٠.٥	١١.٦	١٦.٤	٢٨
١٩٩٢	٥٤.٧	٩.٤	٩	١٨.٣	١١.٨	٢٤.٥	٣٩
١٩٩٣	٥٤	٩.٩	٩.٥	١٩.٤	١٤.٦	٢٠	٣٤.٦
١٩٩٤	٥٣.٢	١٠.٤	٨.٦	١٩.١	١٧.١	١٧	٣٤
١٩٩٥	٥٤.٦	١٠.٨	٩.١	٢٠	١٩.٥	١٥.٢	٣٤.٦
متوسط عام	٥٥.١	١٠.٣	٦.٦	١٧	١٢	٢٦	٣٨

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٩٤-١٩٩٥) تشرين ٢، ١٩٩٦، عدد خاص. الجدول

رقم (١٦، ١٧)، ص ٢١-٢٢.

(*) كانت تسمى قبل عام ١٩٩٤ بضرائب الاستهلاك.

جدول رقم (٢-٩)

معدلات نمو الإيرادات الضريبية السنوية خلال الفترة (٧٠-١٩٩٥)

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل النمو٪	ضرائب الدخل والأرباح	معدل النمو٪	الضرائب الجمركية	معدل النمو٪	ضرائب المبيعات	معدل النمو٪	الضرائب الأخرى	معدل النمو٪
١٩٧٠	١٨.١	-	٢.٥	-	٩.١	-	٥.١	-	١.٤	-
١٩٧١	١٩	٤.٩	٢.٨	١٢	٧.٧	١٥.٤-	٦.٩	٢٥.٢	١.٦	١٤.٣
١٩٧٢	٢٢.٥	١٨.٤	٣.٢	١٤.٣	٢٣.٤	٧.٨	٧.٨	١٣.١	٢	٢٥
١٩٧٣	٢٦.٣	١٦.٩	٣.٨	١٩	١٢.٢	٢٨.٥	٧.٨	٠	٢.٥	٢٥
١٩٧٤	٢٤.٥	٣١.١	٥.٤	٤٢	١٦.٩	٢٨.٥	٩	١٥.٤	٢.٢	٢٨
١٩٧٥	٤٤.٦	٢٩.٣	٩.٣	٧٢	٢٠.٩	٢٣.٧	١٠.٧	١٩	٣.٧	١٥.٦
١٩٧٦	٦٥.٨	٤٧.٥	٩.٤	١٢٠	٤٠	٩١.٤	٩.١	(١٥)	٧.٤	١٠٠
١٩٧٧	٩٦.٣	٤٦.٤	١٣.٢	٤٠	٦٤	٦٠	٩.٩	٨.٨	٩.٢	٢٤.٣
١٩٧٨	٩٦.٦	٠.٠٠٣	١٨.٦	٤١	٦١.٤	٤-	٧	٣٠-	٩.٦	٤.٣
١٩٧٩	١١٨.٤	٢٢.٦	٢٢.٤	٤٤	٧٢	١٧.٣	١٠.٦	٥١	١٣.٤	٣٩.٦
١٩٨٠	١٢٦.٢	١٥.١	٢٦.٨	٢٠	٧٨	٨.٣	١٣.٢	٢٤.٢	١٨.٢	٣٥.٨
١٩٨١	١٧١.٣	٢٥.٨	٤٠	٤٩	٩٣.١	٢١	١٦.٩	٢٨	٢٠.٣	١١.٥
١٩٨٢	٢٠٠.٣	١٧	٤٣.٧	٩	١٠٩.٧	١٦.٦	٢٤.١	٤٢.٦	٢٢.٨	١٢.٣
١٩٨٣	٢٥٥.٨	٢٧.٨	٤٦	٥.٣	١٢٠.٦	٩.٩	٢٥.٣	٤٦.٥	٢٣.٩	٤.٨
١٩٨٤	٢٣٢.٥	٩.١-	٤٨.٧	٦	١١٨.٠	٢.٢	٢٧.٢	٥.٤	٢٨.٢	١٨.٤
١٩٨٥	٢٤٦.٦	٦.١	٥٤.٤	١٢	١١٨	٠	٤٥.٨	٢٣.١	٢٨.٤	٠.٠٠٣
١٩٨٦	٢٣٧.٩	٣.٥-	٤٧.٩	١٢-	١١٢	٥-	٥١.٦	١٢.٧	٢٦.٤	٧-
١٩٨٧	٢٤٢.٣	١.٩	٤٥.٣	٦-	١٠٨.٥	٣.١-	٥٨.٣	١٣	٢٠.٢	١٥
١٩٨٨	٢٥٥.٩	٥.٦	٤٣.٣	٤.٥-	١١٧.٤	٨.٢	٦١.٢	٥	٣٤	١٣
١٩٨٩	٢٧٤	٧.١	٥١.٤	١٩	١٠٣.٥	١١.٧-	٧٧.٥	٢٦.٦	٤١.٢	٢١
١٩٩٠	٢٨٣.٩	٤.١	١١٤	١٢٢	١١٦.٧	١٢.٨	٩٠.٤	١٦.٦	٦٢.٨	٥٢.٤
١٩٩١	٤٠١.٥	٤.٦	٩٢.٨	١٨.٦-	١٣٦.١	١٦.٦	٩٦.١	٦.٣	٧٦.٥	٢١.٨
١٩٩٢	٦٣٩.٣	٥٩.٢	١٠٩.٥	١٧.٥	٢٨٦.٤	١١٠	١٣٨.٤	٤٤	١٠٥	٢٧.٣
١٩٩٣	٦٤٣.٤	٠.٠٠٦	١١٨.٨	٨.٥	٢٣٧.٧	١٧-	١٧٤.٣	٢٦	١١٢.٦	٧.٢
١٩٩٤	٦٩٤.٤	٧.٩	١٣٦.٦	١٥	٢٢٢.٤	٦.٤-	٢٢٢.٥	٢٧.٧	١١٢.٩	٠.٠٠٢
١٩٩٥	٧٨٦.٥	١٣.٣	١٥٦	١٤.٢	٢١٩	١.٥-	٢٨٠	٢٥.٨	١٣١.٥	١٦.٥
التوسط										
٩٥-٧٠		١٧		٢٦.٥		١٧.٢		١٨.٨		٢٢
٨٢-٧٠		٢٣		٤٠.٢		٢٥.٧		١٦.١		٢٨
٩٥-٨٢		١٢.٤		١٤.٤		١١.١		٢١.٤		١١.١

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث.

(٣-٤-٢) دور الضرائب في تطور الإيرادات المحلية

يستلزم لقيام الدولة بنشاطها أن توفر التمويل اللازم لتغطية النفقات العادية، وفي الفكر المالي تقسم هذه الموارد إلى إيرادات محلية وخارجية، وتتنوع الموارد المالية للخبزينة في الاقتصاد الأردني، بحيث تشمل الأنواع السابقة. فقد تزايدت الإيرادات المحلية للحكومة الأردنية من (٣.٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٤٠) مليون دينار عام ١٩٩٥. وقد بلغ معدل نمو الإيرادات المحلية خلال فترة الدراسة حوالي (٨.١٥٪) سنوياً كما تبين ذلك معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log (DR)} = 3.4 + 0.158 T \quad (3-6)$$

$$t\text{-value} \quad (11.8)^*$$

$$R^2 = 0.82 \quad DW = 1.7$$

حيث تشير:

DR : إلى الإيرادات المحلية

T : إلى متغير الزمن

* : أن المعلمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية مقداره (١٪).

وقد تحققت هذه الزيادة في الإيرادات المحلية، نتيجة لزيادة العائدات الضريبية على الدخل الناجم عن ارتفاع الأجور، والرواتب، خلال السبعينيات بشكل خاص، وتعديل التعرفة الجمركية، وما رافقه من زيادة المستوردات، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة.

أما فيما يتعلق بمكونات الإيرادات المحلية فقد شكلت الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر منها. فقد شكلت ما نسبته (٥٩٪) من الإيرادات المحلية في فترة السبعينيات، انخفضت هذه النسبة إلى (٥٣٪) في الثمانينيات، ووصلت خلال الفترة الأولى من

التسعينيّات إلى (٥٢٪)، كما تركّزت حصيلة الإيرادات الضريبية بدورها في الإيرادات الضريبية غير المباشرة، والتي تتأتى من الضرائب الجمركية، وضرائب المبيعات، فقد حققت الضرائب غير المباشرة، ما نسبته حوالي (٢٨٪) من إجمالي الإيرادات المحلية خلال فترة الدراسة، موزعة بين (١٢٪) لضرائب المبيعات، و(٢٦٪) للضرائب الجمركية. (أنظر الجدول رقم (٢-٨)).

وبالنظر إلى نمو الإيرادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) وحسب معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log (DR/GDP)} = 1.8 + 0.034 T \quad (3-7)$$

$$t\text{-value} \quad (8.1)$$

$$R^2 = 0.90 \quad Dw = 1.73$$

حيث تشير:

DR/GDP : إلى نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

T : إلى متغير الزمن.

حيث يشير اختبار (t) إلى معنوية معامل الزمن عند مستوى معنوية (١٪)، والذي يبين بدوره أن نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تنمو بمعدل (٤.٣٪) سنوياً. وهو مؤشر مالي غير جيد، بحيث لا يساوي أكثر من ثلث النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وفي هذا المجال، استهدف برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) تقليص العجز في الموازنة العامة، عن طريق نمو الإيرادات المحلية بأسرع قليلاً من نمو الناتج المحلي الإجمالي^(١).

(١) فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي، (١٩٩٨-١٩٩٨)، المملكة الأردنية الهاشمية.

ولمعرفة مدى تأثير الضرائب في الاقتصاد الاردني على تطور الايرادات المحلية، سنقوم بدراسة الموضوع من خلال طريقتين، تكون الاولى بتفسير وتحليل اتجاهات هذه الايرادات، والثانية باستخدام النماذج القياسية.

وفيما يلي تحليل للتغير في اتجاهات الايرادات الضريبية، والاسباب التي أدت لذلك:

تشكل الضرائب بمختلف انواعها حصيلة مهمة من الايرادات المحلية في الاردن، تزيد عن (٥٠٪) منها. وبشكل عام يمكن القول بأن الضرائب الجمركية تحتل المرتبة الاولى في الاهمية، والنسبة من الايرادات المحلية، يليها ضرائب المبيعات، ثم ضرائب الدخل، والارباح، ثم الضرائب الاخرى. وقد ارتفعت حصيلة الايرادات الضريبية الاجمالية من (١٨.١) مليون دينار عام ١٩٧٠، إلى حوالي (٧٨٦.٥) مليون دينار عام ١٩٩٥، اي انها شكلت (٥٩.٧٪) من الايرادات المحلية عام ١٩٧٠ و (٥٤.٦٪) عام ١٩٩٥، ويلاحظ من الجدول رقم (٢-٩) أن الحجم الاجمالي للايرادات الضريبية من مختلف المصادر، يتجه بإضطراب نحو الزيادة بالأرقام المطلقة، باستثناء الضرائب الجمركية، والسبب يعود إلى التخفيضات الجمركية التي تمت خلال الاعوام الاولى من التسعينيات، خصوصاً عام ١٩٩٥. وتركيز الحكومة على ضريبة المبيعات، والتي تعزى الزيادة في ايراداتها إلى زيادة نسبتها العامة من (٧-١٠٪) من جهة، وتوسيع قاعدتها لتشمل المزيد من الخدمات والسلع من جهة اخرى. هذا بالإضافة إلى الاعفاءات الجمركية التي تمنحها الحكومة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الأخرى ذات العلاقة، كقانون مؤسسة المدن الصناعية والمناطق الحرة.

أما بالنسبة لضرائب الدخل والارباح، فهي دائماً بعد الضرائب الجمركية من حيث الاهمية النسبية في الايرادات المحلية، ليس فقط في الاردن وانما في اغلب الدول النامية، ويلاحظ من الجدول رقم (٢-٨) بأن ضرائب الدخل والارباح، شكلت ما

نسبته (١٠.٢٪) من الإيرادات المحلية خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير تدني الأهمية النسبية لضرائب الدخل في الإيرادات المحلية بعدة أسباب من أهمها ما يلي:

أ- انخفاض معدلات الدخل الفردي، وهو امر تتصف به معظم الدول النامية.

ب- اعتماد النظام الضريبي على الضرائب غير المباشرة أكثر من اعتمادها على ضرائب الدخل لأسباب مختلفة^(١).

وعن دور الضرائب في تطور الإيرادات المحلية في الاقتصاد الأردني باستخدام التحليل القياسي، سيفترض التحليل أن الإيرادات الضريبية، هي من أكثر العوامل تأثيراً في نمو الإيرادات المحلية. ومما يعزز هذا الافتراض التحليل السابق والذي يبين أن الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية، تزيد عن (٥٥٪) من الإيرادات المحلية.

وسيتم استخدام أسلوب التحليل القياسي باستخدام النموذج القياسي التالي:^(٢)

$$\text{Log DR} = B_0 + B_1 \log IT + B_2 \log FT + B_3 \log ST + B_4 \log OT + \log U \quad (3-8)$$

حيث تشير:

DR : إلى الإيرادات المحلية

IT : إلى الإيرادات من ضريبة الدخل والأرباح

FT : إيرادات الضرائب الجمركية

ST : إلى إيرادات ضريبة المبيعات

OT : إلى إيرادات الضرائب الأخرى

B'S : إلى المعلمات المراد تقديرها

(١) لمزيد من التفصيل أنظر:

- نائل عواملة، تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة بها، مجلة أبحاث اليرموك، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٦، العدد (١)، ص ١٨.

(٢) طه حمادي، دور ضرائب الانتاج في نمو إيرادات الهيئة العامة للجمارك للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، تنمية الرفاهيين، ع ٢٠، م ١٢، ص ١٩٩٠، ص ٢٠١.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) حصلنا على النتائج
الموضحة في الجدول رقم (١٠-٣):

جدول رقم (١٠-٣)

دور الإيرادات الضريبية في نمو الإيرادات المحلية

المتغير التابع: الإيرادات المحلية

القيمة التائية (t)	المعلمة المقدرة BI	المتغيرات المستقلة
*3.9	0.37	ضرائب الدخل والارباح
**1.9	0.07	الضرائب الجمركية
*9.1	0.18	ضرائب المبيعات
*2.9	0.31	الضرائب الأخرى
$R^2 = 0.99$		$F = 12$

ملاحظات:

* ذات دلالة احصائية بمعنوية مقدارها (١٪).

** ذات دلالة احصائية بمعنوية مقدارها (٥٪).

- تم التعديل لمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

ويتضح من الجدول رقم (١٠-٣) ان هناك علاقة قوية بين الإيرادات الضريبية والإيرادات المحلية، ويتضح ذلك من خلال معامل التحديد (R^2)، الذي بلغت قيمته (٠.٩٩) اي ان حوالي (٩٩٪)، من التغيرات التي تحدث في الإيرادات المحلية، تجد تفسيرها في التغيرات التي تحدث، أو تحصل في الإيرادات الضريبية.

كما وتبين النتائج في الجدول رقم (١٠-٣) الدور الايجابي لكل انواع الضرائب في نمو الإيرادات المحلية، ويتجسد هذا الدور من خلال معاملات هذه المتغيرات. كما أن القيمة التائية (t) لهذه المتغيرات تبين ان هذه المتغيرات، تمارس تأثيراً معنوياً على اجمالي الإيرادات المحلية، فتتغيراً مقدارها (١٪) في إيرادات ضرائب الدخل، والارباح،

يُصاحبه تغييراً في إجمالي الإيرادات المحلية بمقدار (٣٧,٠٪)، وتغييراً مماثلاً في كل من الضرائب الجمركية، وضرائب المبيعات، يُصاحبه تغييراً مقداره (٧,٠٪)، (١٨,٠٪) في إجمالي الإيرادات المحلية، وعلى التوالي.

(٣-٤-٣) مدى تأثير العجز بالموازنة العامة بالضرائب

اتصفت الموازنة العامة للحكومة المركزية في الأردن، بالعجز الدائم، نتيجة لتزايد حجم الانفاق العام، غير المنضبط، مما ترتب عليه ظهور عجز مالي شكل ما متوسطه (٢٦٠) مليون دينار خلال فترة الدراسة، وما نسبته (٢٢٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد لجأت الحكومة لتمويل هذا العجز إلى الاقتراض الخارجي، والداخلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن نسباً متزايدة من الانفاق الحكومي، أخذت تؤول لخدمة هذا الدين نتيجة لتزايد حجم التسديدات من الاقساط، والفوائد، بحيث أصبحت مشكلة خدمة الدين، تبرز بصورة أوضح من ذي قبل، وبذلك ازداد الأمر سوءاً، وأدى إلى استفحال مشكلة العجز.

وقبل التطرق لمزيد من التفصيل، حول تنامي العجز في الموازنة العامة في الاقتصاد الأردني، ومدى تأثيره بالإيرادات الضريبية، التي شكلت ما معدله (٥٦٪) من إجمالي الإيرادات المحلية. فلا بد أولاً من تحديد تعريف للعجز. فقد تناول صندوق النقد الدولي عدة تعريفات للعجز منها:^(١)

- العجز/الفائض: ويعرف بأنه الإيرادات المحلية، زائداً المساعدات المقبوضة، ناقصاً النفقات العامة، زائداً الاقتراض، ناقصاً التسديدات، وبهذا المعنى فهو يعادل مجموع صافي الاقتراض الحكومي زائداً صافي الانخفاض في ما لدى الحكومة من نقد وودائع وسندات لأغراض السيولة وهذا ما يعرف بالعجز المالي.

(1) International Monetary Fund, "A Manual on Government Finance Statistics", Washington, 1986, P. 324.

ويعرف البنك المركزي الاردني في نشراته الاحصائية، العجز على أنه الفرق السالب ما بين الإيرادات العامة (وتشمل القروض الخارجية، والداخلية، والمساعدات الخارجية، والإيرادات المحلية) والنفقات العامة⁽¹⁾ وهذا التعريف حقيقة لا يتناسب مع أهداف هذه الدراسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل الخارجية، والمهم هنا هي الإيرادات المحلية، وبالتالي سيتم تعريف العجز على أنه الفرق السالب بين الإيرادات المحلية (يضاف إليها المساعدات الخارجية)، والنفقات العامة، وتم إضافة المساعدات الخارجية لأنها تتشابه مع الإيرادات المحلية من حيث أنها لا تترك اعباء، أو أية التزامات على الحكومة بعكس القروض مثلاً.⁽²⁾

وكخطوة أولى نحو تقدير مدى تأثير العجز المالي، بالإيرادات الضريبية، لا بد من التحقق فيما إذا كانت الزيادة في العجز، قد كانت في الواقع نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية، والتي تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية، وليس لزيادة النفقات العامة، إذ إن امكانية تزايد العجز كنتيجة لزيادة الانفاق؛ أكبر من أن تكون بسبب انخفاض الضرائب.

وعليه يمكن القول بأن انخفاض الإيرادات الضريبية، بشكل عام، سيترتب عنه زيادة عجز الموازنة، إذا تجاوزت الزيادة في النفقات العامة، تلك الزيادة الحاصلة في الإيرادات المحلية. ويلاحظ من الجدول رقم (٦-٣) و(٩-٣) أن الزيادة في النفقات، بمعدلات فاقت الزيادة في الإيرادات المحلية، كانت السبب الأساسي في تزايد عجز الموازنة العامة.

ولغايات التأكد فيما إذا كانت الزيادة في العجز المالي، ناتجة عن الزيادة في النفقات، أو انخفاض في الإيرادات، يمكن استخدام معادلة الانحدار البسيطة،

(1) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(2) محمد البيطار، مرجع سابق، ص ٧٠.

على اعتبار ان العجز المالي متغير تابع، والايرادات الضريبية السنوية كمتغير مستقل، كما توضح معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log Def} = \text{Log } \beta_0 + \beta_1 \text{ Log TR} + \text{Log } u \quad (3-9)$$

حيث تشير:

Def : إلى العجز السنوي في الموازنة العامة.

TR : إلى الايرادات الضريبية.

β_0, β_1 : إلى المعلمات المراد تقديرها.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ظهرت النتائج التالية⁽¹⁾

$$\text{Log Def} = 4.1 + 0.16 \text{ Log TR} \quad (3-10)$$

$$\text{t-Value} \quad (1.8) \quad (0.78)$$

$$R^2 = 38\% \quad DW = 1.56 \quad N = 25$$

ويبين اختبار (t) عدم معنوية معامل الايرادات الضريبية، مما يؤكد ان زيادة العجز المالي، هي في الغالب نتيجة زيادة النفقات العامة، وليس للإيرادات الضريبية، دور كبير في تحديده. مع أن معامل الايرادات يبين ان تغيراً موجباً مقداره (١٪) في الايرادات الضريبية، يصاحبه تغيراً مقداره (٠,١٦٪) في عجز الموازنة، ويشير معامل التحديد إلى أن (٢٨٪) من التغيرات الحاصلة في العجز المالي، تفسرها التغيرات في الايرادات الضريبية.

(1) تم التعديل لمشكلة الارتباط المتسلسل.

وهذا يجعلنا نتأكد من أن السلطات العامة، لم تكن موفقة في استخدام الوسائل الصحيحة، في إدارة المال العام، وتحقيق التوازن المنشود، إذ كان بإمكانها اللجوء إلى ترشيد الانفاق، وتخفيض معدلات النمو السنوية فيه، إضافة إلى زيادة الإيرادات العامة، وخاصة الضريبية منها، على الرغم من إعلان الحكومة في خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ عن نيتها الاستمرار في تبني نهج الإصلاح المالي، واتباع سياسات مالية متوازنة، لزيادة الاعتماد على الذات، وتخفيض العجز المالي قبل المنح والمساعدات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٣.٥%) لعام ١٩٩٥ إلى حوالي (٦.٤%) لعام ١٩٩٦.^(١)

(١) خطاب الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، ص ٩٠.

الفصل الرابع الضرائب والتنمية الاقتصادية في الأردن

تقديم:

يمكن للضرائب باعتبارها أهم أداة من أدوات السياسة المالية، أن تساهم في تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتمويلية. وقد اختلف الباحثون حول علاقة الضرائب بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة خصوصاً عند استخدام الضرائب كمعيار للحكم على الأداء الاقتصادي العام لكثير من الدول. فقد أشارت بعض الدراسات⁽¹⁾ إلى أن بعض الدول قد حققت أداءً اقتصادياً جيداً؛ لأنها تفرض نسباً ضريبية منخفضة، وأشارت الدراسة إلى أن متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ (٧,٢٪) لمجموعة البلدان منخفضة الضرائب و(١,١٪) لمجموعة البلدان مرتفعة الضرائب. ومع ذلك فإن مستوى الضرائب ليس العامل الوحيد اللازم لتحقيق معدلات نمو عالية، حيث بينت إحدى الدراسات⁽²⁾ أن هذه النتيجة غير صحيحة على اطلاقها، ويعتمد الأمر فيها على طبيعة النموذج القياسي المستخدم. ودلالة ذلك أن أغلب الدول المتقدمة، والتي تحقق أداءً اقتصادياً عالياً، هي نفسها التي تفرض نسباً ضريبية عالية بالمقابل نجد أن اقتصاديات الخليج مثلاً والتي تفرض نسباً ضريبية منخفضة ذات أداءً اقتصادياً منخفضاً تفتقد فيه للقواعد الضريبية الواسعة والهيكل الضريبية المرنة.

إن التنمية أمر معقد، ونمطها يمكن أن يتأثر بكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية، فقد تعرقل النمو في بعض الدول، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وتدهور شروط تبادلها التجاري، وأدى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة أسعار النفط والحواجز التجارية إلى صعوبة التقدم في أغلب البلدان. وتأثرت استجابة

(1) Keith Marsden, Links Between Taxes and Economic Growth, *World Bank Staff Working Papers*, No. 605, 1983, P. 2.

(2) David Newbery and Nicholas Stern, *The Theory of Taxation for Developing Countries*, World Bank Publications, 1987, P. 190.

البلدان للتدابير الضريبية بخصائص الناس ودوافعهم، ولهذا تعتبر نوعية النظام الضريبي أمراً هاماً إذ يمكن لبلد نسبة الضريبة فيه إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة لكن هيكله الضريبي مناسب أن يتفوق في الأداء على بلد مستنوى ضرائبه العام منخفض، لكنه يثبط أوجه النشاطات التي تعزز النمو، بالاضافة لتعقد هذا النظام وكفاءة إدارته ودرجة العدالة التي يحققها هذا النظام⁽¹⁾، ومن الأمثلة التي توضح هذا الأمر مقارنة الدول المتقدمة صناعياً، حيث الضرائب العالية مع دول الخليج مثلاً حيث الضرائب المنخفضة والفرق الكبير في الأداء الاقتصادي.

(٤-١) المبحث الأول

العلاقة بين الضرائب ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري:

مغزى العلاقة بين الضرائب والتنمية الاقتصادية قدمت من قبل العديد من الدارسين، منهم هينرشيز (Hinrichs, 1966) وموسيفريف (Musgrave, 1969) واللدان حاولا من خلال دراساتهم تطوير نظريات جديدة في الهياكل الضريبية.⁽²⁾

وباستخدام النسب الضريبية، وكما أشار موسيفريف⁽³⁾ (Musgrave) فإن هناك طريقتين يمكن للعوامل الاقتصادية أن تعمل من خلالها على تنمية الهياكل الضريبية، وذلك إما من خلال خلق أوعية ضريبية جديدة، أو من خلال تغيير أهداف السياسة الضريبية بما يتناسب مع أهداف السياسة الاقتصادية.

وسنقوم في هذا المبحث باستعراض العلاقة بين الهيكل الضريبي، والتنمية الاقتصادية في الأردن، وذلك باستخدام أسلوب التحليل القياسي. وأسوة بالعديد من

(1) Keith Marsdin, op. cit, P.6.

(2) Arthur, J. Maan, Economic Development and Tax Structure Change, Mexico, 1895-1975. *Public Finance Quarterly*, Vol. 8, No. 3, July 1989, P. 291.

(3) Ibid, P. 294.

- الدراسات فقد استخدمت المتغيرات التالية كمؤشرات للتنمية الاقتصادية وهي:⁽¹⁾
- ١- درجة التقدم الاقتصادي معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
 - ٢- درجة الانكشاف الاقتصادي معبراً عنها بحجم التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الاجمالي.
 - ٣- هيكل الناتج المحلي الاجمالي معبراً عنه بنسبة مساهمة قطاع الصناعة في ذلك الناتج.

ونكاد نجد اجماعاً من كتاب التنمية الاقتصادية، على أن هذه العوامل تعتبر من الأوعية الضريبية المهمة، هذا بالإضافة إلى قيام الحكومات باستخدام الضرائب كأداة لاحداث تغييرات هيكلية في أي من هذه القطاعات. وقد تم استثناء مساهمة قطاع الزراعة من هيكل الناتج المحلي الاجمالي، لرغبة كثير من الحكومات عدم اخضاع هذا القطاع للضرائب، نظراً للأثار السلبية الناجمة عن ذلك.⁽²⁾

وسنقوم بدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات والأنواع المختلفة للضرائب، وذلك باستخدام النماذج القياسية معتمدين على دراسة تطبيقية تم اجراءها على الاقتصاد المكسيكي.⁽³⁾ وسيتم في التحليل استخدام نسب الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، ومكوناتها بالإضافة لإجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

(1) أنظر على سبيل المثال:

- * Nader Mrayan, Taxation and Economic Development in Jordan, *Dirasat*, Jordan University, Vol. 16, No. 1, Jann. 1989.
- * Arthur, J. Maan, op. cit., P. 297.
- (2) Chelliah Raja, Trends in Taxation in Developing Countries, *IMF Staff Papers*, Vol. 18, March 1971, P. 297.
- (3) Arthur, J. Mann, op. cit, PP. 290-301.

(2-1-1) الضرائب ومعدل دخل الفرد

تشير العلاقة بين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل دخل الفرد إلى قدرة الحكومة على فرض الضرائب ولفحص العلاقة بين هذين المتغيرين فقد تم استخدام النموذج القياسي التالي:⁽¹⁾

$$TR/GDP = \beta_0 + \beta_1 \text{Log} (Y_p) \quad (4-1)$$

حيث:

TR/GDP : نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

Yp : معدل دخل الفرد الحقيقي.

β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها

وتشير المعلمة β_1 إلى معدل الضرائب (Tax Rate)، حيث تبين الإشارة الموجبة لهذه المعلمة أن قدرة الحكومة على فرض الضرائب، أكبر من قدرتها على زيادة دخل الفرد، وهذا ما أكدته موسيقريف (Musgrave, 1959, 1969)⁽²⁾ بحيث أن معنوية المعلمة β_1 وإشارتها الموجبة هي مؤشر على أن السياسات الضريبية المطبقة في الدولة تعيق عملية التنمية وبالتالي لا بد من الإصلاح الضريبي وهذا ما اتجهته كثير من البلدان النامية ومن بينها الأردن حيث تبنت هذه الدول برامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي اللازمة لذلك.

- (1) -Robin Burgess and Nicholas Stern, "Taxation and Economic Development", *Journal of Economic literature*, vol.31 (June 1993), P. 774.
- Nicholas Stern and Newbery, *The Theory of Taxation for Developing Countries*, World Bank Publications, 1987, P. 218.
- Arthur J. Mann, op. cit., P. 294.
- (2) Musgrave, R.A, *Fiscal System*, New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1969.

وعند تطبيق المعادلة (4-1) على الاقتصاد الأردني وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل كانت النتائج كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{TR/GDP} &= 0.17 - 0.00002 \text{ Log (Yp)} & (4-1) \\ \text{t-Value} & & (0.42) \\ R^2 &= 0.74 & \text{DW}=2.4 \end{aligned}$$

وتشير النتائج إلى علاقة عكسية بين المتغيرين وأن المتغير المستقل لا يتمتع بالمعنوية الأمر الذي نستطيع من خلاله القول بأن السياسات الضريبية المطبقة في المملكة لم تكن تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية هذا إذا ما أخذنا بالأفكار التي طرحها موسيقريف⁽¹⁾.

وباستخدام نسبة الايرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الضرائب كمتغير تابع، وإجراء عملية التحليل على نفس المتغير المستقل باستخدام النموذج التالي:⁽²⁾

$$\text{Td/TR} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Log(Yp)} \quad (4-2)$$

وتشير:

Td/TR : إلى نسبة الايرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الايرادات الضريبية.

Yp : معدل دخل الفرد الحقيقي

β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل كانت النتيجة

كما يلي:

(1) Musgrave, op. cit, P. 775.

(2) Arthur J. Mann, op. cit, P. 301.

$$T_d/TR = 0.35 - 0.000043 \text{ Log}(Y_p) \quad (4-2)$$

$$t\text{-Value} \quad (0.3)$$

$$R^2 = 0.56 \quad DW=1.96$$

وعند ملاحظة النتائج يتبين أن معامل معدل دخل الفرد الحقيقي لا يتمتع بمستوى معنوية قوية وقيمته متدنية جداً. لذلك يمكن القول بأن العلاقة بين معدل دخل الفرد الحقيقي ومؤشر نسبة الإيرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية ضعيفة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على زيادة الضرائب المباشرة بحجم زيادة معدل الدخل الفردي الحقيقي وهذا يقودنا للحكم على أن الضرائب المباشرة لم تمارس تأثيراً سلبياً على الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة وهنا تتشابه هذه النتيجة مع الحالة الأولى عند استخدام إجمالي الضرائب كمتغير تابع.

وباستخدام نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب كمتغير تابع وحسب النموذج التالي:

$$T_i/TR = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}(Y_p) \quad (4-3)$$

حيث تشير:

T_i/TR : إلى نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب.

Y_p : إلى معدل دخل الفرد الحقيقي.

β_0, β_1 : إلى المعلمات المراد تقديرها.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل النموذج السابق ظهرت النتيجة كما يلي:-

$$T_i/TR = 0.82 - 0.00023 \text{ Log } Y_p$$

(4-3)

$$t\text{-Value} \quad (3.5)$$

$$R^2 = 0.34 \quad DW = 2.09$$

وتشير النتائج إلى علاقة سلبية بين المتغيرين بالإضافة إلى معنوية معامل دخل الفرد الحقيقي، وهي نتيجة متوقعة لاقتصاد ينمو⁽¹⁾ حيث تتمتع الضرائب غير المباشرة بأهمية خاصة في الأردن أضف إلى ذلك قدرة الحكومة على زيادتها أو تعديلها ضمن هوامش محددة وذلك للمحافظة على إيراداتها والتي تشكل أحد أهم الموارد المالية للدولة.

وهكذا فإن التحليل السابق يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرات السابقة عكسية وأن المعلمات المقدرة لا تتمتع بالمعنوية إلا أنه يمكن القول بأنه لو كانت العلاقة إيجابية فإنها دلالة على عدم قدرة الاقتصاد الأردني على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة⁽²⁾. ويمكن الاستنتاج من التحليل السابق إلى أن معدل الدخل الفردي الحقيقي يعتبر مؤشر غير جيد في تفسير مستوى الضرائب⁽³⁾ أو الاعتماد عليه لمعرفة مدى قدرة الحكومة على فرض الضرائب بإستثناء الضرائب غير المباشرة، والتي بينت أن تغير معدل الدخل الفردي بمقدار (١٪) يصاحبه تغيراً في نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب بنسبة (٠.٠٢٪).

(٢-١-٤) الضرائب ودرجة الانكشاف الاقتصادي

تتوقع النظريات الحديثة علاقة مباشرة وإيجابية، بين الضرائب ودرجة الانكشاف الاقتصادي⁽⁴⁾ ولتميز الأردن بارتفاع حجم تجارته الخارجية وزيادة الطلب

(1) Arthur J. Mann, op. cit, P. 300.

(2) Burgess and Stern, op.cit, P.775.

(3) Nader Mrayan, op. cit, P. 90.

(4) - Robin Burges and Nicholas Stern, Taxation and Development, *Journal of Economic Literature*, Vol. 31, June, 1993, P. 780.

- Arthur, J. Mann, op. cit, P. 300.

على السلع غير التقليدية، بالإضافة إلى قلة الفائض من المواد الأولية الممكن تصديرها، كل ذلك أدى إلى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الأردني، حيث بلغت درجة الانكشاف حوالي (٧٨٪) لعام ١٩٩٥، مقاسة بنسبة كل من الصادرات والواردات، إلى الناتج القومي الاجمالي. وتعبّر -هذه الدرجة العالية من الانكشاف- عن زيادة كل من درجة التنقيد في الاقتصاد (Monetization) وكفاءة الهيكل الصناعي والقطاع التعديني مما يعزز فوائض نقدية قابلة للاقتطاع الضريبي.^(١)

كما وتعتبر درجة الانكشاف الاقتصادي من العوامل المهمة في تحديد نسبة الضرائب من اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة للعوامل الأخرى، كمعدل الدخل الفردي، ومساهمة القطاع التقليدي (الزراعي) في هذا الناتج.^(٢) وأكد الاقتصاديون أن درجة الانكشاف الاقتصادي، هي من أهم العوامل التي تزيد من قدرة الحكومة على جمع الضرائب. أما بالنسبة للعوامل الأخرى فقد اعتبرت قليلة التأثير خصوصاً في الدول الآخذة بأسباب النمو.^(٣)

هذا وسيتم في هذه الدراسة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل النماذج القياسية^(٤)، والتي تربط هذه المتغيرات من الناحية النظرية.

النموذج الأول: العلاقة بين درجة الانكشاف الاقتصادي واجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والمثلة بالنموذج التالي:

- (1) Bah, A Regression Approach to Tax Effort and Tax Ratio Analysis. IMF Staff Papers, P. 590.
- (2) Nader Mrayan, Taxation and Economic Development in Jordan, *Dirasat*, University of Jordan, Vol. 16, January 1989, No. 1, P. 89.
- (3) Ibid, P. 89.
- (4) - Arthur, J. Mann, op. cit, P. 301.
- Robin Burges and Stern, op. cit, P. 780.
- Nader Mrayan, op. cit, PP. 87-90.

$$TRY = \beta_0 + \beta_1 XMY$$

(4-4)

حيث تشير:

TRY : إلى نسبة الضرائب من اجمالي الناتج المحلي.

XMY : إلى درجة الانكشاف الاقتصادي.

β_0, β_1 : إلى المعلمات المراد تقديرها.

وبعد اجراء عملية التحليل حصلنا على النتائج التالية:⁽¹⁾

(4-4)

$$TRY = 0.11 + 0.00066 XMY$$

t-value (2.37)

$R^2 = 0.80$ $\bar{R}^2 = 0.77$ DW = 1.99 N = 26

وتشير النتائج إلى علاقة ايجابية ومباشرة بين الايرادات الضريبية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ودرجة الانكشاف الاقتصادي، ويتمتع معامل درجة الانكشاف الاقتصادي بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية (0.05). وهذا يعني أن زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي بمقدار (1٪) سيؤدي إلى زيادة نسبة اجمالي الايرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.00066٪). هذا وقد شكلت الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وبالمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي (12,2٪) مقارنة بدرجة الانكشاف الاقتصادي، والتي بلغت حوالي (64,2٪) بالمتوسط خلال فترة الدراسة، ويتضح من النتائج أيضاً أن درجة الانكشاف الاقتصادي من العوامل الهامة في تحديد نسبة الضرائب، من الناتج المحلي،⁽²⁾ بدلالة أن (80٪) من التغيرات التي تحصل في اجمالي الضرائب، كنسبة من الناتج المحلي تجد تفسيرها في التفسيرات الحاصلة لدرجة الانكشاف الاقتصادي، والتي تعتبر من الالهامة الضريبية الهامة خاصة للضرائب غير المباشرة والتي شكلت حوالي (69٪) من اجمالي الضرائب خلال فترة الدراسة.

(1) تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي كلما دعت الحاجة.

(2) Nader Mrayan, op. cit., P. 50.

ولقياس العلاقة بين درجة الانكشاف الاقتصادي، ومكونات الإيرادات الضريبية،
أجرينا التحليلات القياسية التالية:

النموذج الثاني: العلاقة بين إيرادات الضرائب غير المباشرة ودرجة الانكشاف
الاقتصادي وحسب النموذج التالي:⁽¹⁾

$$TIY = \beta_0 + \beta_1 XMY \quad (4-5)$$

حيث تشير:

TIY : إلى نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
XMY : إلى درجة الانكشاف الاقتصادي.
 β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها.

وعند إجراء عملية التقدير كانت النتائج كما يلي:

$$TIY = 0.4 + 0.001 XMY \quad (4-5)$$

t-value (2.5)

$$R^2 = 0.61 \quad R^{-2} = 0.57 \quad DW = 1.7 \quad N = 26$$

النموذج الثالث: العلاقة بين إيرادات الضرائب الجمركية ودرجة الانكشاف الاقتصادي
وحسب النموذج التالي:⁽²⁾

$$CTY = \beta_0 + \beta_1 XMY \quad (4-6)$$

(1) Arthur J. Mann, op. cit, P. 301.

(2) Arthur J. Mann, op. cit, P. 301.

حيث تشير:

CTY : إلى نسبة الضرائب الجمركية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

XMY : إلى درجة الانكشاف الاقتصادي.

β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها.

وعند اجراء عملية التقدير كانت النتائج كما يلي:

$$CTY = 0.3 + 0.0006 XMY \quad (4-6)$$

t-value (2.9)

$R^2 = 0.44$ $R^{-2} = 0.39$ $DW = 1.8$ $N = 26$

وتبين نتائج التحليل للنماذج السابقة بأن العلاقة بين درجة الانكشاف الاقتصادي ومكونات الإيرادات الضريبية وخاصة غير المباشرة ايجابية وحسب ما هو متوقع في النظرية الاقتصادية ومطابقاً لكثير من الدراسات التطبيقية في هذا المجال، ليس فقط من حيث ايجابية العلاقة ولكن من حيث الأهمية النسبية في تحديد الهيكل الضريبي⁽¹⁾، وفي الأردن وكما بينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة بأن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة نظراً لزيادة الميول الحدية في الاستهلاك بحيث تذهب نسب عالية من الدخل القومي إلى الانفاق الاستهلاكي مما يشكل وعاءً جيداً للضرائب غير المباشرة.

ومما هو جدير بالذكر بأن هناك علاقة بين تطور الهيكل الضريبي، وبين التنمية الاقتصادية، وأنه لكي تتحقق التنمية الاقتصادية، يجب أن تزيد الضرائب المباشرة،

(1) أنظر على سبيل المثال:

- Arthur J. Mann, op. cit, P. 301.
- Nader Mrayan, op. cit, P. 90.

كما أن الضرائب غير المباشرة تتناقص ببطء أولاً ثم بسرعة خلال فترة الانطلاق التنموي. ويتضح من الجدول رقم (٣-٩) أن معدلات النمو السنوي للايرادات الضريبية المباشرة، من الدخل والأرباح قد بلغت خلال فترة الدراسة (٧٠-١٩٩٥) حوالي (٢٧٪) مقابل (١٧٪) للايرادات الجمركية مثلاً كأحد أهم الضرائب غير المباشرة ولنفس الفترة. وإذا جاز لنا أن نعتبر الفترة من (٩٠-٩٥) بداية انطلاقة تنموية بعد الأزمة الاقتصادية المعروفة وبداية فترة الإصلاح الضريبي فإن ضرائب الدخل والأرباح، قد حققت معدل نمو بلغ بالمتوسط لهذه الفترة حوالي (٢٦,٥٪) مقابل معدل نمو للضرائب الجمركية بلغ بالمتوسط (١٩٪) ولنفس الفترة.

(٤-١-٣) العلاقة بين الضرائب وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً بمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

يلعب الهيكل الصناعي باعتباره مصدراً مهماً من مصادر الناتج المحلي دوراً بارزاً في تحديد الطاقة الضريبية للاقتصاد، وباعتبار الصناعة على أنها نسبة مساهمة الانتاج الصناعي^(١) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبافتراض العلاقة الطردية بين المتغيرين: فإن زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة تزيد من الفوائض النقدية القابلة للاقتطاع الضريبي. وقد أثبتت الدراسات العملية وجود هذه العلاقة بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والطاقة الضريبية.^(٢)

وقد كان تشجيع الصناعة المحلية، من جملة أهداف السياسة الضريبية في الأردن، وذلك لمسايرة مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد. لا يمكن الحكم بأن تخلف القطاع الصناعي في الأردن إنما يعود إلى افتقاره للحماية، وذلك لأن هذا التخلف يرتد إلى عدة عوامل أهمها ضيق السوق المحلية وضعف الاستثمارات

(١) الصناعة: الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء.

(٢) محمد أبو حمور، تحليل أثر الإيرادات الضريبية وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاحصاء والاقتصاد، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٨٩، ص ٥٦.

النموذج الثالث: العلاقة بين الإيرادات الضريبية المباشرة والهيكل الصناعي

$$TDY = \beta_0 + \beta_1 IND$$

حيث تشير:

TDY : إلى نسبة الإيرادات الضريبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

IND : إلى هيكل الصناعة في الأردن.

β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها.

النموذج الرابع: العلاقة بين الإيرادات الضريبية من ضرائب الدخل والأرباح والهيكل الصناعي.

$$TINY = \beta_0 + \beta_1 IND$$

(4-10)

حيث تشير:

TINY : إلى نسبة إيرادات ضرائب الدخل والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي.

IND : إلى هيكل الصناعة في الأردن.

β_0, β_1 : المعلمات المراد تقديرها.

وبعد إجراء عملية التحليل حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤-١)

جدول (٤-١)

النموذج الرابع	النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	النموذج النتائج الاحصائية
0.08	0.14	-0.125	0.0001	β_1
1.15***	1.5**	0.852	3.37*	t-value
0.60	0.75	0.56	0.82	R^2
2.3	2.5	2.1	1.9	D.W

- * المعلمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥).
 ** المعلمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠,١٠).
 *** المعلمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠,١٥).

وتشير نتائج التحليل السابقة وكما هو متوقع، إلى علاقة طردية بين اجمالي الضرائب والهيكل الصناعي، ويتمتع معامل هيكل الصناعة بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية (0.005). وباعتبار القطاع الصناعي في الأردن من القطاعات الهامة، على الرغم من محدودية انتاجيته بحيث كان وعاء هاماً للضرائب، خاصة المباشرة منها خلال فترة الدراسة، حيث بينت النتائج أن زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة مساهمة الايرادات الضريبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.14%). وتتمتع أهمية ضرائب الدخل والأرباح بعلاقة طردية أيضاً مع الهيكل الصناعي، ويتمتع معامل الهيكل الصناعي بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية (0.015).

أما علاقة الهيكل الصناعي باليرادات الضريبية غير المباشرة، فقد كانت النتيجة بأن هناك علاقة سلبية بين المتغيرين، وكما أشار (Mann) بأن هذه النتيجة متوقعة للاقتصاديات النامية، والتي تعمل على حماية صناعاتها الوطنية من أجل زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات، ولذلك لا بد من اتباع سياسة ضريبية تساهم في تحقيق هذا الهدف، لأنها من السياسات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار لاعتبارها جزءاً من تكاليف المشروع.⁽¹⁾ وفي الأردن وبموجب قانون التعريف الجمركية فإن عدداً كبيراً من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للصناعة معفاة من الرسوم الجمركية وتعفى الموجودات الثابتة للمشروع وبموجب قانون تشجيع الاستثمار من كافة الرسوم والضرائب الجمركية بالإضافة للإعفاء من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية⁽²⁾. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي تزيد من الأوعية الضريبية المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة.⁽³⁾

(1) عبد الجواد نايف، دور السياسة الضريبية في التنمية الصناعية في العراق، مجلة تنمية الرافدين، ص ٧٢.

(2) قانون التعريف الجمركية الأردني وقانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥.

(3) Arthur J. Mann, op.cit, P. 303.

(٢-٤) المبحث الثاني الضرائب والنمو الاقتصادي

(١-٢-٤) الإطار النظري؛

إن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي قائمة، وإن يكن بشكل غير مباشر في الأغلب. فقد تؤثر مستويات الضرائب على كمية رأس المال المتاح عن طريق تشجيع أو تثبيط المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي^(١). كما أنها قد تؤثر على تخصيص الاستثمارات، ومستويات العمالة، ونتاجيتها وتوزيعها وتؤثر الضرائب أيضاً على قدرة الشركات على التنويع والانتساع عن طريق تأثيرها على تكاليف المدخلات، وسلوك الإدارة وقد يكون لها أثرها على عوامل غير ملموسة إلى هذا الحد، مثل روح المبادرة والتقدم التقني^(٢). إلا أن النظرية الاقتصادية لم تؤكد العلاقة المباشرة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث أشارت النظرية الكلاسيكية الحديثة إلى أن مصادر النمو الاقتصادي تتمثل في النمو في القوى العاملة، والنمو في التراكم الرأسمالي (Capital Stock)، وهما عنصرا الانتاج الرئيسان في العملية الانتاجية. وأنه يمكن إضافة عوامل أخرى كالضرائب مثلاً باعتبارها من أدوات السياسة المالية، والتي لها تأثير على التراكم الرأسمالي (الاستثمار) وبالتالي على النمو الاقتصادي^(٣).

ويتفق اقتصاديو جانب العرض (Supply-Siders) مع المدرسة النيوكلاسيكية (Newclassicals) من الناحية النظرية في تفسير أثر ضرائب الدخل مثلاً على النمو

(1) Keith Marsden, op. cit, P. 6.

(2) Ibid, P. 6.

(3) - William Branson, Macroeconomic Theory and Policy. 2nd Edition, Harper & Row, Publisher, 1979, P. 459, P. 537.

- Paul Cashin, Government Spending, Taxes and Economic Growth, *IMF Staff Papers*, Vol. 42, No. 2, June (1995), PP. 237-238.

الاقتصادي بما يلي: (1)

أولاً: إن الضرائب على الدخل والتمثلة بـضرائب الدخل على الشركات ورأس المال تؤثر سلباً على الاستهلاك، بحيث تكون حافزاً للاستهلاك الحالي بدلاً من الاستهلاك في المستقبل أو الادخار.

ثانياً: إن الضرائب على الدخل والتمثلة بـضرائب الدخل على الأشخاص تكون حافزاً لتفضيل الفراغ على العمل، وخاصة العمالة المدربة والمؤهلة (Skilled Labor) والتي يتأثر حافز العمل لديها بالضرائب وخاصة التصاعدية.

ثالثاً: تعمل الضرائب وخاصة على الدخول الشخصية، في التأثير سلباً على عمليات تكوين رأس المال البشري، من خلال تثبيط الاستثمار في التعليم والتدريب، إلا إذا كانت هذه النفقات تخضع للاعفاء الضريبي بالكامل فإن أثرها يكون محايداً.

وتتوقع النظرية الاقتصادية علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي وذلك بتأثيرها على محددات النمو الرئيسية كـالاستثمار والعمالة والصادرات، وقد تؤكد ذلك من خلال دراسات كل من (Rebelo, 1991), (Barro, 1989), (Marsden, 1983) و (Ved Ghandi, 1987) إلا أن هذا التأثير قد يكون موجباً أو تكون فيه الإيرادات الضريبية منشطاً للنمو الاقتصادي، اعتماداً على الطريقة التي تنفق فيها هذه الإيرادات، وقد تؤكد هذا الأثر أيضاً من خلال دراسات كل من (Ram, 1986), (Helms, 1985), (Cashin, 1995).

(1) Ved Gandni, Supply Side Tax Policy, Its Relevance to Developing Countries, IMF, 1987, P. 199.

٤-٢-٢) الشواهد على وجود الروابط بين الضرائب والنمو الاقتصادي

توحي بعض الشواهد التجريبية بعلاقة سببية بين مستوى الضرائب وأنواعها، ومحددات النمو الرئيسية؛ بالنسبة للاستثمار والصادرات والعمالة والانتاجية والابتكار. وهذه الشواهد نوعية إلى حد ما تستند إلى استقصاءات ميدانية وملاحظات للسلوك الاقتصادي قام بها المحللون ومؤسسات التنمية.⁽¹⁾

ولقد تم دراسة تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي، باعتبارها متغيراً سياسياً (Policy Variable) باستخدام النماذج القياسية المستندة إلى متوسطات نسبة الضريبة، إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾. وعلى الرغم من نتائج كثير من الدراسات إلا أنها تعرضت للانتقاد لأنها لم تأخذ المتغيرات المالية الأخرى بعين الاعتبار، والتي لها تأثير مهم على النشاط الاقتصادي. وأشارت الدراسات⁽³⁾ بهذا الخصوص إلى آثار إيجابية تتركها الإيرادات الضريبية على الاقتصاد القومي، بحيث تظهر الآثار الإيجابية فيما لو انفقت هذه الإيرادات على أوجه النشاطات المنتجة أو على الخدمات العامة والضرورية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، أو حتى لتمويل الانفاق العام والذي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

- (1) - Keith Marsden, op. cit, P. 8.
- William Easterly, Fiscal Policy and economic Growth, An Emperical Investigation, Journal of Monetary Economics, 32 (1993), P. 417.
- Paul Cashin, Government, Taxes and Economic Growth, IMF Staff Papers, Vol. 42, No. 2, June (1995), P. 243.
- (2) Ibid
- (3) - Jay Helms, The Effect of State and Local Taxation an Economic growth, A Time Series Cross Section Approach, *Review of Economics and Statistics*, Nov. 1985, No. 4, P. 575.
- Rati Ram, Government Size and Economic Growth, *AER*, March 1985, Vol. 76, P. 191.
- Ved Ghandi, Relevance of Supply Side Tax Policy to Developing Countries, ImF Publication, 1987. P.

(٤-٢-٣) النموذج القياسي والنتائج الإحصائية.

تم في هذه الدراسة استخدام المعادلة التي طورها رام (Rati Ram, 1986) والتي استخدمت لقياس العلاقة بين حجم الحكومة -ممثلاً إما بالنفقات العامة أو الإيرادات المحلية أو الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي- والنمو الاقتصادي، واعتماداً على دراسة بنيامين (Benjamin, 1982) والتي تحدثت عن العلاقة بين الضرائب وحجم الحكومة، والتي أشار فيها إلى أن حجم الحكومة يقاس بقدرتها على تحقيق الحصيلة الضريبية وليس على حجم الانفاق العام، وعليه تصبح الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشراً جيداً لهذا الحجم. هذا ويمكن ادخال متغير الضرائب على دالة الانتاج بأكثر من طريقة^(١) وستعتمد هذه الدراسة على طريقة (Rati Ram, 1986) في ادخال متغير الضرائب على دالة الانتاج. وقد تم تقدير النموذج القياسي التالي:^(٢)

$$GY = \alpha (I/y) + \beta GL + \theta GG \quad (4-11)$$

حيث تشير:

GY : إلى معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(I/y) : إلى نسبة الاستثمار الكلي (Capital Stock) إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GL : إلى معدل النمو السنوي الحقيقي في القوى العاملة.
GG : إلى معدل النمو السنوي الحقيقي في الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) - Keith Marsden, op. cit, P. 10.

- Paul Cashin, op. cit, P. 254.

- William Easterly and Rebelo, Fiscal Policy and Economic Growth, Journal of Monetary Economics (32), 1993, P. 426.

(2) لمعرفة كيفية اشتقاق النموذج، أنظر الملحق رقم (١).

وقبل اجراء عملية تحليل البيانات، أود الإشارة لما يلي:

أولاً: تم معالجة مشكلة اندفاع البيانات (Drift) الخاصة بمتغير الاستثمار، إلى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تقدير المتغير I/Y مع الثابت C باستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols) لينتج المتغير (ER) والذي يعبر عن القيمة الحقيقية للمتغير I/Y.

ثانياً: تمت معالجة مشكلة عدم استقرار المتغيرات الأخرى، (Non-Stationary) عن طريق أخذ الفروق المناسبة لكل متغير (Differencing).

ثالثاً: تم استخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي، لاحتساب الأرقام الحقيقية للمتغيرات (١٩٨٥ سنة الأساس).

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير المعادلة رقم (٣١). ظهرت النتائج وكما هي موضحة في الجدول رقم (٤-٢).

جدول رقم (٤-٢)

تقدير دالة النمو الاقتصادي

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GY)

القيمة التائية (t) value	العلمة المقدرة βS	المتغيرات المستقلة Independent Variables
2.17*	0.295	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (ER) or (I/Y)
3.65**	0.25	معدل النمو في القوى العاملة GL
1.89***	.14	معدل النمو في الإيرادات الضريبية GG
$R^2 = 0.59$	D.W = 1.7	F = 9.2
$R^2 = 0.53$		N = 24

* ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية مقداره ٥٪.

** ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية مقداره ١٪.

*** ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية مقداره ١٠٪.

يلاحظ من خلال النتائج الاحصائية لدالة النمو الاقتصادي المقدرة في الجدول رقم (٤-٢) أن هناك علاقة ايجابية بين الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل معدل النمو في الايرادات الضريبية، (مرونة الانتاج بالنسبة للايرادات الضريبية) على مستوى معنوية (١٠٪) وتشير النتائج أيضاً إلى أن مرونة الانتاج بالنسبة للايرادات الضريبية موجبة وتساوي (١٤٪)، وهذا يعني أن زيادة معدل النمو في نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١٪) يصاحبه تغيراً مقداره (٠,١٤٪) في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وتفسير التأثير الايجابي للضرائب على النمو الاقتصادي، وكما أشار (Cashin, 1995) و (Jay Helms, 1985) أن هذه الايرادات، كانت تستخدم لتمويل الانفاق العام، والذي يمارس تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي، بحيث توجه هذه النفقات على الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، والخدمات العامة، كالصحة والتعليم، والتي تساهم في تطوير رأس المال البشري. وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد القومي بالنسبة للضرائب يعمل في منطقة الأثر الايجابي والذي يشترط فيه أن يكون $\left(\frac{\partial GY}{\partial GG} > 0\right)$ (Cashin, 1995). وهذا يؤكد ما جاءت به هذه الدراسة حيث أن:

$$\frac{\partial GY}{\partial GG} = 0.14 > 0$$

وكما هو متوقع أيضاً، فقد أظهرت النتائج أيضاً أن مرونة الانتاج بالنسبة لعدد العمال بلغت (٢٥٪) ويشير اختبار (t) لهذه المعلمة بأنها ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية (١٪) وهي بذلك موجبة، وكما هو متوقع في النظرية الاقتصادية، حيث أن زياده مقدارها (١٪) في معدل القوى العاملة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٢٥٪) ويتضح أيضاً من الجدول (٤-٢) أن مرونة الانتاج بالنسبة

الاجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي موجبة وكما هو متوقع وتساوي (٢٩,٥٪) ويشير اختبار (t) إلى معنوية معامل مرونة عند مستوى معنوية مقداره (٥٪) وهذا يعني أنه بزيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١٪) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٢٩٥٪).

كما وتشير النتائج الاحصائية إلى أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تمارس تأثيراً جيداً على الناتج المحلي الاجمالي ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) والذي بلغت قيمته حوالي (٦٠٪) أي أن حوالي (٦٠٪) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، تجد تفسيرها في التغيرات التي تحدث للمتغيرات المستقلة.

أما قيمة اختبار داربن و اتسون (D.W)، والتي بلغت قيمته (١,٧) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية (du, dL)، تبين أنها تقع في منطقة قبول فرضية العدم ($\rho = 0$) أي أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

(١-٥) النتائج

- يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كما يلي:
- ١- تباين اتجاهات الضرائب في الأردن بالنسبة لاتجاهات الضرائب في الدول النامية، من حيث حصيلة الضرائب، من الناحيتين الكمية والنسبية، فهي لم تشكل في عام ١٩٩٥ إلا (٦٤٪) من حصيلة الضرائب في سوريا، و(٦١٪) عن مثيلتها في مصر أما في الهند فهي لم تتجاوز (٠,٠٢٪).
 - ٢- ميل الهيكل الضريبي في الأردن لصالح الضرائب غير المباشرة، حيث شكلت الضرائب غير المباشرة (٦٩٪) من اجمالي الضرائب في المتوسط خلال فترة الدراسة. في حين أن الأهمية النسبية للضرائب المباشرة بلغت (٣١٪) لنفس الفترة. ويعود السبب في ذلك لارتفاع أهمية قطاع التجارة الخارجية، وارتفاع الميول الحدية للاستهلاك في الأردن، الأمر الذي يزيد من إيرادات الضرائب غير المباشرة ويقلل من الأوعية الضريبية لضرائب الدخل المباشرة.
 - ٣- يعتبر الهيكل الضريبي في الأردن مرناً نسبياً ويستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج الاجمالي، حيث بلغ معامل المرونة الدخلية للهيكل الضريبي خلال فترة الدراسة (١,٢٥)، وبذلك تعتبر الضرائب في الأردن جيدة ومنتجة للايراد. وهذا يعني قدرة الحكومة على زيادة نسبة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي.
 - ٤- بلغ الضغط الضريبي الحدي خلال فترة الدراسة (٠,٢١)، أي أن زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار دينار ترتب عليه زيادة إيرادات الضرائب بمقدار (٠,٢١) من الدينار. وهذا يشير إلى قدرة الضرائب في الأردن على تعبئة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي.

- ٥- يعتبر العبء الضريبي في الأردن مقارب لما هو عليه في الدول النامية حيث وصلت نسبة العبء الضريبي في الأردن خلال فترة الدراسة (١٢,٢):
- ٦- هناك علاقة واضحة بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة. واتضح ذلك من خلال قيمة معامل الميل الحدي والذي بلغ (٣,١)، والذي يعني أن زيادة الضرائب بمقدار دينار يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار (٣,١) من الدينار. وبينت الدراسة أن معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية بلغ بالمتوسط (١٧٪) مقابل (١٤٪) للنفقات العامة خلال فترة الدراسة.
- ٧- شكلت الإيرادات الضريبية حوالي (٥٥٪) من إجمالي الإيرادات المحلية خلال فترة الدراسة. وبينت الدراسة أن الضرائب بجميع أنواعها تمارس تأثيراً موجباً وقوياً على نمو الإيرادات المحلية.
- ٨- لم يكن للضرائب دور في تطور العجز في الموازنة العامة، وتبين أن زيادة العجز المالي هو في الغالب نتيجة زيادة النفقات العامة، وليس للإيرادات الضريبية دور كبير في تحديده.
- ٩- لقد تبين أن الهيكل الضريبي في الأردن يتأثر إيجابياً بكل من درجة الانكشاف الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي، وسلبياً مع معدل الدخل الفردي.
- ١٠- لقد تبين أيضاً بأن الضرائب غير المباشرة ذات علاقة مباشرة وإيجابية مع درجة الانكشاف الاقتصادي، وسلبية مع هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي.
- ١١- إن هيكل الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من العوامل الهامة في تحديد هيكل الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل والأرباح، حيث بينت نتائج التحليل أن هناك علاقة قوية ومباشرة بين المتغيرين.
- ١٢- هنالك علاقة مباشرة بين الهيكل الضريبي والتنمية الاقتصادية تنبع من قدرة الحكومة على زيادة إيراداتها الضريبية اللازمة لتمويل الاستثمارات، اعتماداً على مرونة الهيكل الضريبي وخاصة ما يتعلق بهيكل الضرائب

المباشرة.

١٣- توصلت النتائج الإحصائية إلى أن أثر النمو في الإيرادات الضريبية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي موجباً، ولا يختلف إحصائياً عن الصفر. وتطابقت هذه النتيجة مع افتراضات ونتائج كثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

جدول رقم (٥-١)

أهم النتائج الإحصائية المستخلصة من الدراسة

النتائج (١٩٩٥-١٩٧٠)	البند	
١٢,٢٪	أهمية الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي	١
٥٥,١٪	أهمية الضرائب في الإيرادات المحلية	٢
٣١٪	أهمية لاضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية	٣
٦٩٪	أهمية الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية	٤
١,٢٥٪	المرونة الداخلية لاجمالي الضرائب	٥
١,٣٥٪	المرونة الداخلية للضرائب المباشرة	٦
١,١٨٪	المرونة الداخلية للضرائب غير المباشرة	٧
١,١٤٪	المرونة الداخلية للضرائب الجمركية	٨
١,٣٧٪	المرونة الداخلية لضرائب الدخل والأرباح	٩
١,١٦٪	المرونة الداخلية لضرائب المبيعات	١٠
٠,٢١٪	الضغط الضريبي الحدي	١١
٠,٥٧٥٪	الضغط الضريبي الحدي للضرائب المباشرة	١٢
٠,٠٨٩٪	الضغط الضريبي الحدي للضرائب غير المباشرة	١٣
١٣,٤٪	نصيب الفرد من الضريبة إلى الدخل الفردي	١٤
٠,١٤٪	مرونة الانتاج بالنسبة للإيرادات الضريبية	١٥
٠,٢٥٪	مرونة الانتاج بالنسبة للعمالة	١٦
٠,٢٩٪	مرونة الانتاج بالنسبة للاستثمار	١٧

(٢-٥) التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- ١- ضرورة المحافظة على مرونة النظام الضريبي لتحقيق التحسين المستمر في إنتاجية الضرائب للايراد، وهنا لا بد من بذل جهد كبير لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية في الأردن.
- ٢- لا بد من صياغة برامج جديدة، تستهدف تقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، عن طريق إعادة النظر بقانون الجمارك والتعريف الجمركية.
- ٣- استمرار النظر بقانون ضريبة الدخل، لتجنب التهرب الضريبي وزيادة عرض الاستثمار عن طريق منح الإعفاءات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، بحيث يكون عبء الضرائب على الشركات التي تشكل مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية أقل ما يمكن.
- ٤- الارتقاء بمستوى إدارة المالية العامة بشكل عام، وتحسين صور الانفاق العام، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض النفقات، في الأجل القصير على الأقل. كأن تؤخذ المزايا النسبية للمشاريع البديلة بعين الاعتبار عن تقدير النفقات الرأسمالية مثلاً.
- ٥- ضرورة توجيه السياسة المالية العامة للدولة نحو النمو الاقتصادي، وأن تكون هذه السياسة بمثابة استراتيجية لتصحيح الهيكل، تكون الغاية منها زيادة المدخرات اللازمة لتحفيز الاستثمار.
- ٦- استخدام حد أدنى من الموارد في سبيل تحصيل الضرائب، وذلك عن طريق رفع كفاءة الأداء للنظام الضريبي الذي يتأتى من تدريب وتأهيل ومكننة الجهاز الضريبي.
- ٧- تجنب الضغط الضريبي الحدي المرتفع، بغية تشجيع العمل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي.
- ٨- الاستمرار بالعمل بنظام الضرائب المتعددة.

- ٩- الاستمرار باجراء تحسينات تدريجية في نوعية الهيكل الضريبي ولا يعني ذلك تغييرات مفاجئة، ولكن لا بد من توافق السياسة الضريبية مع باقي السياسات الاقتصادية ليستجيب لها العمال والمنظمين والمستهلكين.
- ١٠- ضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو الاستثمار المنتج، وذلك بالاستمرار بتحسين واقع البنية التحتية والتي تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمار وبخاصة الأجنبي منه.
- ١١- الاهتمام بالقطاع الصناعي، وذلك بمنح هذا القطاع المزيد من الاعفاءات الضريبية، ليستطيع التوسع والتحديث والتطوير وفي ذلك توسيع للقاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الإجمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- ١- السيد، عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
- ٢- أبو جبارة، هاني، ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وانجازاتها، مجلس البحث العلمي الأردني، ١٩٨٤.
- ٣- البطريق، يونس، النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٩.
- ٤- البطريق، يونس، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- ٥- دراز، حامد، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٠.
- ٦- دراز، حامد، النظم الضريبية العربية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٥.
- ٧- دراز، حامد، الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦.
- ٨- الدقر، رشيد، المالية العامة وتشريعات الضرائب، جامعة دمشق، ١٩٦٢.
- ٩- الربابعة، أحمد، مقومات التنمية ومعوقاتهما، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٩.
- ١٠- حجير، محمد، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.
- ١١- حشيش، عادل، أصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣.
- ١٢- العمري، هشام، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- ١٣- عريقات، حربي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٣.
- ١٤- عوضة، حسن، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- ١٥- مرار، فيصل، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، عمان، ١٩٨٠.
- ١٦- محمود، محمد، النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

- ١٧- موسيجريف، ريتشارد، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ترجمة محمد السباخي وكامل العاني، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢.
- ١٨- النجار، عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، جامعة الكويت، ١٩٨٢.
- ١٩- نصار، علي، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، دار الرازي، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

ثانياً: المقالات العربية

- ١- توفيق صبري، "عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته". مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث، السنة السابعة، تشرين الثاني، ١٩٧٩.
- ٢- رياض المومني ومحمد بيطار، "النفقات العامة وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (١٩٦٧-١٩٨٧)". مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٩٢.
- ٣- شيليا راجا، "اتجاهات النظام الضريبي في الأقطار النامية". مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، السنة السادسة، مارس، ١٩٧٨.
- ٤- طه يونس حمادي، "دور ضرائب الانتاج في نمو إيرادات الهيئة العامة للكمارك-المنطقة الشمالي- للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥". تنمية الرافدين، ٣٠ (١٢)، ص ص (١٩٥-٢١١)، ١٩٩٠.
- ٥- طلال كداوي، "الهيكل الضريبي في العراق خلال الفترة ١٩٥٨/١٩٧٨". مجلة التنمية، م١٣، ١٩٨٠.
- ٦- عادل فليح العلي وطلال كداوي، "الاتجاهات العامة للضرائب الجمركية في العراق". تنمية الرافدين، العدد السابع، ص ص (٢٣٩-٢٦٦)، ١٩٨٢.
- ٧- عبد الجواد نايف، "تطور النظام الضريبي ومدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق". تنمية الرافدين، العدد الثالث والعشرون، ص ص (٢٧٧-٢٩٦)، ١٩٨٨.
- ٨- عبد الجواد نايف، "دور السياسة الضريبية ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية". تنمية الرافدين، ص ص (٧١-٩٥)، ١٩٨٥.

- ٩- عبد الحميد سليمان وعادل فليح العلي، "أثر الإيرادات العامة في تطور النفقات الاعتيادية، دراسة تحليلية قياسية". تنمية الرافدين، العدد الخامس والعشرون، ص ص (١٤١-١٦٤)، ١٩٨٨.
- ١٠- عبد المجيد التكريتي، "السياسة المالية وأثرها على الأسعار"، تنمية الرافدين، العدد الثامن عشر، ص ص (١٢٥-١٤٨)، ١٩٨٦.
- ١١- "دور الضرائب في تكييف الانفاق في ظل الحرب والتنمية"، تنمية الرافدين العدد الرابع عشر، ايار ١٩٨٥، ص ص (١٠٣-١٣٣).
- ١٢- محسن عليوي، "دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٧٦". مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، السنة السابعة، حزيران ١٩٧٩.
- ١٣- نائل عواملة، "تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها". أبحاث اليرموك، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٩٠، ص ص (٤٠-٤٤).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- ١- أكرم صبح، "التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية لتجربة الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.
- ٢- عبد المجيد قدي، "النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ١٩٩١.
- ٣- محمد أبو حمور، "تحليل الإيرادات الضريبية وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاحصاء والاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨٩.
- ٤- محمد فادي القرعان، "النظام الضريبي في سوريا وأثاره الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ١٩٩٦.

رابعاً: المنشورات الرسمية

أ- البنك المركزي الأردني

١- بيانات احصائية سنوية، (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص، دائرة الأبحاث والدراسات، ايار ١٩٩٦.

٢- التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٣- النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ب- وزارة المالية

١- السياسة المالية العامة للدولة، أعداد مختلفة.

٢- قانون الموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.

٣- التقرير السنوي لدوائر الجمارك، ضريبة الدخل، أعداد مختلفة.

المراجع الانجليزية

Books:

- 1- Al-Ras, Wael, Kuwait's Tax, Reformation, Its Alternatives and Impact on a Developing Accounting Profession, Kuwait University, 1992.
- 2- A.R. Prest, Public Finance in Theory and Practice, Weidenfed and Nicolson, London, 1960.
- 3- Branson, William, Macroeconomics Theory and Policy, 3rd Edition, Hober and Row, NY, 1979.
- 4- Ghandi, Ved, Relevance of Supply Side Tax Policy for Developing Countries, IMF Publication, 1987.
- 5- International Financial Statistics, Year book, 1980.
- 6- International Financial Statistics, Year book, 1985.
- 7- International Financial Statistics, Year book, 1995.
- 8- Koutsoylannis, Theory of Econometrics, 2nd edition, ELBS Lts, 1988.
- 9- Lewis, Stephen, Taxation for Development, Principles and Application, Oxford University Press, 1984.

- 10- Musgrave R. and Musgrave P., **Public Finance in Theory and Practice**, 5th edition, McGraw-Hill, 1989.
- 11- Newbery, D. and Nicholas, S., **The Theory of Taxation for Developing Countries**, A world Bank Publication, Washington, 1987.
- 12- Nimeiri, Sayed, **Taxation and Economic Development, A Case Study of Sudan**, Khartoum University Press, 1974.
- 13- Nobes, James, **The Economics of Taxation**, Philip Allan Ltd, 1978.
- 14- Todaro, Micheal, **Economic Development In The Thirld World**, 3rd Edition, Longman, New Yourk, 1989.
- 15- Toy, J.F., **Taxation and Economic Development**, Frank Cass, 1978.

Periodical's Articles:

- 1- Burges, Robin and Nicholas Stern, "Taxation and Economic Development". **Journal of Economic Literature**, Vol. 31, (June 1993), PP. 762-830.
- 2- Cashin, Paul, "Government Spending, Taxes and Economic Growth", **IMF Staff Papers**, Vol. 42, No. 2, June 1995, PP. 237-268.
- 3- Chelliah, Raja, "Trends in Taxation in Devloping Countries", **IMF Staff Papers**, vol. 18, (July 1971).
- 4- Easterly, William and Rebelo, Sergio, "Fiscal Policy and Economic Growth", An Emperical Invistigation, **Journal of Monetary Economics**, 32 (1993), PP. 417-458.
- 5- Feder, Cershon, "On Export and Economic Growth", **Journal of Development Economics**, 12, (1982), PP (59-73).
- 6- Helms, L. Jay. "The Effect of State and Local Taxes on Economic Growth". **Review of liconomic and Statistics**, No. 4, Nov. 1985, PP. 574-582.
- 7- Leuthold, Jane H., "Tax Shares in Developing Economies", A Panel Study, **Journal of Development Economics**, 35 (1991), PP. 173-185.
- 8- Mann, Arthur, "Economic Development and Tax Structure Change, Mexico, (19895-1975)", **Public Finance Quarterly**, Vol. 8, No. 3, July 1980, PP. (291-306).

- 9- Marsden, Keith, "Links Between Taxes and Economic Growth", **World Bank Staff Working Papers**, No. 605, 1983.
- 10- Mrayan, Nader, "Taxation and Economic Development in Jordan", **Dirasat**, A learned Research Journal Published by the University of Jordan, Vol. 16, No. 1, January 1989, PP. 72-92.
- 11- Ram, Rati, "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross Section and Timeseries Data", **American Economic Review**, Vol. 72, No. 1, PP. 191-203, 1986.
- 12- Tanzi, Vito, "Inflation, Real Tax Revenue, and the Case for Inflationary Finance: Theory with an Application to Argentina". **IMF Staff Papers**, Vol. 25, (Sept: 1978).
- 13- Ward, Benjamin, "Taxes and Size of Government", **American Economic Review**, 1982, Vol. 72, No. 2, PP. 346-350.

ملحق رقم (١) اشتقاق النموذج القياسي

يفترض النموذج القياسي ما يلي:-

١- أن الاقتصاد يتكون من القطاعين العام (G) والخاص (N)

٢- أن إنتاج كل قطاع هو دالة في العمالة ورأس المال لذلك القطاع وكما يلي:

$$G = G (L_g, K_g) \quad (1)$$

$$N = N (L_n, K_n) \quad (2)$$

٣- ويفترض أيضاً أن إنتاج القطاع الحكومي G يمارس تأثيراً خارجياً (Externality Effect) على إنتاج القطاع غير الحكومي فتصبح المعادلة رقم (٢) كما يلي:-

$$N = N (L_n, K_n, G) \quad (2)'$$

ولأن المعلومات الاحصائية عن عناصر إنتاج كلا القطاعين غير متوفرة سيتم استخدام الانتاجية الحدية لكل قطاع بافتراض أن الانتاجية الحدية لكل قطاع تختلف عن الوحدة بمقدار (δ) أي أن:

$$\frac{G_L}{N_L} = \frac{G_K}{N_K} = 1 + \delta \quad (3)$$

حيث أن:

$$\boxed{G_L = \frac{\partial G}{\partial L_g}, \quad G_K = \frac{\partial G}{\partial K_g}} \Rightarrow \quad (4)$$

$$N_L = \frac{\partial N}{\partial L_n}, \quad N_K = \frac{\partial N}{\partial K_n}$$

وبأخذ المشتقة الكلية للمعادلة رقم (١) ينتج أن

$$dG = G_K dK_g + G_L dL_g \quad (5)$$

$$dN = N_K dK_n + N_L dL_n + \frac{\partial N}{\partial G} dG \quad (6)$$

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فإن

$$L = L_n + L_g \quad (7)$$

$$k = K_n + K_g \quad (8)$$

$$Y = N + G \quad (9)$$

ومن المعادلة (٩) حيث $Y = N + G$, فإن

$$dY = dN + dG \quad (10)$$

$$dY = N_K dk_n + N_L dL_n + \frac{\partial N}{\partial G} dG + (1 + \delta) N_K dk_g + (1 + \delta) N_L dL_g \quad (11)$$

$$dY = N_K [dK_n + (1 + \delta) dK_g] + N_L [dL_n + (1 + \delta) dL_g] \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (12)$$

$$dY = N_K [dK_n + dK_g + \delta dK_g] + N_L [dL_n + dL_g + \delta dL_g] + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (13)$$

$$dY = N_K [dK + \delta dK_g] + N_L [dL + \delta dL_g] + \frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \quad (14)$$

$$dY = N_K dK + N_K \delta dK_g + N_L dL + N_L \delta dL_g + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (15)$$

$$dY = N_K dK + N_L dL + N_K \delta dK_g + N_L \delta dL_g + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (16)$$

$$dY = N_K dK + N_L dL + \delta [N_K dK_g + N_L dL_g] + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (17)$$

بالاستفادة من المعادلات (٣، ٤) وأن الاستثمار I هو ΔK ينتج:

$$dY = N_K I + N_L dL + \delta \left[\frac{G_K}{1+\delta} dK_g + \frac{G_L}{1+\delta} dL_g \right] + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (18)$$

$$dY = N_K I + N_L dL + \frac{\delta}{1+\delta} [G_K dK_g + G_L dL_g] + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (19)$$

$$dY = N_K I + N_L dL + \frac{\delta}{1+\delta} dG + \left[\frac{\partial N}{\partial G} \cdot dG \right] \quad (20)$$

وبما أن (dG) المقدار نفسه داخل القوسين فإن:

$$dY = N_K I + N_L dL + dG \left[\frac{\delta}{1+\delta} + \frac{\partial N}{\partial G} \right] \quad (21)$$

وإذا كانت (β) هي الانتاجية الحدية للعمالة في القطاع (i):

و (α) هي الانتاجية الحدية لرأس المال في القطاع (i):

$$N_L = \beta (Y/L) \quad (22)$$

$$N_K = \alpha \quad (23)$$

وباستخدام (٢٢، ٢٣)

$$dY = (\alpha \cdot I) + \beta (Y/L) dL + dG \left[\frac{\delta}{1 + \delta} + \frac{\partial N}{\partial G} \right] \quad (24)$$

بقسمة المعادلة (٢٤) على (Y) لايجاد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

$$\frac{dY}{Y} = \alpha (I/y) + \beta (dL/L) + \frac{dG}{Y} \left[\frac{\delta}{1 + \delta} + \frac{\partial N}{\partial G} \right] \quad (25)$$

بضرب الطرف الاخير من المعادلة (٢٥) بـ $\left(\frac{G}{G}\right)$

$$\frac{dY}{Y} = \alpha (I/y) + \beta (dL/L) + \frac{dG}{G} \left[\frac{\delta}{1 + \delta} + \frac{\partial N}{\partial G} \right] \frac{G}{Y} \quad (26)$$

وبافتراض أن:

$$\frac{\delta}{1 + \delta} = \delta', \quad \frac{\partial N}{\partial G} = N_G$$

$$GY = \alpha (I/y) + \beta G_L + GG \left[\delta' + N_G \right] \frac{G}{Y} \quad (27)$$

وإذا كانت:

$$\theta = N_G (G/N) \longrightarrow N_G = \frac{\theta N}{G}$$

$$GY = \alpha (I/y) + \beta G_L + GG \left[\delta' + \theta \frac{(Y-G)}{G} \right] \cdot \frac{G}{Y} \quad (28)$$

$$GY = \alpha (I/y) + \beta G_L + GG \left[\delta' + \frac{\theta Y}{G} - \theta \right] \cdot \frac{G}{Y} \quad (29)$$

$$GY = \alpha (I/y) + \beta G_L + GG \left[\delta' - \theta \right] \cdot \frac{G}{Y} + \theta GG \quad (30)$$

وبافتراض التأثير الخارجي للمتغير (G) (Externality Effect) وأن $(\theta = \delta)$ فإن المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$$GY = \alpha (I/y) + \beta GL + \theta GG \quad (31)$$

حيث تشير:

- GY : إلى معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
- (I/Y) : إلى نسبة الاستثمار الكلي الحقيقي الى الناتج المحلي الاجمالي.
- GL : إلى معدل النمو السنوي الحقيقي في القوى العاملة.
- GG : إلى معدل النمو السنوي الحقيقي في الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- α, β, θ : إلى المعلمات المراد تقديرها وتشير (α) إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال في الاقتصاد، و (β) إلى الإنتاجية الحدية للعمالة وتشير (θ) إلى مرونة الانتاج بالنسبة للايرادات الضريبية

جدول رقم (٤-٣)

البيانات المستخدمة في التحليل القياسي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

مليون دينار

الاجمالي الاستثمار / الناتج المحلي	الاجمالي الاستثمار	الناتج الصناعي/ الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الصناعي	الصادرات+ المستوردات/ الناتج المحلي %	المستوردات	الصادرات الوطنية	معدل دخل الفرد الحقيقي	عدد السكان نسمة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	السنة
٩.٧	٢٢.١	١٣	٢٩.٦	٢٢	٦٥.٨	٩.٣	٢٧٥	٢.٣	٨٦٢	١٩٧٠
١٣.٥	٢٥.٢	١٢.٣	٢٩.٩	٢٥	٧٦.٦	٨.٨	٢٦٥	٢.٢٨	٨٦٨	١٩٧١
١٥.١	٤٢.٣	١٢.٣	٢٤.٧	٢٨	٩٥.٣	١٢.٦	٢٨٢	٢.٤٦	٩٤٢	١٩٧٢
١٢.٧	٢٩.٢	١٤	٤٢.٩	٢٩	١٠٨.٢	١٤.١	٢٦٧	٢.٥٤	٩٣١	١٩٧٣
١٧.١	٦٥.٦	١١	٤١	٥٠	١٥٦.٥	٢٩.٤	٢٧٠	٢.٦٢	٩٦٩	١٩٧٤
٢٠.٤	٨٨.٨	١٢.٤	٥٤	٦٣	٢٣٤.١	٤٠.١	٢٦٢	٢.٧	٩٧٧	١٩٧٥
٤٤.٤	١٩٣.٤	١٢.٥	٦٨.٥	٧١	٢٣٩.٥	٤٩.٥	٢٩٦	٢.٧٨	١١٠.١	١٩٧٦
٥٠.٧	٢٧٧.٩	١.٣	٨٦.٦	٧٦	٤٥٤.٤	٦٠.٣	٤٣٨	٢.٧١	١١٨٦	١٩٧٧
٢٩.٠	٢٦٣.١	١٢.٥	٩٦.٧	٦٧	٤٥٨.٨	٦٤.١	٤٦١	٢.٧٧	١٢٧٧	١٩٧٨
٢٩.٨	٢٠٩.٩	١.٦	١٥٦.٧	٦٠	٥٨٩.٥	٨٢.٦	٤٩٦	٢.٨٤	١٤٠.٩	١٩٧٩
٤٤.١	٤٢٣.٠	١٦.٢	١٩٠.٧	٧٠	٧١٥.٩	١٢٠.١	٧٠٨	٢.٢٤	١٥٨٦	١٩٨٠
٤٥.٣	٦٦٦.٨	١٧.٥	٢٥٧.١	٦٩	١٠٤٧.٥	١٦٩.١	٧٥٤	٢.٣٢	١٧٤٩	١٩٨١
٢٨.١	٦٥٠.٨	١٧	٢٨٨.١	٧٨	١١٤٢.٥	١٨٥.٦	٧٧٣	٢.٤١	١٨٦٣	١٩٨٢
٢٢.٢	٥٨٩.٨	١٥	٢٦٩.٩	٦٩	١١٠٢.٣	١٦٠.١	٧٥٩	٢.٥١	١٩٠.٤	١٩٨٣
٢٩.٠	٥٧١.٢	١٧.٢	٢٤٢.٦	٦٧	١٠٧١.٣	٢٦١.١	٧٥٢	٢.٦	١٩٥٤	١٩٨٤
٢١.٠	٤١٤.٩	١٥.٤	٣١١.٢	٦٥	١٠٧٤.٤	٢٥٥.٣	٧٤٨	٢.٧	٢٠٢٠.٢	١٩٨٥
٢١.٠	٤٤٤.٣	١٤.٢	٣٠٦.٤	٥٠	٨٥٠.٢	٢٢٥.٦	٧٨٣	٢.٨١	٢٢٠.١	١٩٨٦
٢٣.١	٥١٥.٦	١٥	٢٢٩	٥٢	٩١٥.٥	٢٤٨.٧	٧٧٦	٢.٩	٢٢٤٩	١٩٨٧
٢٤.٠	٥٢٢.٥	١٥	٢٣٠	٥٩	١٠٢٢.٥	٢٢٤.٨	٧٢٤	٢.٠١	٢١٧٩	١٩٨٨
٢٣.٧	٥٦٣.٢	١٩.٥	٤٦١.٩	٧٤	١٢٣٠.١	٥٣٤.١	٦٠١	٣.١٤	١٨٩٠	١٩٨٩
٢١.٨	٨٥٠.٢	٢٠.٥	٥٤٨	٨٧	١٧٢٥.٨	٦١٢.٣	٥٥١	٣.٤٦	١٩٠.٨	١٩٩٠
٢٥.٨	٧٣٨.٥	١٨.٤	٥٢٠.٦	٨٠	١٧١٠.٥	٥٩٨.٦	٥٣٠	٣.٧	١٩٦٢	١٩٩١
٢٤.٦	١٢٠٨.٨	١٧.٢	٦٠٣.٤	٨١	٢٢١٤.٠	٦٣٣.٨	٥٧٨	٣.٩	٢٢٥٥	١٩٩٢
٢٧.٣	١٤٢٢.٧	١٦.١	٦١٢.٩	٨٢	٢٤٥٣.٦	٦٩١.٣	٥٩٨	٣.٩٩	٢٣٨٧	١٩٩٣
٢٦.٢	١٥١٦.٢	١٦.٥	٦٨٨	٧٥	٢٣٦٢.٥	٧٩٣.٩	٦١٠	٤.١٤	٢٥٢٥	١٩٩٤
٢٥.٨	١٦٥٥.٣	١٦.٣	٧٥٢.٤	٧٨	٢٥٩٠.٣	١٠٠٤.٥	٦٢٦	٤.٢٩	٢٦٨٥	١٩٩٥

المصدر: - البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، ايار، ١٩٩٦
 - البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
 - القطاع الصناعي يشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية والمياه والكهرباء.

جدول رقم (٤-٤)
البيانات المستخدمة في التحليل القياسي (١٩٧٠-١٩٩٥)
الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي

%

السنة	اجمالي الضرائب	ضرائب الدخل والأرباح	الضرائب المباشرة	الضرائب الجمركية	الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٠	٨	١	٢	٤	٧	٢١١,٣
١٩٧١	٨	١	٢	٣	٦	٢٢٤,٨
١٩٧٢	٨	١	٢	٤	٧	٢٦١,٠
١٩٧٣	٨	١	٢	٤	٧	٢٨٤,٨
١٩٧٤	٩	٢	٢	٥	٧	٣٤٧,٥
١٩٧٥	١٠	٢	٣	٥	٨	٣٨٢,٢
١٩٧٦	١٢	٢	٣	٨	١٠	٤٧٩,٧
١٩٧٧	١٤	٢	٤	١١	١٣	٥٨٠,٠
١٩٧٨	١٢	٣	٤	٩	١٠	٦٨٠,٢
١٩٧٩	١٢	٣	٤	٨	٩	٨٨٠,٥
١٩٨٠	١٢	٣	٤	٧	٩	١٠٥١,٤
١٩٨١	١٢	٣	٥	٧	٨	١٣٠٩,١
١٩٨٢	١٢	٣	٤	٧	٩	١٥٢٧,٩
١٩٨٣	١٤	٣	٤	٧	١٠	١٦٠٨,٤
١٩٨٤	١٢	٣	٤	٧	٩	١٧٦٤,٢
١٩٨٥	١٢	٣	٥	٧	٩	١٧٨٢,٥
١٩٨٦	١١	٣	٤	٦	٩	١٨٢٠,٨
١٩٨٧	١١	٢	٤	٦	٩	١٨٧٨,٠
١٩٨٨	١١	٢	٤	٦	٩	١٠٤٦,٦
١٩٨٩	١٢	٢	٤	٥	٩	٢١٠٩,٦
١٩٩٠	١٤	٥	٨	٥	٩	٢٣٢٤,٥
١٩٩١	١٤	٤	٧	٥	٩	٢٥٠٥,٦
١٩٩٢	١٨	٤	٧	١٠	١٤	٢٩٦٠,٩
١٩٩٣	١٧	٤	٧	٧	١٣	٣٢١٤,٦
١٩٩٤	١٧	٤	٧	٦	١٣	٣٥٢٩,٣
١٩٩٥	١٧	٤	٧	٦	١٣	٣٨٤٤,٣

المصدر: جدول رقم (١-٣) و جدول (١-١-٣)

Taxes and Economic Growth in Jordan

An Emperical Study (1970-1995)

Student:

Moh'd Ali Abdel-Qader

Supervisor:

Dr. Waleed Hmedat

Abstract

This study sought to demonstrate the relation of taxes to economic growth of Jordan throughout the years 1970-1995. By examining the tax structure of Jordan, measuring its indicators of change and specifying the extent to which this structure corresponds with existing conditions of the developing and developed countries, the study was able to clarify the significance of taxes in Jordan. The study also evaluated the Jordanian tax system by measuring the income elasticity of taxes and the marginal tax rate, and tax burden. Using the econometrics methods to measure the relationship between taxes and indicators of economic development on one part and economic growth on the other, the study managed to verify the role of taxes in the economic development.

The study showed that trends of taxes in Jordan were different from those of the developing and developed countries. The tax structure tended to be in favor of indirect taxes due to the significance of foreign trade sector. It was also evident that the tax structure was relatively flexible and able to respond to changes of gross national product. Taxes were capable of mobilizing the increase in the gross national product. Rates of tax burden in Jordan were approximate to those of the developing countries. These rates were about 12.2 during the period of study. A connection between taxes and structure of general budget was also indicated.

Findings of this study were similar to those of other studies, as this study outlined a strong connection between tax revenues and indicators of growth, specially with regards to the degree of openness and positive effect of taxes on economic growth.

The study recommended the necessity of rising efficiency of tax administrative departments, formulating new programmes aiming to decrease reliance on indirect taxes, reducing tax rates, extending tax base to include new sections to increase tax revenues, directing general financial policy towards economic development and state expenditure towards productive investment, and maintaining the flexibility of tax structure.